جامعة يحي فـارس بالمديــة

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

الموضوع:

دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر

مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب:

- مراح يحي
- معمري خليل

***تحت إشراف الأستاذ :**

*د.عامر كمال

السنة الجامعية 2021/2020



شكـــر وعرفان

الحمد الله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير إلى الأستاذ المشرف "

عامر كمال" الذي لميبخلبه إرشاداته ونصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة

وصبره معي و حرصها لكبير والدائم قصد إتمام هذا العمل

والشكر موصول إلى جميع زملائي في دفعة 2022 .

المقدمة

يعتبر الفقر مشكلة عالمية و ظاهرة اجتماعية ذات انعكاسات اقتصادية وانعكاسات بيئية و سياسية وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع بغض النظر عن مستوى تطوره الاقتصادي والاجتماعي، لذا أصبحت تشكل إحدى أهم مشكلات العصر و انشغال رئيسي لدي الاقتصاديين والسياسية في الدول المتقدمة والنامية علي أنه يجب الإشارة إلى أن الإنسانية تعيش على وقع مجموعة من الفروق ، فأقلية من الدول المتقدمة تسيطر على أكثر من أربعة أخماس الثروة العالمية، إذ أن أفرادها يعيشون في حالة كفاية من ضروريات الحياة من مأكل و مشرب وصحة و تعليم، مقابل غالبية من الدول النامية يعيش أفرادها في ظل الفقر و الحرمان، فهم أقل حظا من غيرهم فبالكاد تتوفر لديهم ضروريات الحياة، فهم يعانون من الفقر والجوع والبطالة و نقص التعليم و الأمراض

ولعل الانعكاسات الخطيرة لظاهرة الفقر جعلها من بين أهم تحديات العلمية المستدامة، إذ تؤثر على جوانبها وأبعادها المختلفة وتشكل عقبة أمام تحقيق أهدافها، مما جعل معالجة هذه الظاهرة أول أهداف الإنمائية الإتمانية، و ذلك لأن الحق في التنمية يتطلب إدراج مكافحة الفقر ضمن السياسات التنموية بشكل صريح من خلال العالم على مستويات الدول والصحة و التعليم و تحقيق الرفاهية للعائلات الفقيرة في معظم الدول النامية، الذي يعتبر ضرورة في سبيل إحداث ديناميكية تنموية عن طريق تشمين ما تزخر به هذه البلدان من ثروات، و من أجل تحقيق مصلحة شعبها بالدرجة الأولى لا في زيادة تكريس التبعية للدول المتقدمة ، لذا وجب البحث عن برامج وسياسات تصب في مصلحة

الفئات الفقيرة خاصة في الدول النامية تعد برامج التمويل المتناهي الصغر من البرامج التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها كأداة لمكافحة الفقر في بعض الدول خلال إتاحة التمويل الفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، حيث تقدم برامج

المقدمة

التمويل المتناهي الصغر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، كخدمات الإقراض و التأمين والادخار وتحويل الأموال لتلبية الاحتياجات المالية للفقراء النشطين اقتصاديا، القادرين على بدء مشروعات اقتصادية مدرة للدخل ذلك، فإن تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصاديا، من شأنه زيادة دخل الأسر وتخفيض معدلات البطالة والفقر، وهذا ما يوافقه على طلب واسع على السلع و الخدمات الأخرى، خاصة ما يتعلق بخدمات التغذية والتعليم والصحة، وعليه فإن وصول هذه الفئات من المجتمع إلى الخدمات المالية عبر برامج التمويل المتناهي الصغر يعد من الأدوات الأكثر فعالية في محاربة ظاهرة الفقر في إطار تحقيق التنمية المستدامة ولقد تزايد الاهتمام الدولي بصناعة التمويل المتناهي الصغير منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث شهد ظهور العديد من المؤسسات المتخصصة التي تقدم خدمات التمويل المتناهي الصغر، ويرجع هذا الاهتمام إلى نجاح بعض الدول النامية في الحد من ظاهرة الفقر عن طريق تبني برامج التمويل المتناهي الصغر، وبصفة أخص القروض

المتناهية الصغر، على غرار بعض دول جنوب شرق آسيا، وبنغلاديش كمثال على تبني الدول المادية لهذا النوع من التمويل، هذا ما جعل المجتمع الدولي يراهن على فكرة التمويل المتناهي الصغر للحد من الفقر من خلال تمكين الفقراء عموما، و إتاحة الفرصة أمامهم لزيادة مداخليهم عن طريق خلق فرص توظيف جديدة تساهم في إنقاذهم من دائرة الفقر

إن برامج التمويل المتناهي الصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة مثل البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإيماني، بنوك التنمية الإقليمية، بنوك و وكالات التنمية المحلية، المنظمات غير الحكومية، بنوك الغراء وغيرها من المؤسسات، سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات المصغرة الحديثة في مثل هذه البرامج ودورها في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة والجزائر كغيرها من الدول النامية، وفي إطار سعيها الحثيث لتحقيق التنمية المستدامة أعطت أهمية بالغة

لمكافحة ظاهرة الفقر، وذلك باعتمادها لسياسات واستراتيجيات مختلفة، وهذا المعالجة الآثار السلبية المترتبة على أفراد المجتمع، التي خلفتها برامج الإصلاح الاقتصادي في الثمانينات وما نتج عنها، كالوقوع في أزمة المديونية الدولية التي عانت منها الجزائر، بالإضافة إلى مخلفات برامج التثبيت والتعديل الهيكلين في التسعينات. كل هذه العوامل ساهمت فيتفاقم مشكلة الفقر وارتفاع معدلات البطالة، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة خاصة في الوسط الريفي

ونظرا للمكانة التي يلعبها قطاع التمويل في العملية التنموية، وفي ظل تراجع الجدارة المالية للأفراد في المجتمع الجزائري لعدم تمكن الكثير منهم من توفير الضمانات الكافية للاقتراض من البنوك التقليدية، كان من الضروري البحث عن سبل جديدة للتمويل تتوافق مع تلك المتغيرات الاقتصادية و المجتمعية التي أصبحت تميز المجتمع الجزائري لذا بادرت السلطات في الجزائر إلى محاولة وضع الآليات اللازمة والكفيلة بتوفير التمويل الذي يصب في مصلحة الفقراء وعلى الرغم من حداثة تجربة الجزائر في مجال التمويل المتناهي الصغر، لعدم وجود مؤسسات مختصة لهذا النوع من التمويل، على غرار النموذج السائد في العالم، والمتمثل في بنوك الفقراء أو منظمات غير حكومية، إلا أنه توجد

هناك مؤسستان حكوميتان تقومان بتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر تتمثل الأولى في: صدوق الزكاة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الذي يقوم بتمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن لفئة الشباب البطال، من جهة ثانية أصحاب المشاريع المصغرة والحرف، حيث يعد هذا التمويل من قبيل التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، والمؤسسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" **ANGEM**" التابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة التي تقدم هي الأخرى بخدمات الإقراض لفائدة الفقراء ومحدودي الدخل والحرف لمساعدتهم على الانطلاق في ممارسة نشاطات مدرة للدخل تساهم في الحد الفقر

1-إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم عرضه فإنه يمكن صياغة إشكالية وفق السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ؟

و للإجابة على هذا السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

– ما هو دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر ؟

– ماهي أهم إستراتيجيات الحد من الفقر ؟

– كيف ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة في الحد من الفقر؟

– كيف يمكن الاستفادة من التجارب السابقة في مجال التمويل المتناهي الصغر لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر؟

2– فرضيات الدراسة:

ارتأينا صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

– الفقر هو العجز أو عدم القدرة علي كسب المستوى الأدنى للعيش مقاس في ضوء متطلبات الاستهلاك الأساسية أو الدخل المطلوب لتحقيقها

– تم تبني عدة استراتيجيات الحد من الفقر من بينها إستراتيجية على المدى الطويل والقصير وإستراتيجية البنك الدولي لتخفيض عدد الفقراء وكذا إستراتيجية صندوق النقد الدولي .

المقدمة

ساهمت خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل صندوق الزكاة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مساهمة محدودة في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

ساهمت خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من قبل بنك الفقراء بفعالية في الحد من الآثار السلبية لظاهرة الفقر في بنغلاديش

أهميه الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من المكانة البارزة التي يحتلها التمويل المتناهي الصغر في العملية التنموية، خاصة إذا كان في صالح الفئات الفقيرة و والمهمشة، التي لا تتمتع بالضمانات الكافية التي تسمح ها بالاستفادة من مصادر التمويل التقليدي وهذا المنطلق ظهر موضوع التمويل المتناهي الصغر لكونه يجمع بين المرودية الاقتصادية ومراعاته للظروف الاجتماعية للفقراء، فقد كان أدائه أفضل من كل الأشكال الأخرى من الإقراض التنموي الذي يصب في مصلحة الفقراء، لذا أردنا أن نتطرق إلى واقع هذا النوع من التمويل في الجزائر ومقارنته بتجارب دول خطت فيه أشواطا متقدمة مثل بنغلاديش، ومحاولة الاستفادة من إيجابياتها في سبيل مكافحة الفقر .

دوافع اختيار الموضوع تكمن دوافع اختيار الموضوع في ما يلي:

دافع ذاتي يتمثل في اهتمام الباحثان في الموضوع التمويل المتناهي الصغر باعتباره مدخلا لمكافحة الفقر، مع توافق ذلك وتخصصهم: "اقتصاد نقدي وبنكي ".

دافع موضوعي يتمثل في الاهتمام الدولي المتزايد الذي أصبحت توليه الدول المتقدمة والنامية و مختلف

هيئات التنمية الدولية لقضية مكافحة ظاهرة الفقر الذي يعد ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة

في الدول النامية لذا ارتأينا الوقوف على الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا النوع من التمويل في مجال مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر 6 أهداف الدراسة

خلال الجانب النظري للدراسة الوقوف على مختلف الجوانب النظرية لظاهرة الفقر وعلاقتها با تنميه

المستدامة، ثم التطرق إلى مختلف أدبيات التمويل المتناهي الصغر، أما في الجانب التطبيقي تسعى إلى تقييم دور التمويل المتناهي الصغر بصفته أداة لمكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية، من خلال دراسة تجربة الجزائرية الحديثة العهد مع بعض التجارب السابقة ومنها تجربة بنغلاديش على سبيل المثال فنقف على مدى إمكانية استفادة الجزائر من هذا النوع من التمويل

■ **منهج وأدوات الدراسة:**

من أجل الإجابة على إشكالية بحثنا واختبار صحة الفرضيات، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي

في التطرق لظاهرة الفقر، وكذلك في تتبع المسار التاريخي الذي سلكه مفهوم التمويل المتناهي الصغر على الصعيد النظري والميداني من خلال بعض التجارب، كما استعنا ببعض الأدوات في تحليل البيانات الكمية والإحصائية والمتمثلة في الجداول والأشكال البيانية لتقييم مدى مساهمة التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر

09- محتويات الدراسة:

تشتمل الدراسة على أربع فصول جاءت متسقة على النحو التالي:

المقدمة

الفصل الأول سنتناول فيه التعريف بظاهرة الفقر أسبابها ومؤشرات قياسها، نظرياتها وسياسات علاجها خلال ثلاثة مباحث، تخصص **المبحث الأول** للمفاهيم والأسس النظرية لظاهرة الفقر، أما المبحث الثاني سنتطرق فيه لأساليب قياس ظاهرة الفقر و أهم مؤشراته، **والمبحث الثالث** سيتناول استراتيجيات الحد من الفقر.

الفصل الثاني نتناول فيه دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة الفقر والحد منه ،من خلال ثلاثة مباحث حيث تناولنا في مبحثنا الأول الإطار النظري والفكر للتمويل المتناهي الصغر ، أما **المبحث الثاني** فتناولنا فيه أهم أساليب وصيغ التمويل المتناهي الصغر الإسلامي ، أما **المبحث الثالث** فتم التحدث على دور التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر

الفصل الثالث تم التطرق فيه لبعض التجارب الدولية في مجال التمويل المتناهي الصغر ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، مقسمة على ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول تجربة بنغلاديش ودورها في مكافحة الفقر أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى تجربة مصر في مجال التمويل المتناهي الصغر، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه تجربة السودان أيضا في مجال التمويل المتناهي الصغر.

الفصل الرابع تم التطرق فيه إلى واقع وتحديات التمويل المتناهي الصغر في الجزائر من خلال تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال ثلاثة مباحث ، حيث تناولنا في مبحثنا الأول نشأة وتنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، أما في المبحث الثاني فتناولنا فيه خدمات الوكالة والحوافز والتسهيلات المقدمة لأصحاب المشاريع ، أما في المبحث الثالث فتم تناول حصيلة مساهمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكذا أهم التحديات التي تواجه التمويل المصغر في الجزائر

الفصل الأول

المفاهيم والأسس النظرية لظاهرة الفقر

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور ، فقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تثيرها ظاهرة الفقر وهذا راجع لاتساع مساحته وزيادة عمقه وآثاره خاصة في الدول النامية . وقد ترتب على هذا الاهتمام المتزايد للمجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية بقضايا الفقر مثابرات نظرية وتطبيقية في مجال تعريف الفقر وتحديد طبيعته والمقاييس التي يقاس بها ودراسة أهم أبعاده و محدداته وذلك لأجل وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تستهدف الحد من الآثار التي تخلفها هذه الظاهرة ، ونظرا لتشعب قضايا الفقر ارتأينا التطرق لأهم المفاهيم الأساسية لظاهرة الفقر في المبحث الأول وبعدها تطرقنا إلى أساليب قياس ظاهرة الفقر وأهم مؤشراته والنظريات المفسرة لظاهرة الفقر ثم حاولنا معرفة الإستراتجيات المتبعة للحد من ظاهرة الفقر في ظل الإشكاليات المتعددة التي خلفها الفقر ،حيث تعد هذه الأخيرة عنصرا ضروريا وفاعلا في سبيل التقليل من الآثار السلبية للفقر ، وعليه سنتناول من هذا الفصل المباحث التالية

المبحث الأول: المفاهيم والأسس النظرية لظاهرة الفقر.

يعد الفقر ظاهرة تاريخية درستها النظيرات في إطار المدارس و السياسات الاقتصادية المختلفة، وبالرغم من أن الفقر ليس له حدود جغرافية ولا يحده بعد زمان معروف ، إلا أن هذه الظاهرة خصوصيتها المحمية والإقليمية ويكتنفها بعد زماني يمتد عمقها في التاريخ الإنساني ومنه فان دراسة الفقر تتطلب تحليلا في جذوره التاريخية [1] لتتمكن من إعطاء الظاهرة إبعادها الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية وبتالي تسهل عمله تحديد آثارها المستقبلية لكي تتمكن من إعطاء الظاهرة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وعليه وللإلمام بجوانب هذا المبحث سنتناول المطالب التالية

- **المطلب الأول: مفهوم الفقر و أنواعه و مسبباته**
- **المطلب الثاني: أساليب قياس ظاهرة الفقر وأهم مؤشراتها**
- **المطلب الثالث: نظريات قياس ظاهره الفقر**

[1]ظلال فائق موحان الزبيدي, & عزيز كاظم نايف. (2015). مهارات التنمية البشرية اللازمة لطلبة قسم التاريخ في كلية التربية للعلوم الإنسانية -جامعة كربلاء من وجهة نظرهم. *مجلة أهل البيت عليهم السلام*, *1*(18), 45-99.

المطلب الأول: مفهوم الفقر، أنواعه و مسبباته

في عصرنا هذا وما بلغته الحضارة المادية من الرخاء فان أغلب الدراسات التي قامت بها المؤسسات الدولية المتخصصة. كهيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيها ، تبين أن حوالي نصف سكان المعمورة يعيشون دون مستوى الفقر أي بمتوسط دولار واحد يوميا ...، و لذالك فان هناك اهتمام كبير في السنوات الأخيرة لظاهرة الفقر وشريحة الفقراء التي لطلما زادت من، اتساعا إما على المستوي الوطني أو على المستوى الإقليمي والدولي[1] لذا سنتطرق من خلال هذه المطلب، إلى معرفة مفهوم ظاهرة الفقر ومختلف أنواعها وكذا أسباب تفشي هذه الظاهرة في الدول النامية

أولا- مفهوم ظاهرة الفقر

لقد أثارت مسالة تحديدا. رؤية واضحة لمفهوم ظاهرة الفقر مناقشات عديدة ووجهات نظر متباينة تتفاوت بينه اقتصادي التنمية وعلماء الاجتماع والنفس بالإضافة إلى رجال الدين ، كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات، وذات متعددة اقتصادية واجتماعية دينية وسياسية وتاريخية وفيما يلي محاولة لتقديم تعريفي شامل لظاهرة الفقر

1. **التعريف اللغوي:** معناه الحاجة، وهو ضد الغني ، وسمي بذلك للتعبير عن انقطاع الحيل وعدم قدرة الشخص الفقير على تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة، فالفقير هو الذي نزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر ولم يعد قادرا على الحركة[2].

من خلال هذا التعريف اللغوي نجد أنه لا يصلح لتحديد فئة الفقراء من أجل إجراء سياسية للتخفيف من الفقر، أو علاج وضع هذه الفئة، لذلك لابد من تعريف اصطلاحي يتخذه أصحاب

---

[1]- حيم، حسين. 2003. التنمية و العولمة : إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن و استئصال الفقر و ضمان الرفاه الاجتماعي . *مجلة الاقتصاد و المناجمنت*، مج. 2003، ع. 2، ص ص. 224-235.

[2]مصباح, & موساوي. *التفسير اللغوي عند ابن منظور من خلال كتابه* (Doctoral dissertation, Université d'El Oued-Hamma Lakhdar.

السياسات دليلا على وجود هذه الفئة و من ثمة اتخاذ إجراءات للتخفيف من شدة فقرها أو القضاء عليه، حسب الفلسفة السياسية لكل نظام.

2. التعريف الاصطلاحي: الفقر من أكثر المفاهيم التي عرفت من أوجه مختلفة ومتعددة، و يرجع هذا التعدد لكونه مرتبطا بالمقاربات التي يعتمدها المختصون، فالاقتصادي يركز على المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالدخل والاستهلاك الفردي؛ أما علماء الاجتماع فيركزون على المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بظروف المعيشة من سكن، صحة : تعليم ... في حين نجد أن المنظمات الدولية خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة تحاول أن تجد تركيبا بين عدة أبعاد خاصة من خلال بعد الدخل الفردي وبعد الحاجات الأساسية وكذا بعد القدرات، وفي ما يلي مجموعة من التعريف نحاول من خلالها بلورة تعريف شامل لمفهوم الفقر:

أ- من التعريفات الكلاسيكية للفقر :" الفقر هو العجز أو عدم القدرة علي كسب المستوى الأدنى للعيش مقاس في ضوء متطلبات الاستهلاك الأساسية أو الدخل المطلوب لتحقيقها "[1]

ونجد من يعرف الفقر بأنه يمثل: "حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغداء كما ونوعا وتبني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، الوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، الإعاقة، البطالة ، الكوارث والأزمات ...الخ"[2]

ب- تعريف الفقر من منظور التنمية البشرية: بما أن التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق اختيارات أمام البشر وكذلك رفع ما يحققونه من رفاهية، فإن الفقر" يعني انعدام الفرص والخيارات ذات

---

[1]- احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1 ، بيروت ، 2007 ، ص 210.

[2]- فارس، عبد الرزاق فارس. (2001). *الفقر والتوزيع الدخل في الوطن العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية،. **2001، ص3**

الأهمية الأساسية التنمية البشرية وهي: العيش حياة طويلة، في صحة وإبداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية و بالكرامة و احترام الذات واحترام الآخرين".[1]

ج- تعريف فقر القدرة: ويعد الاقتصادي "أمارتينا سن AMARTYA sen" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1990 نظير أبحاثه في هذا المجال وخاصة كتابه الشهير "التنمية كحرية **FREEDOM**" من الأوائل الذين أضافوا بعد القدرة في تعريف الفقر، حيث توصل الباحث إلى أسباب جيدة للاعتقاد بأن الفقر ليس مجرد انخفاض الدخل، و ذلك أن الحرمان من القدرات الأولية يمكن أن ينعكس في حالات مثل الوفاة المبكرة ونقص كبير في التغذية و المرض المزمن وشيوع الأمية، لذا أصبح من المهم في التحليل والدراسة للفقر إحداث نقلة في المنظور، لأن ذلك يهيئ لنا نظرة مغايرة عن الفقر في البلدان الفقيرة والغنية أيضا.

إذن فتعريف الفقر حسب "**أمارتيا سن**" لا يقتصر على بعدي الدخل والحاجات الأساسية وإنما يمتد إلى القدرات والحريات التي يتمتع بكما البشر ومدى مشاركتهم في اتخاذ القرار ، حيث عرف الفقر على أنه " الحرمان من الإمكانيات الأساسية من ضعف وعدم القدرة على المبادرة وغياب الحقوق وفقدان إمكانية التعبير وحق المشاركة في اتخاذ القرار والتصوير الحركي"[2]

وهناك من ذهب إلى أبد من ذلك ، ولعل التعريف الذي قدمته دباناريان[3] هو " مفهوم متعدد الأبعاد إذ يشمل جوانب مختلفة وأبعاد متعددة، فهو الأنسب لتفسير الفقر حسب رأيها، والذي عرف على أنه الحرمان من الإمكانيات الأساسية من ضعف وعدم القدرة المبادرة وغياب الحقوق وفقدان

[1]- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2004، ص 144

[2]-سالم توفيق النجفي و أحمد فتحي عبد المجيد ، السياسات الإقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1 ،2008 ، ص 40

[3] - ديباناريان، أخصائية رئيسية في التنمية الاجتماعية بشبكة البنك الدولي لتخفيض أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية.

إمكانية الغير وحتى المشاركة في اتخاذ القرار ، وأوضحت أن الفقر أبعاد مادية، اجتماعية ، نفسية، روحية، بدنية، إضافة إلى الأمن وحرية الاختيار والحركة[1] "

د- المفهوم الإسلامي للفقر: يبدأ فقهاء المسلمين في تعريفهم للفقر والفقراء عند بحث مصارف الزكاة من المعنى اللغوي، حيث يعرف الفقر بأنه هو " العوز والحاجة، وهو ضد الغنى"[2]، وهو بذلك يرتبط بمدى توفر الحاجيات اللازمة للإنسان وعدم قدرته على الوفاء بها

و يراد بمصطلح الفقر في الإسلام عدم توفر حد الكفاية ، ويدخل في هذا المفهوم كل من الفقير والمسكين مع الإشارة إلى اختلاف الفقهاء في التفريق بين الفقراء والمساكين ، و الكفاية في المفهوم المعاصر في المقدرة الإنسانية للإيفاء بالمستلزمات والحاجات الأساسية ، وهذه المقدرة لا يمكن تحقيقها إلا في ضوء الأبعاد الجوهرية وهي الصحة والتعليم والعمل، هذه الأبعاد الأخيرة هي التي تهيء المورد البشري لتحصيل دخل الكفاية "[3] .

هـ- مفهوم الفقر من وجهة نظر المنظمات الدولية: يعتبر البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر المنظمات الدولية المهتمة بظاهرة الفقر ، حيث شهد تعريفهما للفقر عدة تطورات وعليه ستندرج تعريفي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التوالي:

- **تعريف البنك الدولي BM:** الفقر هو" الحرمان الشديد من الحياة المرضية والحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض، قلة الدخل، والعنف، والجريمة، والكوارث وعدم قدرة

[1]J.pierre cline et autres, Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2ème édition, paris, Economica, 2003, p3.

[2]- معجم مصطلحات القرآن الكريم ، مجمع اللغة العربية، دار المعارف ، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 220.

[3]- أحمد إبراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص 217

الشخص على إسماع صوته الحريات المدنية والسياسية، فالفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة".[1]

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائيPNUD : أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد عرف الفقر ببعد إنساني أعمق وهو أنه: " إنكار و رفض العديد من الاختيارات والفرص الاساسية لتنمية الإنسان، ويتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعه وصحية وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات و احترام الآخرين، والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى المعيشة الكريمة"[2]

في هذا الإطار، فإن الأمم المتحدة وفي تقريرها الصادر في مارس 1999 بين المفهوم الواسع و الشامل للفقر على أنه :" انعدام الدخل والموارد المنتجة الكافية لضمان مستوى معيشي لائق، ومن مظاهره الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة ومحدودية التعليم، وغيره من الخادمات الأساسية، وانتشار الأمراض والوفيات وانعدام السكن غير المناسب، وعدم وجود الأمن، إضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية"[3]

من خلال ما سبق من تعار يف نجد أن مفهوم الفقر في تطور مستمر هذا ما جعل بالصعوبة بما كان التوصل إلى تعريف شامل ونهائي للفقر، فمفهوم الفقر يتضمن أبعاد متعددة أهمها بعد الدخل ، وبعد الحاجات الأساسية من صحة وتعليم، ثم أضيف إليها بعد القدرة والمشاركة السياسية، إذن فالمفهوم في حركية وتطور مستمرين حسب المكان و الزمان.

---

[1] عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2001.
[2] نحو مجتمع المعرفة، مكافحة الفقر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 20.
[3] عماري عمار ، إشكالية الفقر والتنمية المستدامة : تحليل نظري، أوراق عمل اليوم الدراسي: التنمية المستدامة ومسألة الفقر، المنظم بكلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ،2009، ص 2.

ثانيا- أنواع الفقر:

ليس هناك صنف واحد من الفقراء، فمنهم الفقير القريب من الغني، ومنهم الفقير القريب من الهلاك، و منهم الفقير الذي طرأ عليه الفقر، ومنهم الفقير الذي ولد فقيرا ، ومن هنا كان من الأفضل التنبيه على أن الفقر ليس صفا واحدا بل أصناف عديدة منه ما يمكن القضاء عليه ومنه ما لا يمكن القضاء عليه، وعليه سنكتفي بتقديم تصنيف للفقر حسب أسلوب قياسه، و الذي ستقسمه إلى نوعين فقر مطلق والآخر نسبي في ما يلي:

أ. **الفقر المطلق:** يشير الفقر المطلق إلى معيار مطلق معين للاحتياجات الدنيا للإنسان، أي هو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن حد معين يتم تعيينه، سواء من قبل الدولة أو من قبل المنظمات الدولية، "فالفقر المطلق يكون فيه الفقراء من الناحية المادية محرومين إلى الحد الذي تكون فيه حياتهم على حافة الخطر"[1] وتجدر الإشارة أن هناك مستويان للفقر المطلق وهما: مستوى أعلى للفقر، ويسمى بخط الفقر الأعلى ويطلق عليه اسم الفقر المطلق العادي وهو الذي تقدره المنظمات الدولية ما بين 2 دولار أمريكي كحد أعلى 1 دولار أمريكي كحد أدنى، وتنتفي صفة الفقر على من يتجاوز هذا المستوى أو الخط ؛ أما خط الفقر الأدبي ويسمى الفقر المدقع وهو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن 1 دولار أمريكي يوميا، بمعنى أنه ليس لديه الدخل اللازم للحصول على احتياجاته من الغذاء فقط، ناهيك عن حاجاته من السلع الأخرى كاللباس والصحة والتعليم.

ب. - **الفقر النسبي:** يشير الفقر النسبي إلى حالة التخلف وراء معظم الآخرين في المجتمع المحلي، فالفقر النسبي لا يعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية ولكن يعني أن دخله قليلا إذا ما

[1] **أحمد إبراهيم منصور، نفس المرجع، ص: 211**

قورن بغيره داخل مجتمعه، إذن فالفقر النسبي يكون فيه الفقراء أقل حرمانها مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى في الاستحواذ على الأساسيات المادية".[1]

يتم تبني هذا المفهوم للفقر في الدول المتقدمة التي تسعى إلى رفع مستوى الرفاهية لأفراد مجتمعاها، فنظرا إلى أن أفراد المجتمع يختلفون من جهة دخولهم فيوجد دائما فقراء من وجهة نظر الفقر النسبي رغم أنهم ليسوا كذلك من وجهة نظر المعنى اللغوي للفقر؛ فهم قادرون على تأمين الحاجات الأساسية و كثير من الحاجات الكمالية . والفقر بهذا المفهوم ينتج عن الطريقة التي يتم بها توزيع ثمار التنمية على أفراد المجتمع، فإذا كان التوزيع سيئا فنكون بصدد فقر نسبي، وقد يتعداه إلى الفقر المطلق بمكونيه العادي والمدقع، وإذا كان التوزيع عادلا وكان معدل التنمية مرتفعا فإن الفقر المطلق سوف ينحصر أو يختفي ولا يبقى سوى الفقر النسبي، الذي لا يعتبر فقرا من وجهة نظر الحاجات الأساسية أو القدرات الأساسية.

ويتم التعرف على فئة الفقراء فقرا نسبيا من خلال معرفة نسبة الأشخاص الذين تقل دخولهم عن مستوى معين، هو عادة متوسط دخل الفرد في المجتمع محل الدراسية؛ أي أن الشخص الذي يقل دخله عن متوسط دخل القرد في المجتمع يعتبر فقيرا فقرا نسبيا [2]

ثالثا- أسباب تفشي ظاهرة الفقر:

من الخطأ الاعتقاد بأن ظاهرة الفقر هي محصلة عمليات اقتصادية فقط، بل هي محصلة تفاعل قوى اقتصادية و اجتماعية وثقافية وسياسية، وبالتالي فإن أسباب تفشي الفقر وتزايده بين سكان البلد الواحد

[1]الطيب خيلح، محمد جصاص، الفقر: التعريف ومحاولات القياس، محلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد السابع جوان 2010، ص:174-

[2]- حسن محمد الرفاعي ، مشكلة الفقر في العالم الإسلامي (الأسباب والحلول)، ط1 دار النفائس ، دمشق، سوريا ، 2006 ، ص40-41

و بين الدول، كثيرة ومتنوعة وتختلف من بلد إلى آخر ومن إقليم الى آخر، وعليه سنقدم مجموعة من العوامل المسببة والمساهمة في انتشار ظاهرة الفقر في ما يلي:

1. **الأسباب الاقتصادية:** هناك العديد من العوامل الاقتصادية التي تساهم في تفشي ظاهرة الفقر خاصة في الدول النامية ونذكر منها:

أ - **التخلف الاقتصادي:** الناجم عن عدم الاستغلال السليم والأمثل لموارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة، مما ينعكس في انخفاض مستوى المعيشة بوجه عام، كما أن شح مصادر التمويل وعدم توفر التكنولوجيا المتطورة المستعملة في العملية الإنتاجية ينعكس على انخفاض الإنتاجية وبالتالي الوقوع في فخ التبعية الاقتصادية والتكنولوجية للدول المتقدمة .[1]

ب **-سوء توزيع الدخل والثروات:** إن غياب التوزيع العادل للدخل الوطني والثروات يؤدي إلى ثراء البعض وإفقار البعض الآخر، فنجد هناك من يرجع ظهور الفقر واستمراره في أي مجتمع من المجتمعات إلى سوء إدارة الموارد الاقتصادية و لسوء توزيع الدخل والثروات[2]

ج -**سياسة التعديل الهيكلي:** المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي FMI على الدول المقترضة والتي تلزمها بتخفيض نفقاتها الاجتماعية مثل الصحة و التربية ودعم السلع الأساسية، لكي تتمكن من تسديد القروض الممنوحة إليها، لذا أصبحت أغلب هذه الدول مجبرة على فتح اقتصادياتها مما جعلها تنتقل إلى مصدر صافي للمواد الأولية هذا ما أدى إلى حدوث تنافس شديد بين الأمم الفقيرة لمنح أكثر التسهيلات للأمم الغنية مثل اليد العاملة الرخيصة و المواد الأولية بأسعار منخفضة، مما أدى إلى

---

[1]بن ناصر عيسى، ، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية. و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد 09 ،2003ص 206

[2]يحي و بر حومة عبد الحميد ظاهرة الفقر في العالم العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها، أوراق عمل ندوة دولية حول : تحارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب - البليدة، 2007

زيادة حدة الفقر والتبعية لغالبية شعوب العالم، هذا ما أبقى على الشروط التاريخية للتبادل اللامتكافئ بين الدول المتقدمة والنامية.[1]

د - **تفاقم المديونية الخارجية:** وما رافقها من خدمات الدين جعل الدول النامية المدينة تدخل في حلقة مفرغة هذا ما ساهم في استمرار تفاقم الأزمات و المشاكل المتعددة و تأتي مشكلة الفقر في طليعتها.[2]

ه - تدهور شروط التجارة الخارجية: تؤدي إلى انخفاض الصادرات للبلد المعني وبالتالي تخفيض حصيلته من العملات الأجنبية، وهذا بدوره يؤدي إلى خفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وهذا ما | ينعكس سلبا على الأوضاع المعيشة للأفراد.[3]

2- الأسباب السياسية:

حيث أن التوزيع الجغرافي لبعض الدول قد يؤثر على مستوى معيشة أفراد المجتمع، ويرجع ذلك لقلة الموارد المتاحة و بالتالي يؤثر على نمط مستوى المعيشة، ولا ننسى دور الحروب في تدني مستوى المعيشة للأفراد ، بالإضافة إلى أن إتباع سياسة معينة و محققة في بعض المجتمعات تكون السبب في ظهور ظاهرة الفقر خلال امتلاك بعض من أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الآخر[4]، أي غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وكذا غياب الحكم الراشد، كل هذا يساهم في تفشي ظاهرة الفقر وتفاقمها.

3- الأسباب الاجتماعية:

---

[1] **كتوش عاشور و قورين حاج قويدر ، المرجع نفسه**

[2] **فائز بن ابراهيم الحبيب، النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية، دراسة لحالة بعض الدول الاسلامية في الفترة 1965-1990، بمحلة العلوم الاجتماعية، المجلد23، العدد 04، جامعة الكويت، 1999، ص 09.**

[3] **فائز بن ابراهيم الحبيب، النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية، دراسة لحالة بعض الدول الاسلامية في الفترة 1965-1990، بمحلة العلوم الاجتماعية، المجلد23، العدد 04، جامعة الكويت، 1999، ص 09.**

[4] **كتوش عاشور و قورين حاج قويدر، مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و التقارير الرقمية ، أوراق عمل ندوة دولية حول : تحارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة، 2007**

ويظهر ذلك من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي قائمة على المساواة أم اللامساواة بين فراد المجتمع

– كعدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع و التي تعتبر من أهم الأسباب المودية لظهور الفقر[1]؛

– ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع

– عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر[2]

– النمو السريع للسكان بوتيرة أكبر من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام

– ظاهرة الروح الريفي وما يترتب عنها من انتشار للأحياء والبناءات القصديرية و بالتالي تفاقم الآفات الاجتماعية

من خلال ما سبق ذكره يظهر جليا أن أسباب الفقر متعددة ومتداخلة فيما بينها ولا يمكن حصرها ، فمنها ما هو نابع من صميم المجتمع، ومنها ما يعود إلى العالم الخارجي، وللوقوف على حجم هذه الظاهرة سنتطرق إلى هم الأساليب والمؤشرات المعتمدة في قياس ظاهرة الفقر

المطلب الثاني: أساليب قياس ظاهرة الفقر وأهم مؤشراتها .

تختلف طرق قياس الفقر من مجتمع لآخر، كما يختلف دخل المجتمع نفسه من وقت لآخر، فمن بعد فقيرا حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يعد غنيا في إحدى الدول الإفريقية والآسيوية، كما أنه من كان يعتبر فقيرا نسبيا بمقاييس عشرين سنة مضت حسب احتياجات ومتطلبات

[1] كتوش عاشور و قورين حاج قويدر ، المرجع نفسه

[2] فائز بن ابراهيم الحبيب، النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية، دراسة لحالة بعض الدول الاسلامية في الفترة 1965-1990، بمحلة العلوم الاجتماعية، المجلد23، العدد 04، جامعة الكويت، 1999، ص 09.

الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع[1]، وإذا ما سلمنا أن الفقر هو مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر، فإننا نكون أمام حالة استمرارية الفقر عبر الزمن، بل وأن الفقير حتى مفهومه المطلق، والذي يمكن اعتباره ذلك الذي لا يجد قوت يومه وليلته ظل موجود عبر مختلف العصور.

و سنتعرف من خلال هذا المطلب إلى أهم الأساليب استعمالا في قياس الفقر على المستوى العالمي وهي قياس الفقر في إطار الدخل وقياس القمر في إطار الحاجات الأساسية ، وبعدها سنتناول أهم المؤشرات المستعملة في القياس.

أولا أسلوب قياس الفقر في إطار الدخل:

ينطوي هذا المنظور على رؤية مفادها أن أي فرد في المجتمع لا يكون فقيرا إلا إذا كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد، إذ اعتمدت بلدان مختلفة مقاييس للفقر وفقا للخطوط الموضوعة عالميا لرصد التقدم المحقق في معدل التخفيف من انتشار الفقر، وغالبا ما يحدد خط الفقر الكامل على أساس الحصول على الدخل الكافي للحصول على كمية محددة من الغذاء

في هذا الإطار هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الفقر أشهرها نصيب الفرد من الدخل القومي، أو كما تسمى نصيب الفرد من استهلاك الغذاء ، فهو من المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية في ظاهرها، إلا أنهما توضح و بشكل أساسي أن للفقر مفهوما معياريا و الذي ينقسم إلى الأساليب التالية

أ –**الدخل الفردي أو الأسري:** إذ يعتبر دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات كونه يتيح للفرد أو الأسرة قدرة الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة، وكان هذا

[1] **عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، مرجع سابق ، ص 44- 45. 2- عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، نفس المرجع، ص 56.**

المؤشر ولوقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة باعتبار أن حصة الفرد من الدخل تعكس مستوى المعيشة، وعلى هذا الأساس فإن معظم الدراسات المتعلقة بقياس ظاهرة الفقر تبنى تقدير أهمها وفقا لهذا المؤشر.

ب **الإنفاق الاستهلاكي:** على الرغم من أن نظرية مقاييس الفقر هي من النظريات المتطورة إلا أن التطبيقات العملية لها تواجه صعوبة بالغة، بسبب الافتقار إلى البيانات الإحصائية، وهذا ينطبق بشكل خاص على أقل البلدان نموا وخاصة البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول جنوب شرق آسيا، وقد اعتمد هذا المقياس كبديل عن الدخل العائلي (دخل الأسرة) لأنه يعتبر الأكثر ارتباطا بمستوى معيشتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية تقدير ذلك الاتفاق بدرجة مقبولة من الدقة[1]

ج **الإنفاق على المواد الغذائية:** تستخدم هذه الطريقة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية من دخل الأسرة كمؤشر بديل لقياس مستوى المعيشة أو (مستوى الفقر) وذلك على أساس أنه كلما ارتفعت تلك النسبية كلما انخفضت قيمة ما توجهه الأسرة على السلع غير الضرورية وهذا يعني انخفاض مستوى معيشتها، وبالتالي ارتفاع مستوى الفقر لديها.

ثانيا ـ أسلوب قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية :

تمثل الحاجات الأساسية القيمة الإجمالية للحد الأدني الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، وتنقسم الحاجات الأساسية إلى قسمين وهما:[2]

1. الاحتياجات الأساسية الغذائية :

ممثل حاجة الفرد إلى الطعام، وتعتمد على حاجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية لممارسة نشاطه اليومي، وتختلف حاجة الإنسان للسعرات الحرارية، باختلافي تكوينه الجسمي و نشاطه، إضافة

[1] **عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، نفس المرجع، ص56**
[2] **الطيب لحيلح، محمد جصاص، مرجع سابق ، ص 180.**

إلى حاجته لعناصر التغذية الأخرى (البروتينات مثلا) كمعيار لتحديد هذه الاحتياجات، وتحدد هذه الحاجة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة.

2. الاحتياجات الأساسية غير الغذائية (القدرات):

يمكن حصر الاحتياجات ضمن هذا المفهوم في حمس حاجات هي : السكن، الملبس، خدمات التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأولية والحاجة إلى النقل، ويتضمن مفهوم الاحتياجات الأساسية غير الغذائية مؤشرات أخرى مثل : نوعية الخدمات الصحية و التعليمية، مدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الخالية من التلوث وحرية الإنسان.

إذن فمن منظور القدرة يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي ومستوى الصحة، ومستوى الدخل .... وغيرها من القدرات التي تمكن صاحبها من التغلب على الفقر ، فواضعو هذا الأسلوب لم ينظروا إلى الفقر من ناحية واقع الفقير أو آثار الفقر وإنما نظروا إليه من زاوية العوامل المسببة له؛ وبالتأكيد فإن هذا المفهوم للفقر توصلوا إليه بعد دراسة ممتدة في الزمان ومتعمقة في المجتمع الفقير للعوامل المشتركة بين الفقراء من حيث واقعهم وما أوصلهم إلى هذه الحال. و هذا ما تتبناه الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي الذي أعطى للتنمية البشرية تعريفا يؤدي تحقيقه في الواقع العملي إلى القضاء على الفقر بشكل كبير.[1]

ثالثا- أهم مؤشرات قياس ظاهرة الفقر :

هناك ميزتان يجب توافرهما في مؤشرات الفقر، وهاتان الميزتان هما **بديهية الرتابة وبديهية التحويلات**، أما الميزة الأولى فتعني أن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي إلى زيادة فقره عند ثبات جميع المتغيرات الأخرى (مثل أسعار السلع والخدمات...) أما الميزة الثانية فتعني أن تحويل أي جزء

[1] **سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 49-52**

من دخل فرد فقير إلى فرد آخر أكثر دخلا لا بد وأن تؤدي إلى زيادة الفقر بشرط ثبات المتغيرات الأخرى.

وتجدر الإشارة أنه هناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها على الإطلاق هو مؤشر خط الفقر ، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها؛ وفي ما يلي أهم مؤشرات قياس الفقر :[1]

1 -**مؤشر خط الفقر** : و يعد الاعتماد على أسلوب خط الفقر لتحديد نسب الفقر أحد الأساليب الأوسع استخداما لقياس و استخدام نسب الفقر التي يعتمد عليها البنك الدولي، كونه يرتبط بتحديد المستوى الأدنى للرفاهية و بالتالي يسمح بإجراء المقارنات عبر الزمن وبين الأقاليم إلا أن المشكلة التي يواجهها اعتماد خط الفقر الأغراض المقارنات يتمثل في اختلاف الأسعار بين الأقاليم الريف والحضر، دول متقدمة ومتخلفة) إضافة إلى اختلاف نماذج الاستهلاك هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التغيرات التي تطرأ على مستوى الرفاهية نتيجة للتغيرات الحاصلة في السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية قد تولد مقارنات خاطئة فيما لو تم الاعتماد على خط الفقر المحدد من قبل إحداث هذه التغيرات مما يتطلب إجراء التغيرات اللازمة في خط الفقر.

وعليه فإن إحدى طرائق قياس الفقر تتمثل بتحديد أعداد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر ومن ثم تحديد نسب الفقراء إلى إجمالي السكان ، إلا أنه يوجد أنواع عديدة من خطوط الفقر يتطلب تحديد رؤية واضحة لتلك الأنواع وهي :[2]

---

[1] سالم توفيق النجفي ، احمد فتحي عبد المجيد ، نفس المرجع، ص 46

[2] منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: Measuring global poverty, World Bank Group - International Development, Poverty, & Sustainability، تم الاطلاع بتاريخ: 20/08/2012

أ -**خط الفقر المدقع (Abject Poverty Line)** : يعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة الممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

ج -**خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line)**: يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو القرد لتأمين الحاجات الغذائية ، والحاجات غير الغذائية الأساسية التي تتعلق بالمسكن و الملبس و التعليم والصحة و المواصلات...

ح -**خط الفقر النسبي:** يعتبر من الطرق غير المباشرة ويتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل وحسب التعريف الذي يتفق عليه للفقر النسبي، فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبي الوسيط أو أي من يعتقد بأنه القيمة الفاصلة بين دخل الفقراء ودخل غير الفقراء.

د -**خط الفقر الاجتهادي:** ويسمى بخط فقر ليدين (Leyden Poverty Line)، ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم ، حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا، وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدن للرواتب والأجور أو على الحد الأعلى المستوى الدخل المعفي من الضريبة. ولقد عرف البنك الدولي

خط الفقر العالمي بأنه 1 و 2 دولار في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية لعام 1993 (Purchasing Power Parity)، حيث يتم استعمال مقياس 1 دولار في اليوم بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض عادة الدول الإفريقية، و مقياس 2 دولار في اليوم بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط مثل دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية

2. **مؤشر نسبة الفقر** (Headcount Index Indicator) : ويسمى مؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويمكن حسابه من خلال قسمة عدد الأسر الفقيرة على أعداد جميع الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع)، وفق العلاقة التالية:

مؤشر نسبة الفقر $= \frac{\pi}{N} \times 100$

π: كل الأفراد تحت خط الفقر

N : عدد الإجمالي للسكان

على الرغم من أن مؤشر نسبة الفقر من المقاييس الأكثر شيوعا والأوسع استخداما في دراسات قياس الفقر، وذلك نظرا لبساطته وسهولة حسابه؛ إلا أنه لا يأخذ في الاعتبار الفروقات الموجودة بين الفقراء من حيث القرب أو البعد عن خط الفقر، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل بين الفئات التي تقع أدي الخط.

3. **أهم مؤشرات قياس الفقر في إطار التنمية البشرية:** بما أن التنمية البشرية تهدف إلى هيئة بيئة ملائمة يتمكن الناس من خلالها من تعزيز قدراگم وتوسيع نطاق الخيارات لديهم، وفي المقابل فإن الفقر من منظور التنمية البشرية "يعني انعدام القرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي العيش حياة طويلة وصحية وكذلك التمتع بمستوى معيشة لائق في المجتمع [1]، وتجدر الإشارة أنه هناك العديد من المؤشرات المركبة لقياس

ظاهرة الفقر في إطار التنمية البشرية إلا أنه سيتم التطرق إلى بعضها فقط، والباقي سنوردها في الشكل (1) اللاحق لمحاولة إعطاء صورة شاملة عنها:

[1] **عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق ، ص 28. 2-.**

أ. **مؤشر التنمية البشرية (IDH)**[1] :وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في تقريره الأول للتنمية البشرية سنة 1990 هذا المؤشر، فهو عبارة عن مقياس مركب من ثلاثة مؤشرات تعكس ثلاث جوانب التنمية هي: المستوى الصحي الذي يعبر عن الأمل في الحياة (IEV) و المستوى التعليمي الذي يقيس نسبة المعرفة (INI) و متوسط الدخل الفردي الحقيقي المعدل (حسب تعادل القدرة الشرائيPPP) الذي يعبر عن مستوى المعيشة (INV)، ويعتبر مؤشر التنمية البشرية أداة مركبة قذف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية، باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 و 1 التي تمثل القيمة النظرية العظمى، من هذا المنطلق نجد أن التنمية البشرية ترتفع كلما اقترب من القيمة الواحد، ومنه فمؤشر التنمية البشرية هو الوسط الحسابي البسيط لهذه المؤشرات الثلاث وفق العلاقة التالية :

$$IDH = (IEV + INI + INV)/3$$

ب – مؤشر الفقر البشري (IPH) [2]': في تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 أضافت الأمم المتحدة بعدا آخر من أبعاد التنمية البشرية لضرورة التخلص من الفقر، وهذا من خلال صياغة مؤشر يعبر عن ذلك غرف بمؤشر الفقر البشري (IPH) ، حيث يقيس مؤشر الفقر البشري الحرمان من حيث الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، وهذا بالاعتماد على أربع جوانب أساسية في حياة الناس وهي: القدرة على العيش طويلا و بصحة جيدة، المعرفة الإمدادات الاقتصادية، المشاركة في الحياة الاجتماعية.

حيث ثم التمييز بين مؤشر الفقر البشري للدول النامية (IPH) و مؤشر الفقر البشري للدول المتقدمة (IPH2) في طريقة القياس حيث كانت كالتالي :

[1]- عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، مرجع سابق، ص 65
[2]عثمان أنيسة في نفس المرجع ، هي 60.

– يتم حساب مؤشر الفقر البشري للدول النامية IPH I بالاعتماد على الأبعاد الثلاثة التالية: : P1 P2 P3 ، فهو المتوسط غير المرجح لثلاثة متغيرات وفق العلاقة التالية :

$IPH[1/3(P1 + P2 + P3)]½$

P1– نسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن الأربعينن

P2– نسبة البالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة (15 سنة فما فوق)

P3 – نسبة الحرمان من مستوى معيشي لائق

P4– في حين أن طريقة قياس مؤشر الفقر البشري للدول المتقدمة IPH2 تكون كالتالي :

فبنفس الطريقة المستعملة في حسابIPH تحسب قيمة مؤشر الفقر للدول المتقدمة

IPH لكن بأربع متغيرات إذن فهو المتوسط غير مرجح لأربع متغيرات:

P4, P3, P2,P1و منه فصيغته تصبح كالتالي:

$$IPH = [1/4(P + P + P + P)]1/3$$

P1 الاحتمال المتوقع عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حين بلوغ السنين معبرا عنه بنسبة مئوية

P2 نسبة البالغين الذين يفتقرون إلى مهارات معرفة القراءة والكتابة الوظيفية

P3– سمية السكان الذين يعيشون تحت خط فقر المدخل / 50) من الذ حلى الأسر المعيشية الوسيط الذي يمكن التصرف فيها

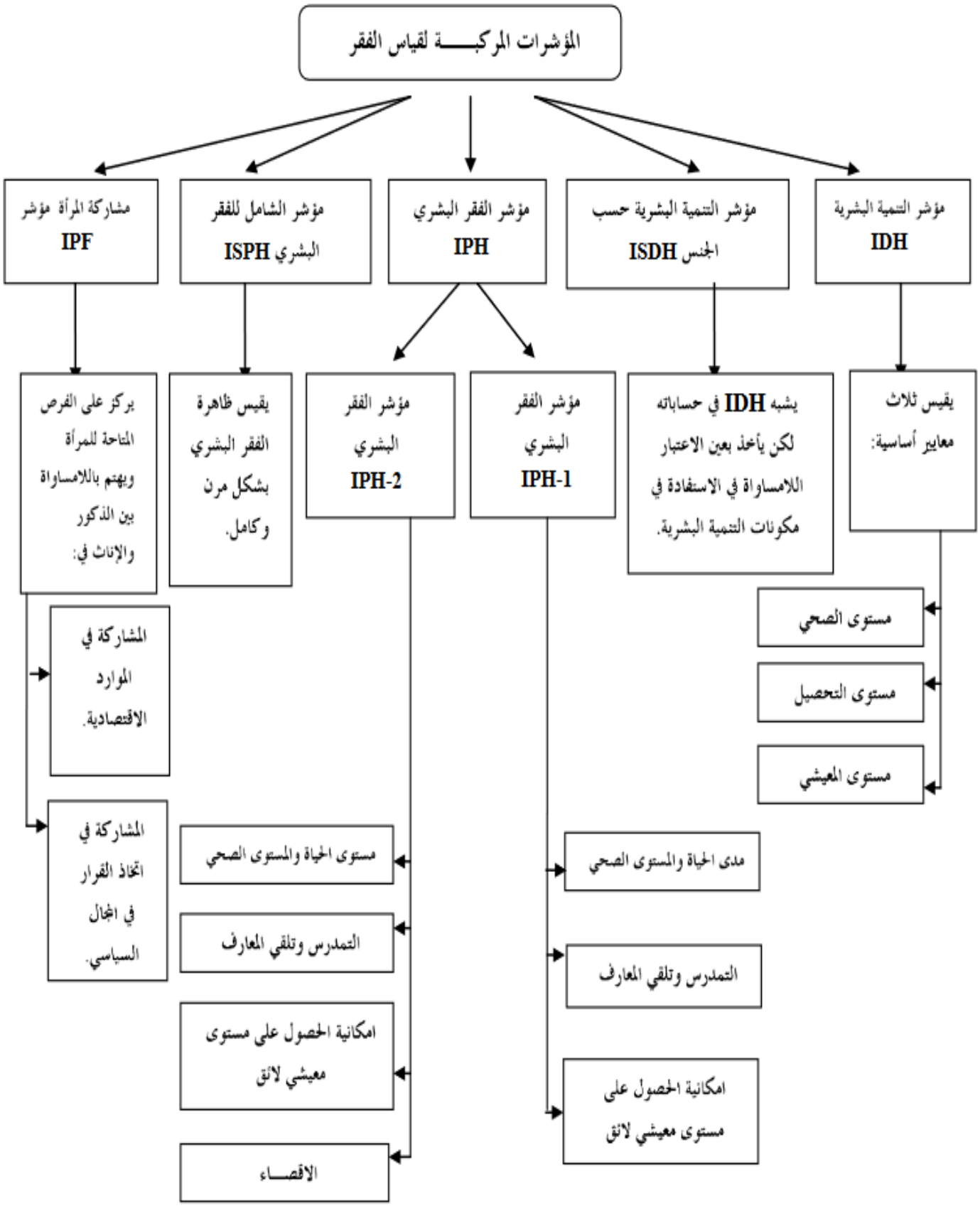
P4– معدل البطالة الطويلة الأجل (التي تدوم 12 شهرا أو أكثر).

أصبحت مقاييس التنمية البشرية أدوات بديلة، اكتسبت مصداقية كبيرة لدى مختلف الدوائر سواء كانت قطرية أو دولية لقياس مستوى التنمية و الوقوف على الانجازات المحققة. كما أنها أتاحت فرصة إجراء

مقارنات بين الدول و المناطق الكبرى في العالم و أصبحت واسعة الاستعمال و تلقت قبولا حتى من طرف الهيئات التي

كانت من أشد المنتقدين لها مثل البنك العالمي، والشكل رقم (1) الموالي يلخص لنا أهم مؤشرات قياس الفقر في إطار التنمية البشرية .

الشكل 1 أهم مؤشرات قياس الفقر في إطار التنمية البشرية


المؤشرات المركبـــــة لقياس الفقر
مؤشر التنمية البشرية IDH
مؤشر التنمية البشرية حسب الجنس ISDH
مؤشر الفقر البشري IPH
مؤشر الشامل للفقر البشري ISPH
مشاركة المرأة مؤشر IPF
يقيس ثلاث معايير أساسية:
يشبه IDH في حساباته لكن يأخذ بعين الاعتبار اللامساواة في الاستفادة في مكونات التنمية البشرية.
مؤشر الفقر البشري IPH-1
مؤشر الفقر البشري IPH-2
يقيس ظاهرة الفقر البشري بشكل مرن وكامل.
يركز على الفرص المتاحة للمرأة ويهتم باللامساواة بين الذكور والإناث في:
مستوى الصحي
مستوى التحصيل
مستوى المعيشي
مدى الحياة والمستوى الصحي
التمدرس وتلقي المعارف
امكانية الحصول على مستوى معيشي لائق
مستوى الحياة والمستوى الصحي
التمدرس وتلقي المعارف
امكانية الحصول على مستوى معيشي لائق
المشاركة في الموارد الاقتصادية.
المشاركة في اتخاذ القرار في المجال السياسي.
الاقصـــاء

المصدر: بالاعتماد على مجموعة من التقارير السنوية للتنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنوات:

1996،1997، 1999 و2001، 2006

بصفة عامة هناك طرق متعددة لقياس الفقر لا يمكننا حصرهما ويعود الاختلاف بينها إلى الخلفيات المعتمدة في القياس بالإضافة إلى الأهداف المرجوة منه، إلا أن هذه المؤشرات ما زالت محل انتقاد بسبب بعض النقائص والاختلالات ذات الطابع الفلسفي ألمفاهيمي وكذا الطابع المنهجي (طريقة قياس هذه المؤشرات)، ولهذا يبقى موضوع قياس الفقر من المشاكل المطروحة في مجال التنمية لذا فهو في تطور مستمر، ويتوقف ذلك على رؤى و آراء المفسرين لهذه الظاهرة ، لذا سنتطرق إلى أهم النظريات المفسرة لظاهرة الفقر عند بعض المذاهب الاقتصادية المختلفة.

المطلب الثالث : النظريات المفسرة لظاهرة الفقر.

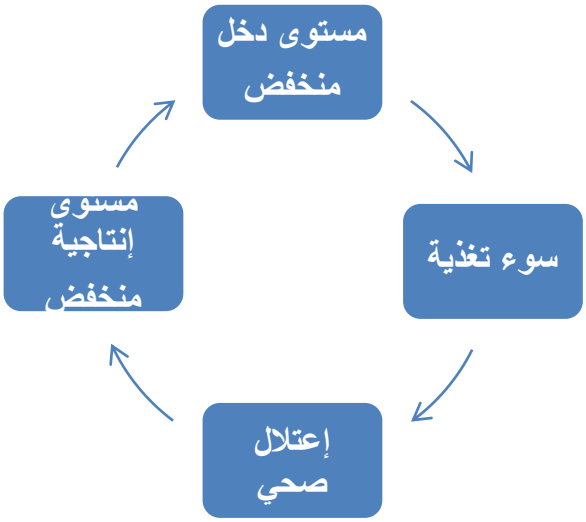
اختلفت رؤى وأراء المفسرين لظاهرة الفقر، ويعود هذا إلى واقعهم المعاش أو مشاركم الفكرية أو إلى المذاهب الاقتصادية التي ينتمون إليها، وهذا ما انعكس على كيفية تفسيرهم لظاهرة الفقر، وعليه سنتطرق لمجموعة من النظريات والتي ركزت على الفقر كمحور رئيسي في تحليلها:

أولا- نظرية الحلقة المفرغة للفقر: وتعود هذه النظرية للاقتصادي **ناقنار نركسه** (Nagnar Nurksue) حيث عرفها على أنهما : "تتضمن مجموعة من الأشياء الدائرية اقوي تميل إلى أن تعمل ويرتد معناها الواحد على الآخر بطريقة تجعل البلد الفقير في حالة فقر"[1] ، و حسب تفسير نر كسه فإن هذه النظرية تنطبق على الدول النامية التي تعاني من نقص في تخصيص الموارد مع سوء و عدم العدالة في التوزيع، و هذا ما يجعل هذه الدول في حلقة دائرية مفرغة لا تستطيع الخروج منها أطلق

[1] **أحمد إبراهيم العبور، مرجع سابق، ص 219**

عليها الحلقة المفرغة للفقر، أي أن أساس هذه النظرية في تفسيرها للفقر يعود إلى مستوى الدخل الفردي أي أن هذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى ، أي أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع يمكنهم أن يدخروا و يستثمروا ، في حين لا يستطيع الأفراد ذوي الدخل المنخفض "الفقراء" أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر حلقة الفقر[1]، والشكل الموالي يوضح آلية عمل الحلقة المفرغة للفقر:

الشكل2- الحلقة المفرغة للفقر



المصدر: أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1 ، بيروت، لبنان، 2007، ص 220.

على الرغم من أن هذه النظرية ذاع صيتها في العقود الماضية، إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هناك حلقات مفرغة متعددة، فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض

[1] عنوان داود أيراري و شتى زيران، گمي، مرجع سابق به 37

مستوى التعليم حيث تبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية ثم انخفاض مستوى الدخل وتنتهي بانخفاض مستوى التعليم ، وكذلك هناك الحلقة المفرغة المتعلقة بالمستوى الصحي وتبدأ بانخفاض مستوى القدرة على العمل ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي ثم التغذية وتنتهي بانخفاض المستوى الصحي[1]، وهذا ما يظهر جليا أن حيثيات الفقر ناتجة عن التخلف ألبنياني في غالبية الدول المتخلفة الفقيرة.

ثانيا– النظرية المالتوسية في تفسير الفقر: تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر القديمة فهي مرتبطة بعلاقة الإنسان بالثروة أو بطريقة أخرى تلك العلاقة بين العامل الديمغرافي والعامل الاقتصادي، فهنالك عدة نظريات تطرقت إلى هذه العلاقة وأشهرها نظرية مالتوس، حيث يرى توماس مالتوس

(T. Malthus–) أن الفقر ينشأ أساسا نتيجة الفجوة القائمة بين الحاجات الإنسانية المتزايدة ومحدودية الموارد الطبيعية، معللا ذلك بأن السكان يتزايدون متتالية هندسية و تتزايد الموارد متتالية حسابية وفي النهاية تعجز الموارد الطبيعية عن تلبية حاجات البشر المتزايدة و بالتالي تزداد فجوة الفقر في العالم.

فالفقر إذن وحسب مانتوس، ليس " سوى نتاج التسابق بين معدلات نمو السكان ومعالات ترابا- وسائل العيش كذا، فإن أي جهد أتحسين الظروف الاجتماعية لا يتم إلا بالحد من النمو الديمغرافي ، في حين يرى أن الأنظمة العادلة والقائمة على المساواة، تدفع حتما بكل الناس إلى البؤس"[2] .

[1]- داستان داود العار تنها و هماته تزوير العملية لقسم المرجع ص: 37 38

[2]-بشير معطوب ، إشكالية الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التعمير ، جامعة الجزائر، 2005، دي 3.

تعرضت نظرية مائنوس للسكان إلى انتقادات عنيفة، ويرجع ذلك مجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها أن النظرية بنيت على افتراضات خاطئة، ولذلك فقد جاءت منافية لطبائع الأشياء، بل إذا استمدت من عوامل فكرية لا أخلاقية ولا إنسانية، فهي حرب معلنة ضد الإنسان نفسه.

فالنظرية تحارب الإنسان من أجل الإنسان، وهذا أول تناقض في بنيتها، ذلك لأنهما تفترض أن الإنسان ينبغي أن يعمل على محاربة التكاثر ليتم له البقاء، ولا بقاء لجنس الإنسان بلا تكاثر، وهي تفترض أن الإنسان إذا فرط في هذه القضية سينقرض بعوامل خارجة على إرادته كالحروب والمجاعات والأوبئة، ولذلك فالأفضل له أن يحارب نفسه قبل أن يحارب[1]

ثالثا- النظرية الماركسية في تفسير الفقر: نادت الأفكار الماركسية بضرورة هيمنة الدولة على جميع مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، حيث اعتمدت على وضع الخطط للتنمية الاقتصادية ، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، ولقد انتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي ، أما في تفسيره للفقر فقد فسره "ماركس" بأنه :" أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، وهكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمدا بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي وبتعبير آخر أكثر تحريا، يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج، ففي العمل أو خارجه تجد أن حياة

[1]- توفيق الحليب الستر، تطرية السكان بين مائنس و ابن خلدون رؤية نقدية، دار الدرامات الأفرادية ، اثمر يامى، مقالة منشورة على الموقع Tawtheegonline / منتدى التوثيق :: الصفحة الرئيسية: تم الاطلاع بتاريخ 2012_28_27

المبحث الثاني: إستراتيجية الحد من الفقر:

إن إستراتيجية الحد من الفقر في إطار للتنمية الوطنية عبر جميع القطاعات، يتم تصميمه وتنفيذه من قبل الحكومة الوطنية خصيصا لمعالجة أسباب وأثر الفقر على الدولة. حتى في الدول ذات الدخل المرتفع، سيظل هناك مجموعات أو قطاعات من الفقراء وتكون الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر ضرورية في تلك الدول تماما كما في الدول الأفقر. في الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط تم تقديم استراتيجيات الحد من الفقر بداية كأحد المتطلبات التي يجب أن تستوفيا الدول التي تسعى وراء القروض الميسرة من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي وبالتالي سوف نتطرق في هذا المبحث إلى العناصر التالية:

- **المطلب الاول إستراتيجية الحد من الفقر على مدى القصير والطويل.**
- **المطلب الثاني إستراتيجية البنك الدولي لتخفيض عدد الفقراء والإشراف على تنفيذها.**
- **المطلب الثالث إستراتيجية الصندوق النقد الدولي لمحاربة الفقر**

المطلب الأول: إستراتيجية الحد من الفقر على مدى القصير والطويل:

إن للفقر أسبابا متعددة، أهمها الكوارث وضعف التعليم وطبيعة العراقة الحضارية والتكاثر السكاني الواسع والسريع مع تطور أنظمة الصحة والحياة، والفقر مرتبط بقلة العمل والنشاط والفعالية الحضارية والقدرة على التنمية والتطوير، فهناك عدة استراتيجيات تنتهجها الكثير من الدول الفقيرة أو الأكثر فقرا لمحاربة الفقر، فقد تكون هذه الاستراتيجيات قصيرة أو طويلة الأمد.

الفرع الأول: إستراتيجية الحد من الفقر على مدى القصير:

تعتبر إستراتيجية مكافحة الفقر على المدى القصير معتمدة على المساعدات ولدعم وأساليب التنمية للمشاريع الصغيرة من خلال عمل الجمعيات مدنية تنموية تعمل على التدريب والتنمية الخبرات المهنية وتعبئة المجتمع المبادرات التنشيط للعمل و المشروعات الصغيرة والبث روح المنافسة والإنتاجية والمسؤولية لدى فئات الفقيرة كما يعتبر الاستمرار الدعم للطبقات الفقيرة ضرورة في الحاضر والمستقبل القريب اذ يؤدي إلغاؤه إلى أعمال اقتصادية واجتماعية فادحة، ولكن يجب تطوير آليات الدعم بدعم مبادرات المشروعات الصغيرة والاعتماد على الذات حتى لا يكون الفقر مواكب لقلة نشاط والتواكل، والتكاثر غير النوعي والحضاري للبشر، لا يجب حاليا استبدال دعم الأسعار ببديل نقدي لأنه الفئة الوحيدة المتاح لمعرفة دخلها بدرجة معقولة من الدقة هي فئة المشتغلين للحكومة، أما الفئات الأخرى التي تشمل العاطلين والعاملين في القطاع الخاص والعمالة غير المنظمة يصعب تقدير دخلهم أو وصول الدعم النقدي لهم لغياب منظومة المعلومات المناسبة يفضل ان يكون الدعم عينيا وفنيا وتدريبيا من خلال الجمعيات والمؤسسات التنموية التي تعمل على تحليل ظاهرة الفقر ومعالجة أسبابها بالإضافة العامل تحسين آليات التوزيع الثروة العامة في المجتمعات[1]

[1] عبد الرحمن سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، المرجع السابق، ص 21

الفرع الثاني: إستراتيجية الحد من الفقر على مدى الطويل: إعادة صياغة السياسات العامة للدولة في عدة محاور رئيسية:

1. القناعة والالتزام السياسي والحكومي بأن التنمية البشرية هي وحدها القادرة على أن تحدث النمو الاقتصادي تترجم في صورة أعادة توزيع الاستثمارات التحقيق التنمية البشرية
2. . تطبيق اللامركزية الكامل في السلطة واتخاذ القرارات وإعطاء الدور الرئيسي للمشاركة في تحديد أهمية المشروعات الأفراد كل مجتمع محلي من خلال مؤسسات مجتمعية وتتمتع بالحرية الديمقراطية.
3. قصر دور المفكرين والمتخصصين في التنمية في عرض مسارات التنمية والمساهمة في دقة التشغيل الأنواع وإبعاد وحجم المشكلات.
4. . لا تتحقق التنمية المتواصلة القادرة على البقاء المرتكزة على التنمية البشرية الا ببناء تكنولوجيات محلية تتسم بأنها كثيفة العمل، كفء في استخدام الطاقة، منخفضة التكاليف غير ملوثة للبيئة وتؤدي إلى رفع إنتاجية العناصر الإنتاج المحدودة وتحافظ على الموارد الطبيعية
5. تعديل أساليب إدارة الميزانيات الحكومية وإنفاق العام، مع إعادة جدولة الإنفاق العام لإحداث توازن بين المناطق الفقيرة (واغلبها ريفية)، والمناطق مرتفعة الدخل (اغلبها المدن الكبرى والعواصم).

6. تكافل الدول العربية في وضع نظام إقليمي للمعلومات بهدف الأجراء بحوث ميزانيات الأسرة كل خمس سنوات في كل الدول العربية وإتباع منظومات المعلومات الرقم القومي الدال على فئة الاقتصادية [1]

المطلب الثاني: إستراتيجية البنك الدولي لتخفيض عدد الفقراء والإشراف على تنفيذها:

يمضي المجتمع الدولي نهج لتخفيض عدد الفقراء على مدى العقد الماضي فيدلا من استحداث برامج تقوم البلدان الفقيرة بتنفيذها فانه يطلب ألان بأن تتولى هذه البلدان في نفسها زمام القيادة في وضع استراتيجيات تخفيض عدد الفقراء فقط تمثلت نقطة في قيام البنك الدولي في عام 1998، بطرح إطار التنمية الشاملة الذي شدد على اعتماد المتبادل بين كل عناصر التنمية الاجتماعية، الهيكلية، البشرية والحكومية، البيئة الاقتصادية والمالية. وأيضا إدارة وامتلاك البلدان الجدول عمل تنميتها برامجها لمكافحة الفقر.

الفرع الأول: شروط بنك الدولي لخفض الفقر في البلدان:

طور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أداة تنفيذ الإطار الإستراتيجية وطنية لتخفيض إعداد الفقراء ثم إضفاء الطابع الرسمي عليها في وثيقة إستراتيجية تخفيض عدد الفقراء ويستعينوا على البلدان واقع الفقر في الجزائر

المنخفضة الدخل التي تتلقى خفضا للديون وقروضا من هذه المؤسسة وضع وثائق إستراتيجية تخفيض واقع الفقر في الجزائر

المنخفضة الدخل التي تتلقى خفضا للديون وقروضا من هذه المؤسسة وضع وثائق إستراتيجية تخفيض على الفقراء بمداخلات لا تأتي فقط من المانحين بل أيضا من مواطنيها ومن المجتمع المدني لتأمين

[1] **عبد الرحمن سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، المرجع السابق، ص 24-23**

دعم سياسي عريض لبرامج مكافحة الفقر[1]، وتثبت التجارب أن خفض الفقر على نحو مستدام يتطلب من البلدان ما يلي:

1. النمو بأسلوب شامل كثيف العمالة.
2. الاستثمار في رأس المال البشري وخاصة من لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات الأساسية بسبب ظروف خارجة عن نطاق سيطرتهم.
3. تأمين الفقراء والمحرومين من الصدمات التي يمكن أن تدفعهم إلى مستويات أعمق من الفقر، وهي أمور الأحداث الجوية المتطرفة والأوبئة وتقلب أسعار الغذاء والأزمات الاقتصادية.
4. الهدف من مجموعة البنك الدولي هو إنهاء الفقر المدقع خلال جيل واحد يرمي أساسا إلى خفض مول الفقر المدق حول العالم ما لا يزيد عن 3% بحلول عام 2030 حيث أن نسبة ضئيلة من على رجح، ويقف عدد من التحديات الوطنية والعالمية أمام تحقيق التقدم، وتبقي جيوبا ضخمة من البشر غير قادرة على الإفلات من براثن الفقر. ويشكل انخفاض النمو واختلالات الاقتصاد الكلي وتصاعد التوترات التجارية وارتفاع مستويات عدم المساواة في الدخل.
5. من المهم تعزيز النمو المستدام الشامل وخلق مزيد من فرص العمل الأفضل نوعية وإنشاء برامج فعالة لشبكات الأمان الاجتماعي لضمان أن الأشد حرمانا يستطيعون تحمل الصدمات. وفي حين أن النمو له أهمية حيوية فإن نوعية هذا النمو لها أهميتها أيضا.
6. يقوم عملنا في مجموعة البنك الدولي على برامج قوية تقودها البلدان المعنية لتحسين ظروف

[1] **محمد أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث، المرجع السابق، ص 43**

المعيشة من أجل حفز النمو ورفع متوسط الدخل وخلق الوظائف والإدماج الكامل للنساء والشباب في الاقتصاد، والتصدي للتحديات البيئية والمناخية، ومساندة جهود بناء اقتصاد أقوى وأكثر استقرارا بما يعود بالنفع على الجميع[1]

الفرع الثاني: النتائج المتوصل إليها من خلال الاستراتيجيات التي طبقها البنك الدولي:

من أهم النتائج التي توصلت عليها استراتيجيات البنك الدولي:

1. من ناحية النمو

مشروع زراعي في ولاية إينوغو في نيجيريا يساعد المزارعين وخاصة الإناث منهم على زيادة إنتاجية محاصيل الأرز والكاسافا والسرغم. وبفضل هذا المشروع، يستطيع المزارعون سداد نفقات تعليم أولادهم ويضمنون الأمن الغذائي لأسرهم

في ولاية بيهار، وهي إحدى أفقر الولايات في الهند، أدى أحد البرامج التي يمولها البنك الدولي إلى إحداث تحولات في سبل كسب العيش، وذلك بحشد نحو 10 ملايين امرأة ريفية في مجموعات المساندة الذاتية، وتمكينهن من الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق لبدء أعمالهن والتوسع فيها.

2. من ناحية الاستثمار:

شرعت بلوشستان، وهي إقليم غارق في الصراع ويعاني كذلك من بعض أسوأ مؤشرات التنمية البشرية في البلاد، في مسيرة لتحسين نواتج التعليم للفتيات في بعض أقصى القرى النائية به. وكان مشروع للتعليم يهدف إلى التصدي لمجموعة معقدة من التحديات الناشئة عن الصراعات العرقية وتباعد

[1] في البنك الدولي، الأستراتيجية: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview?fbclid

المجتمعات المحلية عن بعضها بعضا، والتدخل السياسي، وضعف نظم الحوكمة والإدارة في قطاع التعليم. من عام 2015 إلى عام 2018، ساعد المشروع على تسجيل 53 ألف

طفل كانوا غير مقيدين بالمدرسة سابقا وساعد في بناء مبان جديدة أو ترميمها في أكثر من 700 مدرسة على الرغم من أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زاد بشكل هامشي بين عامي 2015 و2016، فإن النمو الاقتصادي في أفغانستان كان بطيئا، وتركز دعم مجموعة البنك الدولي على مساعدة أفغانستان على بناء مؤسسات قوية خاضعة للمساءلة، وضمان النمو الشامل، وتعميق الاحتواء الاجتماعي. وفي إطار هذه الجهود، ساعد أحد البرامج في بناء أكثر من 1100 مدرسة وست كليات التدريب المعلمين مسجل فيها نحو 9 ملايين طفل.

3. من ناحية التأمين:

التحويلات النقدية هي وسيلة صغيرة لكنها فعالة لمساعدة النساء على تحمل مسؤولية حياتهن وتمكينهن من اتخاذ القرارات المالية. غطى برنامج التكافل والكرامة للتحويلات النقدية في مصر

2.26 مليون أسرة أو ما يقرب من 10% من السكان. ويساعد البرنامج النساء في الحصول على بعض السلطة في اتخاذ القرارات المالية لتحسين استهلاكهن الأسري ونوعية النظام الغذائي وتلبية احتياجات أسرهن المجتمعات المتضررة من الصراعات في ميندناو من بين أفقر المجتمعات في الفلبين، حيث تعاني من ضعف البنية التحتية ونقص الخدمات الأساسية. ويهدف البنك الدولي جنبا إلى جنب مع شركاء آخرين إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات والفرص الاقتصادية وبناء التماسك الاجتماعي. وقد ساعدت هذه المشاريع في بناء شبكات للمياه، والمراكز المجتمعية، ومرافق الصرف

الصحي، وطرق فرعية، ومنشآت ما بعد الحصاد، ومعدات الزراعة وصيد الأسماك، استفاد منها 650 ألف شخص في 284 قرية خلال عشر سنوات[1].

[1] في البنك الدولي، الأستراتيجية: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview?fbclid=02

خلاصه الفصل

تناولنا من خلال هذا الفصل الإطار النظري والفكري لظاهرة الفقر و ذلك بالتعرف على مختلف المفاهيم والأسس النظرية التي عالجت ظاهرة الفقر بأبعادها المتعددة وكذا العوامل والأسباب التي كانت وراء انتشارها خاصة في الدول النامية التي تعيش تحت وطأة أثاره السلبية وبعدها تعرضنا على مختلف الأساليب والمؤشرات المستعملة لقياس ظاهره الفقر و مختلف النظريات المفسرة لها. لنعرج بذلك إلى أهم الإستراتجيات التي وضعها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لتقليل من حدة الفقر في الدول النامية التي تعتبر أهم التحديات الأساسية التي تواجه الحكومات لرفع المستوى الأدنى لطبقات وكذي الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها الى الرقي ومستوى معيشي ملائم

الفصل الثاني

دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر

تمهيد

ان التمويل المتناهي الصغر من أهم الدعامات الأساسية لبناء اقتصاد الوطن السليم بحيث يسمح لفئة معينة من الخروج من قوقعة الفقر

من اجل الإلمام بالموضوع قسمنا الفصل إلى :

- **المبحث الأول: التمويل المتناهي الصغر التقليدي**
- **المبحث الثاني : أساليب وصيغ التمويل المتناهي الصغر الإسلامي**
- **المبحث الثالث : دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحه الفقر**

المبحث الأول: التمويل متناهي الصغر التقليدي

المطلب الأول: ماهية التمويل متناهي الصغر

في هذا المطلب سنتطرق إلى ماهية التمويل متناهي الصغر التقليدي لتحديد مفهوم واضح للاستعانة به في هذه الدراسة.

مفهوم التمويل متناهي الصغر:

قد لاحظت كاثرين شاوchaw catherine الباحثة بمدرسة لندن للاقتصاد « أن تركيز التمويل على فئة بعينها في المجتمع يؤدي إلى عدم استخدام الطاقات والموارد المتاحة للمجتمع، وأن الوسيلة الوحيدة الاستخدام هذه الطاقات والموارد هو تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والعمالة وعدالة توزيع الدخل»[1].

بحيث تعددت وجهات النظر لتحديد مفهوم شامل للتمويل متناهي الصغر كل حسب الزاوية التي ينظر إليها سواء من طرف هيئات أو مؤسسات أو من طرف الدول ومن بين التعريف نذكر منها:

يعرف التمويل متناهي الصغر على أنه مجموعة من الخدمات المالية المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية

إن مفهوم التمويل متناهي الصغر يعني الخدمات المالية صغيرة الحجم في مجال الادخار، القرض، التأمين، التي تقدمها هيئات التمويل متناهي الصغر التي تتوافق قدرات واحتياجات فئة خاصة من السكان المتمثلة في الفقراء غير القادرين على الحصول الخدمات المالية التي تعرضها الهيئات المالية التقليدية كالبنوك التجارية[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة 1-3 مارس، 2006 ،ص66.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره،

وعرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء cGAP على أنه تقديم قروض صغرى الأسر غاية في الفقر بهدف مساعدتها على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى، ولكن اتسعت دائرة التمويل المتناهي الصغر لتشمل مزيدا من الخدمات) الادخار والتأمين وتحويل الأموال...(. وذلك لحاجة الفقراء المجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة[1].

وكما عرفها صندوق النقد الأمم المتحدة لتنمية رأس المال[2] : أنه يتمثل في تقديم خدمات مالية مثل إلائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء و لذوي الدخل المنخفض حيث تتسم هذه الخدمات بما يلي:

- التركيز على الفقراء وأصحاب المشروعات الصغيرة.
- إتاحة طرق بسيطة ومناسبة للحصول على قروض صغيرة لمدة قصيرة الأجل، وبصفة متكررة باستخدام بدائل للضمان(المجموعة المتضامنة، الادخار الإلزامي).
- تقديم خدمات ادخار طوعي آمنة من خلال تيسير الودائع الصغيرة وسهولة الحصول عليها وقت الحاجة.

ومن خلال هذه التعريف يمكن إعطاء تعريف شامل سيتم اعتماده في الدراسة وهو تقديم خدمات مالية مثل القروض والادخار والتحويلات النقدية و التأمين للفقراء الناشطين اقتصاديا أو لذوي الدخول المنخفضة لمن لهم الرغبة في إنشاء مؤسسات صغيرة.

[1] **Sébastien boyé et autres. le guide de la micro finances éditions d'organisation paris: 2006.**

[2] **Souleymane soulamas micro finance: pauvreté et développement agence universitaire de la francophonies éd des archives contemporaines: 2005. France pll**

1. المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر:

قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP مع أعضائها بتطوير المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر، أن هذه المبادئ مقبولة قبولا عاما وتمثل مرجعية القطاع، ويشير المهنيون العاملون في مجال التمويل متناهي الصغر إلى هذا المبادئ على أنها أفضل أساليب هذا التمويل، وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي[1]:

- ويحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة بأسعار معقولة وال يحتاج إلى القروض فقط بل أيضا إلى الادخار والتحويلات النقدية والتأمين.
- يعتبر التمويل متناهي الصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، حيث يمكن الأسر الفقيرة من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية.
- يعني التمويل متناهي الصغر بناء أنظمة مالية تقدم الخدمات للفقراء ولن يحقق التمويل متناهي الصغر أهدافه الكاملة في الوصول إلى عدد كبير من الفقراء إلا إذا أصبح جزءا لا يتجزأ من النظام المالي العام ألي دولة.
- الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء : تعرف القابلية للاستمرار بأنها قدرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تغطية جميع تكاليفها مما يجعل من الممكن استمرارها في تقديم الخدمات المالية للفقراء. إن تحقيق الاستمرارية المالية تعني تخفيض تكاليف المعاملات وعرض منتجات وخدمات أفضل تلبي احتياجات البلدان المتعاملة مع المؤسسات المعنية وابتكار طرق جديدة للوصول إلى الفقراء المحرومين من التعامل مع البنوك.

[1] أوراق ورشة عمل، التمويل الأصغر: وسيلة لمكافحة الفقر، من تنظيم وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل بالتعاون مع بنك السودان المركزي، جمهورية السودان، 30/12/2008

- التمويل متناهي الصغر معني بإنشاء مؤسسة مالية محلية دائمة يمكن أن تجتذب الودائع وتحولها إلى قروض وأن تقدم خدمات مالية أخرى.
- التمويل متناهي الصغر ليس دائما هو الحل، لا يناسب التمويل متناهي الصغر كل شخص حيث أن الفقير الذي ليس له دخل أو سبل للسداد بحاجة إلى أشكال أخرى(منح صغيرة... الخ).
- إن تحديد سقوف أسعار الفائدة يمكن أن يضعف من فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية إن تكلفة تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة هي أكبر بكثير من تكلفة عدد قليل من القروض الكبيرة ما لم يكن باستطاعة مؤسسات التمويل متناهي الصغر أن تتقاضى أسعار فائدة أو رسوم أخرى أعلى بكثير مما يجب.

- دور الحكومة هو التسهيل وليس التقديم المباشر للخدمات المالية، فدورها الرئيسي هو خلق بيئة مساند من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية لحماية مدخرات الفقراء)على سبيل المثال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، تجنب وضع سقوف ألسعار الفائدة، الامتناع عن تشويه السوق ببرامج إقراض مدعوم عالية التأخر في السداد وغير قابلة للاستمرار(ويمكن أن تساند الحكومات تلك الخدمات المالية المقدمة للفقراء لتحسين بيئة العمال ومحاربة الفساد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات البنية التحتية وفي أوضاع خاصة قد يكون التمويل الحكومي لمؤسسات مالية صغيرة مبررا عند الافتقار إلى أنواع أخرى من التمويل.
- الدعم من الجهات المانحة يجب أن يكون مكمل وليس مزاحما لرؤوس الأموال من القطاع الخاص: يجب أن تستخدم الجهات المانحة الهبات والقروض وأدوات المساهمة في رأس المال بشكل مؤقت لبناء القدرة المؤسسية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر وتطوير البنية الأساسية لها بما يمكنها من الارتقاء إلى المرحلة التي تكون قادرة على الوصول إلى مصادر التمويل الخاص كاستعمال الودائع.

- نقص القدرات المؤسسية والبشرية يعد من أهم المعوقات: يجب أن تركز الجهات المانحة و الداعمون الاخرون على بناء هذه القدرات.
- أهمية الشفافية المالية في أنشطة الوصول إلى المتعاملين: تعتبر المعلومات الدقيقة والموحدة والقابلة للمقارنة فيما يتعلق بالأداء المالي والاجتماعي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للمشرفين والجهات المانحة والمستثمرين وكذلك أيضا المتعاملين مع التمويل متناهي الصغر، حيث يحتاج هؤلاء إلى الحصول على هذه المعلومات من أجل التقييم الدقيق لمخاطر وامتيازات مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

المطلب الثاني: خصائص التمويل متناهي الصغر والمؤسسات المالية المانحة له

يجب تحديد واضح ودقيق للمؤسسات المانحة للتمويل التناهي الصغر لمعرفة مدى أهميته في تمويل المؤسسات المصغرة.

أولا: خصائص التمويل متناهي الصغر:

إن معرفة خصائص وسمات التمويل متناهي الصغر أمر ضروري البد منه لمعرفة مكانة هذا التمويل لتحقيق التنمية من أجل وضع السياسات المتعلقة به، فهو يتميز بالخصائص التالية[1]:

- قروض تقدم بطرق بسيطة وتخص مبالغ صغيرة قصيرة الأجل متكررة باستخدام بدائل الضمانات:ضمان المجموعة2 أو المدخرات الإلزامية
- يعتمد منح القرض بشكل رئيسي على قدرة ورغبة الشخص المقترض على السداد وليس على الأصول التي يمكن أن تحتجز إن لم يقم العميل بالسداد. . يتم إجراء تقييم غير رسمي للمقترض، غالبا ما يستند إلى الإحاطة بالجوانب الشخصية إجراء تقييم بسيط للتدفق النقدي للمشاريع فيما يتعلق بالقروض الأكبر والأطول أجلا.
- تعتمد عملية الإقراض على شخصية المقترض كضمان، ويتم تقديم القروض فيها بصورة متوالية تبدأ صغيرة ثم ما تلبث أن يزداد حجمها، وذلك حسب تسديد العميل للقرض في تواريخ الاستحقاق، لكسب الثقة، وهذا ما نتج عنه انخفاض في نسبة تأخر في التسديد الخاص بمؤسسات التمويل متناهي الصغر.
- وجود جداول زمنية منتظمة للسداد على فترات قصيرة كوسيلة للرقابة على أداء المقترضين

[1] انظر: جوديث براند سما و رفيقة شولي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتبة شؤون الشرق الأوسط وشمال

- ارتفاع معدلات الفائدة بالمقارنة مع البنوك التقليدية وذلك لتغطية جميع التكاليف المصاحبة لبرامج التمويل متناهي الصغر
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.
- تعتبر مؤسسة التمويل متناهي الصغر أكثر عرضة لمخاطر التأخر وذلك لغياب الضمانات فإذا اهتزت ثقة العملاء باستمرارية تواجد خدمات التمويل مستقبلا ارتفعت مخاطر عدم السداد حيث أن إمكانية تجديد القرض غالبا ما يكون هو ما يدفع المستفيد إلى تسديد ديونه في الوقت المناسب.
- وجود إجراءات لضمان جمع الأقساط بصورة سريعة من خلال المنافذ الموجودة بالقرب من العملاء المقترضين، علما بأن العاملين بهذه المؤسسات يعيشون في نفس المناطق التي يقطن فيها العملاء حيث يمكنهم من الحصول على المعلومات اللازمة حول العملاء المحتملين.

ثانيا: المؤسسات المانحة التمويل متناهي الصغر:

يقدم التمويل متناهي الصغر من خلال مجموعة متنوعة من المؤسسات بغية استهداف الفقراء النشطين اقتصاديا الغير قادرين والمستبعدين من مؤسسات التمويل الرسمي، ويمكن تصنيف هذه المؤسسات وفقا لطبيعتها ودرجة رسميتها[1]: أهمية نصار، مرجع سبق ذكره.

1. مؤسسات التمويل متناهي الصغر وفقا للنوع:

- مؤسسات تقوم بتقديم القروض مباشرة إلى مجموعة معينة من العملاء مع الالتزام بالأنشطة المصاحبة مثل جمع الأقساط والرقابة والمتابعة وما إلى غير ذلك.
- مؤسسات على صلة بمنظمات الإقراض متناهي الصغر وإن كانت ال تمارس عمليات

[1] هبة نصار، مرجع سبق ذكره

الإقراض بصورة مباشرة.

2. مؤسسات التمويل متناهي الصغر وفقا لدرجة الرسمية:

- **مصادر غير رسمية:** تشمل المصادر غير الرسمية للمقترضين وأصحاب المال الذين يقدمون القروض قصيرة الأجل، والذين يفرضون بدورهم معدلات فائدة عالية التفوق تلك التي تقرضها المادة الرسمية وشبه الرسمية. كما تقوم أيضا مجموعة صغيرة من الأفراد الذين يعرفون بإيداع مدخراتهم الخاصة لدى تلك الأطراف. وتعتبر معظمهم آليات التأمين غير الرسمية المماثلة ضعيفة عند حدوث أية مشكلات مقدمة ومن ثم فهي تمثل بذلك مصدرا محدودا لحماية الفقراء.
- **مصادر رسمية:** من الملاحظ أن دور المصادر الرسمية للتمويل متناهي الصغر قد ازداد بوضوح خلال العقدين الماضيين، وترجع هذه الزيادة إلى النمو الملحوظ في نطاق الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الرسمية من خلال الوصول إلى الطبقات الأشد فقرا بالإضافة إلى وضع برامج للربط بين المصادر الرسمية وغير الرسمية أيا كان نوعها، مثل إنشاء شكل جديد من المؤسسات الرسمية المتخصصة في مجال التمويل متناهي الصغر مثل بنك

ومن خلال معرفة تصنيف مؤسسات التمويل متناهي الصغر حسب الطبيعة و الدرجة الرسمية والدور الذي تلعبه فإن هذه المؤسسات تتمل في[1]:

❖ المنظمات غير الحكومية التي تعمل كمؤسسات التمويل المتناهي الصغر وهي منظمات غير هادفة للربح، تتخصص في إقراض المشاريع الصغيرة ولكنها عادة ال تمتلك ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع.

[1] **هالة السعيد، تمويل المشروعات الصغيرة، المؤتمر الثالث لإلصالح العربي والتحديات والمشاغل التي تواجهها منظمات المجتمع المدني، مكتبة السكندرية، 1-3 مارس، 2006 ،ص 7.**

- بنوك التمويل الأصغر التي تتسم بتنظيم كامل لألداء كما أنها تهدف للربح، وهي بنوك تجارية غرضها الأساسي توفير نطاق واسع من الخدمات والمنتجات المالية للمشروعات الصغيرة.
- هناك البنوك التجارية التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية تقليدية والتي قامت باستحداث خدمات متخصصة في التمويل الأصغر مستهدفة المشاريع الصغيرة من خلال التدرج على مستويات منخفضة أو زيادة درجة التخصص في مدى أقل من الخدمات المالية الموجهة لقطاع معين.

المطلب الثالث: خدمات التمويل متناهي الصغر والآليات المتبعة

التمويل متناهي الصغر كغيره من المؤسسات المالية يقدم خدمات مالية تشمل القروض المصغرة والادخار والتأمين وتحويل الأموال وتقدم أيضا خدمات غير مالية مثل التدريب والاستشارات، وتقديم القروض المصغرة بآليات مختلفة بين قروض فردية وقروض جماعية.

أولا: خدمات التمويل متناهي الصغر

أولا القروض متناهية الصغر:

تبقى فاعلية القروض المتناهية الصغر مرتبطة بنسبة اندماجها في النظام المالي للدولة، تبقى فاعلية القروض المتناهية الصغر مرتبطة بنسبة اندماجها في النظام المالي للدولة، وذلك لفتح المجال أمام الفئات المحرومة والتي تم استثناؤها من نظام التمويل الرسمي وهم الفقراء النشيطين اقتصاديا، ومن أجل تقديم خدمات أفضل للعملاء، لابد من تحقيق معايير جودة القروض المتناهية الصغر من خلال [1]

[1] عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر: الآليات و الأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، مج 29، العدد الأول، يونيو 2009 ص 164-165

ثانيا الاستمرارية:

هناك اهتمام متزايد لإقامة تنظيمات مالية تعمل لصالح الفقراء بمعنى أن يصبح هناك توجه طويل المدى الإمداد الفقراء بالخدمات المالية التي يحتاجونها. البرامج قصيرة المدى قد يظهر تأثيرها في المدى القصير، لكنها قد تكون ذات تأثير سلبي على المستفيدين في الأجل الطويل. كما أن البرامج قصيرة الأجل غالبا ما يصاحبها مشكلات في السداد، فالفقراء يندفعون في انتهاز الفرصة التي أتيحت لهم فيقومون بإنفاق القروض دون أن يعبئوا بطريقة سدادها.

1. الحجم:

العلاقة بين الحجم والكفاءة من ناحية والتكاليف المتغيرة من ناحية تشير إلى أن التنظيمات الصغيرة لديها مشكلات أكبر في تقديم خدمة ذات جودة وبتكلفة معقولة في الأجل الطويل. وفقا للمعايير الدولية لا ينبغي أن تتجاوز نسبة عدد العاملين في مؤسسات الإقراض متناهي الصغر إلى عدد المقترضين، ويقصد هنا بالعاملين من يتعاملون مع المقترضين مباشرة ويقوم بمتابعته في تسديد قروضهم. أما الطاقم الإداري فلابد أن يكون حجمه في أضيق نطاق.

2. درجة التغلغل:

يثور الجدل حول إمكانية استهداف الفقراء في مقابل الفئات الأكثر فقرا كيف يمكن تحديدهم وإلى أي مدى يتسنى لتنظيمات الإقراض متناهي الصغر استهداف تلك الفئة الأخيرة على وجه الخصوص؟ من الممكن أن يفترض البعض أن الفئات الأكثر فقرا لن تكون مؤهلة

للتعامل في القروض بنسب وجود نقص في ما تملكه من أصول إضافة لعدم وجود مصدر ثابت لديها للدخل. ولكن في المقابل تشير التجارب أن جزءا كبيرا من المستفيدين الذين نجحوا في تسديد مديونياتهم هم من أولئك الذين يعيشون تحت مستوى الفقر تماما.

وترجع أهمية عنصر التغلغل فيما يمثله من إمكانية وصول الجهة المقرضة إلى تحقيق اقتصاديات النطاق، وتقدر بعض الدراسات أن مؤسسة الإقراض متناهي الصغر يمكن أن تزيد تغلغلا بعد أن تكون محققة لاقتصاديات النطاق عندما يصبح لديها 1500 مقترض، وهو ما يتحقق غالبا بعد عامين من تأسيسها.

3. الاستقرار المالي:

الاستقرار المالي يشير إلى قدرة المؤسسة التمويلية على استرداد تكاليفها من خلال ما تحققه من عوائد. وهنا قد يثور التساؤل بخصوص الكيفية التي يمكن بها أن نتوقع من الفقراء أن يساهموا في استمرارية عمليات الإقراض التناهي الصغر، وما إذا كان ينبغي أن تقدم لهم تلك الخدمة دون الحصول على تكلفة تقديمها. وهنا يمكن القول أنه لضمان الالتزام طويل الأجل في تقديم التمويل للفقراء فلابد من إيجاد كا ببنات مالية قادرة على الاستمرار في ظل محدودية الجهات المانحة والطريق الوحيد للتمكن من استمرارية تلك الكيانات المالية هو قطع الاعتماد على التمويل من الجهات المانحة وتمكينها من الدخول في الأسواق المالية وبهذا تضمن استقلالها.

ثالثا الادخار المتناهي الصغر:

تعرض مؤسسات التمويل متناهي الصغر عادة نوعين من حسابات التوفير: الطوعي والإلزامي. أما المدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية

التقليدية. بينما المدخرات الإلزامية فهي تقدم كضمانات للقروض. وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض..

إن تقديم القروض متناهية الصغر للمؤسسات الصغيرة هو فرصة للذين لديهم فرص اقتصادية وروح المقاولاتية لإقامة مؤسسات، والخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل متناهي الصغر لا تقتصر على هذا

الدور فقط، بل تسعى إلى جمع المدخرات متناهية الصغر، وهذا ما يزيد من استمراريتها وتوسعها، بحيث أن مؤسسات التمويل متناهي الصغر غير الحكومية تقوم بتقديم خدمات التوفير بطريقة غير مباشرة عن طريق الاشتراك مع مؤسسات مرخص لها بجمع الادخار.

2. التأمين متناهي الصغر:

رغم تطور التمويل متناهي الصغر ولما يقدمه، إلا أن التأمين المتناهي الصغر لم يستحوذ إلا على قدر ضئيل من الاهتمام. وهذا التأمين من أجل التأمين على المخاطر لذوي الدخول المنخفضة لما يواجهونه من أخطار مثل الحوادث والمرض والوفاة وغيرها، ولهذا يمكن أن يمثل التأمين حتى وإن كان على مبالغ صغيرة نوع من الحماية وراحة البال وحفظ الكرامة للشخص الفقير.

وبما أن أغلب مؤسسات التمويل متناهي الصغر ليس عندها ترخيص فهي تلجأ إلى الشراكة مع شركات التأمين القائمة ويتمثل التأمين أو خدمات التأمين في التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات والتأمين على الموت المفاجئ والعجز.

3. تحويل الأموال[1]:

يعتبر تحويل الأموال خدمة مالية حساسة هي الأخرى، فإن تحويل الأموال من المهاجرين إلى أقاربهم هو عمل آخذ في النمو السريع وعادة ما تتم إدارته عن طريق ترتيبات غير رسمية وبتكاليف ومخاطر عالية.

يمكن تقديم هذه الخدمة مباشرة أو عن طريق الشراكة مع شركات تحويل الأموال وذلك يعتمد على التشريعات المحلية والتكلفة. تتمتع مؤسسات التمويل متناهي الصغر بميزة تنافسية بسبب علاقتها مع عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمات بالخدمات الأخرى المقدمة. كما ويمكن أخذ هذه

[1] ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص 2006، ص 38-39.

التحويلات بعين الاعتبار عند احتساب مقدرة العميل على تسديد المبالغ مقترضة أ. ا " يط هذه الدفعات مع القروض عندما لا تستخدم تلك التحويلات في الاستهلاك بل تستخدم لإعراض الإنتاج عن طريق دمج مصادر الأموال المختلفة.

ثانيا: الآليات المتبعة في التمويل متناهي الصغر

إن الآليات المتبعة في التمويل متناهي الصغر على حسب البيئة المحلية للدولة ومع احترام المبادئ الأساسية لهذا التمويل، ولقد انتهجت تهجين أساسين:

1. الإقراض الجماعي[1]:

يقوم على تكوين تنظيم بعض أفراد مهنة أو جوار سكن أو عمل في صورة مجموعة، وتتقدم المجموعة باسمها المؤسسات التمويل متناهي الصغر لطلب قرض ثم تقوم بتخصيصه بين أفرادها وتكون المجموعة كلها مسئولة أمام المقرض عن تسديد القرض، ويتم ترتيب ضمان ذلك فيما بين أفراد المجموعة إما من خلال مسئولية التضامنية بمعنى أن يكون كل عضو من أعضاء المجموعة مسئولا عن حالات التقصير من جانب الأعضاء الآخرين، أو من خلال المسئولية المحدودة عن طريق التزام كل عضو بإيداع جزء من القرض الذي حصل عليه في صندوق لضمان سداد القروض المؤسسة التمويل متناهي الصغر، وإذا سدد جميع الأعضاء ما عليهم أعيدت المبالغ إليهم، وهذا النظام طبق بنجاح في بعض الدول مثل زيمبابوي ونيبال ومالاوي وعلى المقترضين من بنك جرامين في بنجلاديش.

2. الإقراض الفردي[2]

[1] اصلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 224- 225.

[2] ايناكوتا، التمويل متناهي الصغر: توجيه العمل المصرفي لخدمة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، جوان 2007، ص 44.

تقدم القروض للأفراد دون ضمانات جماعية والمقترضون غالبا ليسوا ممن يعيشون في فقر مدقع ويسعون لبدء مشروع، وإنما من الفقراء ذوي المهن الحرة ممن يعدون من رجال الأعمال المهرة، وقد اعتمدت هيئة " اكسيون" وهذه المؤسسة رائدة في مجال التمويل متناهي الصغر تعمل في أمريكا اللاتينية والكاريبي وإفريقيا و آسيا، الإقراض الفردي في شكل قروض صغيرة قصيرة الأجل تتراوح بين 100 و 500 دولارا.

المبحث الثاني : أساليب وصيغ التمويل متناهي الصغر الإسلامي

هناك فرق بين التمويل المتناهي الصغر الإسلامي والتقليدي في الطريقة و الوسيلة لكن لهما نفس الهدف وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: العلاقة بين التمويل متناهي الصغر الإسلامي والتقليدي

هناك فرق بين التمويل متناهي الصغر الإسلامي والتقليدي حيث يشير مفهوم التمويل متناهي الصغر التقليدي إلى الخدمات المالية للفقراء سواء كانت تمويل مشروعات صغيرة بالقروض أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل (التأمين، والادخار، تحويل الأموال .... الخ). أما التمويل متناهي الصغر الإسلامي فإنه يشير إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل التأمين، والادخار، تحويل الأموال.... الخ) بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[1].

ومن خلال توضيح الفرق اتضح أن هناك صلة بين التمويل متناهي الصغر الإسلامي والتقليدي حيث كلاهما يهدفان إلى تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة وتقاسم المخاطر وذلك من أجل مساعدة الفقراء

---

[1] محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي و آفاق تطويره في فلسطين، ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2010، ص 29

والقضاء على البطالة من أجل تحسين مستوى المعيشة، يعتبر دفع القرض بدون مضمنات في بعض الحالات مثالا على كيفية اشتراك التمويل متناهي الصغر الإسلامي والتقليدي من الناحية الإيديولوجية والعملية في أهداف مشتركة حيث يكمل أحدهما الآخر في خلق المؤسسات الصغيرة والمصغرة نحو تنويع وتوسيع الاستثمار عموديا وأفقيا، لكنهما يختلفان في الطريقة والوسيلة التي يتم بها تقديم التمويل.

المطلب الثاني: صيغ التمويل متناهي الصغر الإسلامي للمؤسسات الصغيرة.

إن التمويل الإسلامي يعتمد على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية التي ترتكز على تحريم الفائدة، حيث تسعى إلى تخفيف من حدة الفقر وتداول الثروة والعادة تدويرها في الاقتصاد، هناك

عدة أنواع الصيغ التمويل الإسلامي وهي المشاركة والمضاربة والتمويل الزراعي والمرابحة والسلم و الإستصناع والإجارة والتمويل بالقرض الحسن، وكل هذه الصيغ ملائمة لتقديم التمويل متناهي الصغر.

أولا المشاركة:

هي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب المشاركة في رأس المال[1].

إذ تدخل صيغة المشاركة لتقديم التمويل متناهي الصغر وذلك من خلال اشتراك عدة أفراد محدودي الدخل في إقامة مؤسسات الصغيرة وهذا ما يشجع على الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى الادخار وكسر حلقة الفقر، ويمكن أن يكون الطرف الثاني بنك يشترك مع طرف أو عدة أطراف في إنشاء مؤسسة معينة. ولما لا يكون الطرف الأول من مؤسسات التمويل متناهي الصغر، لكن صيغة المشاركة قد تكون مكلفة للفقراء وذلك لأن متطلبات إعداد التقارير والشفافية التي تضمن التوزيع العادل لأية أرياح أو خسائر يمكن أن تنتج عنها أعباء وتكاليف تشغيلية مرتفعة في المؤسسات الصغيرة.

[1] ا سليمان ناصر ومحسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، ملتقى حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، ملتقى دولي بغرداية 23-24 فيفري 2011، ص 10

ثانيا المضاربة:

تشير إلى تمويل المؤتمن، حيث فيها أحد الأطراف ممولا من خلال تقديمه للأموال. بينما يقدم الطرف الآخر الخبرة الإدارية في تنفيذ المشروع، وتقسم الأرباح وفق نسبة محددة مسبقا، وأي خسائر يتحملها الممول بشكل كامل. وإذا أدى مشروع المضاربة المشترك إلى خسارة، فإن الممول يخسر رأس ماله الذي ساهم به في الوقت الذي يخسر فيه المدير وقته ومجهوده[1].

تعتبر المضاربة أسلوبا مميزا لتقديم منتجات التمويل متناهي الصغر للفقراء ومحدودي الدخل لسببين السبب الأول عدم اشترط توفر أي قدر من المال عند العميل (المضارب) وهذا ما يتناسب مع الفقراء الذين يملكون الخبرة والقدرة على القيام بنشاط اقتصادي وهذا ما يسهل تخطي عقبة حصولهم على التمويل. أما السبب الثاني تعبئة المدخرات الصغرى والتي هي من منتجات التمويل متناهي الصغر[2].

ثالثا صيغ التمويل الزراعي:

هناك ثلاث صيغ للتمويل الزراعي وهي المزارعة والمساقات والمغارسة. "المزارعة تعتبر أساسا عقد مضاربة في مجال الزراعة حيث يمكن أن يقدم البنك الأرض أو الأموال مقابل نصيب من المحصول، أما المساقاة نوع من أنواع عقود المشاركة خاص بالبساتين. وفي هذه الحالة يتم تقاسم المحصول بين كافة الشركاء المساهمين وفقا لحجم مساهماتهم".[3] "أما الغارسة هي دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق "[4].

---

[1] المرة كريم وآخرون، التمويل الأصغر الإسلامي متخصصة ناشئة، CGAP، مذكرة مناقشة مركزة رقم 49، أوت 2008، ص3

[2] أمين قسول، متطلبات تفعيل التمويل المصغر في البنوك الإسلامية- دراسة تجارب دول عربية - أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2015/2016

[3] محمود حسين الوادي وحسين محمد حسان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص204

[4] راحول دومالي وأميلا سادكانين، مذكرة فنية دراسة لحساب المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، ص4

وبالتالي يمكن استخدام هذه الصيغ في مجال التمويل متناهي الصغر لأن غالبية الفقراء المتواجدين في العالم يمارسون النشاط الزراعي.

رابعا صيغ المرابحة:

وهي بيع السلعة بالمواصفات التي حددها الآمر بالشراء بمثل الثمن الأول الذي أشتراها البنك الإسلامي مع زيادة ربح معلوم متفق عليه وعلى أساس الوعد الملزم. ويعتبر الفقهاء بيع المرابحة من بيوع الأمانة المبنية على أمانة البائع في اختيار المشتري بالثمن الأول الذي أشتري به السلعة، وتمارس البنوك الإسلامية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر ما يعرف بالمرابحة للآمر بالشراء وفيها يطلب المتعامل من جهة التمويل الإسلامي (البنك، المؤسسة، الشركة... الخ) أن تشتري له السلعة أو سلع بمواصفات محددة وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة أو السلع المرابحة من جهة التمويل الإسلامي مضافا إلى ثمن الشراء ربحا معينا أو نسبة ربح متفق عليها، على أن يتم السداد على أقساط يتم تحديد قيمة وتاريخ استحقاق كل منها[1]..

خامسا صيغ السلم:

هو معاملة بيع وشراء، حيث يقدم العميل طلب تمويل للبنك ويقدم البن تمويلا كاملا له مقدما بناءا على شروط معينة، تتشابه عقود بيع السلم وبيع السلف مع العقود الآجلة، فموجبها يدفع المشتري للبائع السعر المتفق عليه للمنتج ويتعهد البائع بتسليم السلعة في تاريخ لاحق ينبغي أن تكون نوعية وكمية المنتجات التي ينطوي عليها هذا النوع من المعاملات قابلا للتحديد في وقت تحرير العقد[2].

[1] محمد مصطفى غانم، واقع التمويل اللأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين - دراسة تطبيقية على قطاع غزة-، ماجستير، الجامعة الاسلامية فلسطين، 2010، ص 40

[2] محمد خالد، بناء نوذج أعمال ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي، ورقة عمل في مؤتمر القمة العالمية للإنتمان الصغرى، 1417 نوفمبر 2011، اسبانيا، ص23

و إن هذه الصيغة من صيغ التمويل الإسلامي في إطار التمويل متناهي الصغر مناسبة في حالة المحاصيل الزراعية خاصة، أي شراء المحصول قبل حصاده، وهنا يجب أن يتدخل البنك الإسلامي لتمويل العميل من أجل شراء السلعة.

سادسا صيغة الإستصناع:

"وهو طلب شخص من آخر صناعة شئ ما له، على أن تكون المواد من عند الصانع وذلك نظير ثمن معين"[1]. وبموجب صيغة الإستصناع فإن مؤسسات التمويل متناهي الصغر تقوم بتصنيع ما يرغبه المتعامل من وحدات إنتاجية أو عقارية (خاصة برامج تمويل لتحسين السكن أو بناء وحدات سكنية عن طريق المصنعين ثم يقسط المبلغ على دفعات تشمل على ربح للمؤسسة من الإستصناع[2]

سابعا صيغ الإجارة:

هناك تمليك للمنافع بعوض، سواء أكان العوض منفعة أو عينا أو دينا، وهي إما أن تكون إجارة أعمال كاستئجار أرباب الحرف والخدم والصنائع والعمال، وإما أن تكنن إجارة أعيان كإستئجار الأراضي والمحلات والدور والسيارات[3].

وإن استخدام صيغة الإجارة في مؤسسات التمويل متناهي الصغر تتلاءم مع المشاريع الإنتاجية التي تحتاج لآلات ومعدات وهذا ما يؤكد أن التمويل استخدم في الهدف المقصود.

ثامنا التمويل بالقرض الحسن:

هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني مقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض ، على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما[1].

---

[1] **محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 191**

[2] **محمد مصطفى غانم، مرجع سبق ذكره، ص 45.**

[3] **محمد نجيب بوليف، تمويل المشاريع الصغرى : من السلفات الصغرى إلى صيغ التمويل البديلة، حزب العدالة والتنمية، الطبعة الأولى، 1999، الرباط، ص 86.**

إن هذا النوع من الصيغ قليل التعامل به وذلك لانعدام الفائدة المرجوة منه، لأنه يمنح الغايات اجتماعية و إنسانية وهو موجه للفقراء ومحدودي الدخل لحاجتهم الماسة للتمويل بدون فوائد.

المطلب الثالث: ممكنات التمويل متناهي الصغر الإسلامي من خلال صناديق الأوقاف والزكاة

يهدف التمويل متناهي الصغر الإسلامي إلى تعزيز رفاهية المجتمع، وتعتبر الزكاة والوقف من ممكنات هذا التمويل لكن يجب صبغة مؤسسية على العمل الطوعي لضمان استدامة الأصول وقدرات توليد الدخل.

أولا صناديق الأوقاف:

ينطلق مفهوم التمويل بالوقف من مفهوم الوقف ذاته، فالوقف في حد ذاته تمويل كما أنه في الوقت نفسه استثمار ولا يوجد تناقض في ذلك التمويل أو الإست ثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي وجهان لعملة واحدة[2].

من المهم الحفاظ على أصول الوقف وتنميتها لإضافة قدرة إنتاجية وإيجاد قدرات توليد الثروات، إضافة إلى ما يمثله الوقف من تنمية اقتصادية في صورة استغلال رأس المال في أوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ومن الممكن أيضا تأسيس أوقاف بغرض توفير المعرفة والمهارات المجال تنمية الأعمال الحرة فيما بين الفقراء لأن التمويل متناهي الصغر وحده يعجز عن توليد الثروة ما لم تسانده مهارات الأعمال الحرة، وفي

---

[1] تخصص نقود وتمويل، ص 167.

[2] سليمان ناصر ومحسن عواطف، مرجع سبق ذكره، ص10

الواقع يمكن تنظيم جميع برامج المساعدة الفنية في صورة أوقاف. وإن أهمية الوقف من خلال استخدامها في تمويل المؤسسات الصغيرة كما يلي[1]:

يكون بإنشاء صندوق وقفي لتمويل المؤسسات الصغيرة أو يسمى "صندوق علاج البطالة " ويتم استخدام الحصيلة الوقفية المجتمعة في الصندوق بواسطة صكوك الوقف في تمويل المؤسسات الصغيرة بأحد الأسلوبين:

- الأسلوب الأول: الإقراض منه لأصحاب هذه المؤسسات قرضا حسنا لتمويل رأس المال الثابت لشراء الآلات أو لتمويل مستلزمات الإنتاج على أن يسدد هذا القرض على أقساط ومدة مناسبة بحيث يعطي فترة سماح حتى بداية الإنتاج والتسويق، ومن أجل المحافظة على رأسمال الصندوق من عوامل التضخم والديون المعدومة يتحمل المقترض بنسبة من قيمة القرض

ولتكن 2% في صورة مصاريف قرض.

- الأسلوب الثاني: تمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة بأساليب المشاركة أو المضاربة أو بالائتمان التجاري بالمرابحة والسلم الإستصناع والإجارة، والتي يستفيد بها طالب التمويل بالحصول على المال اللازم ويستفيد الصندوق الوقفي بحصة في الأرباح التي يستخدم لمساندة رأس المال أو الإنفاق في وجوه الخيرات.

1. صناديق الزكاة:

تعد الزكاة من الوسائل المهمة في علاج مشكلة الفقر والبطالة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، قال تعالى

[1] **السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية من منظور اسلامي مساهمة صندوقي الزكاة والوقف، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2012/2013 ، تخصص نقود وتمويل، ص 171.**

إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ التوبة .6

وفقا للنظرية الحديثة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الفقيرة، والتي تستند

وفقا للنظرية الحديثة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الفقيرة، والتي تستند على التنمية المستدامة، أصبح التركيز على تحويل الهبات من مجرد كونها إعانة مالية واجتماعية للأسر الفقيرة، إلى كونها وسيلة لتمويل المؤسسات الصغيرة، ورفع مهارات الأسر في البقاء والإنتاج بشكل مستمر يضمن لقمة العيش، واستمرارية المؤسسات وسداد القروض، أي تحويل من كون الإعانة المالية "صدقة" إلى كونها استثمار مالي في المؤسسات الصغيرة وفي تعليم الأفراد على الاعتماد على الذات. لكن نجد أنه في بعض الدول الإسلامية تقوم الدولة في إدارة الزكاة بتحصيلها وصرفها في مصارفها الشرعية وهذا أمر طبيعي، ولكن اغلبهم يقوم الأفراد بإخراج الزكاة بأنفسهم أو من خلال الجمعيات بصورة لا تظهر فيها الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة بشكل كاف.

إذ تساهم صناديق الزكاة بصورة مباشرة في التقليص المتوالي من تنامي ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الكفاية، وهي تلك المشروعات التي تهدف إلى إخراج شريحة واسعة من حالة الفقر والاحتياج إلى حالة القدرة والاستغناء في مجال تأمين الاحتياجات الكفاية للإنسان، وذلك من خلال مصرف الفقراء والمساكين حيث يؤكد عدد هام من الفقهاء على أهمية الصرف الاستثماري للحصيلة ذلك لضمان استقلال المستحق عن الزكاة بعد إنشاء مشرعه من جهة، وكونه قد يصبح مزكيا إذا طور ذلك المشروع وأصبح وعاؤه في حدود الأنصبة المحدودة للزكاة[1].

[1] **اصالحي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 620**

حيث يتم تمويل والمساندة من الزكاة للمؤسسات الصغيرة ويتمثل ذلك في أمرين[1]:

• الأمر الأول: توفير التمويل اللازم لرأسمال المؤسسة في صورة عينية بشراء الآلات أو لشراء مستلزمات الإنتاج، وهذا أمر مقرر في الفقه الإسلامي حيث وردت نصوص عدة من خلال مسائل مثل مسألة تحديد القدر الذي يصرف للفقير أو المسكين أو صورته ومن هذه النصوص، فإن كانت من عادته الاحتراف أعطى ما يشتري آلة قلت قيمة ذلك أو كثرت،

ويكون ذلك بحيث يحصل له من ريحه ما يفي بكفايته غالبا ويختلف ذلك باختلاف الحرف يكون ذلك بحيث يحصل له من ريحه ما يفي بكفايته غالبا ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان، وفي قول آخر أما ما يحسن حرفته تكفيه لائقة فيعطي ثمن آلة حرفته وإن كثرت، أو بتجارة فيعطى رأسمال يكفيه لذلك ريحه غالبا باعتبار عادة بلده فيما يظهر.

❖ **الأمر الثاني:** دور الزكاة في ضمان مخاطر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة: من مصارف الزكاة المنصوص عليها في القرآن الكريم مصرف "الغارمين والغارم هنا أعم من المدين فهو يشمل أيضا من تعرض في تجارته أو حرفته لمخاطر أو كوارث ذهبت بموارده .

ومن هذا المنطلق يمكن استخدام الزكاة من سهم الغارمين في ضمان المخاطر التي يتعرض لها أصحاب المؤسسات الصغيرة سواء كانت مخاطر طبيعية من حريق وغيره، أو مخاطر تجارية وسوقية من ديون ركبته بسبب نشاطه

[1] **محمد عبد الحليم عمر، مرجع سبق ذكره.**

المطلب الثالث: حدود التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة الفقر و معوقاته .

أولا- حدود التمويل المتناهي الصغر التقليدي في مجال مكافحة الفقر :[1] على الرغم من النمو والأداء الجيد الذي حققه التمويل المتناهي الصغر التقليدي ، إلا أنه لا يمكن تجاهل حدود قدرات هذا النوع من التمويل ، فالتمويل المتناهي الصغر التقليدي لا يعتبر بمثابة حل جذري لمشكلة الفقر ولا يمكن اعتباره طريقا نحو النمو والتطور ، فمن ناحية ، أشارت " مارجريت روينسون Marguerite Robinson " في كتابها " تطور التمويل المتناهي الصغر The" Microfinance Revolution قائلة : لا يعتبر التمويل المتناهي الصغر التجاري بمثابة الحل المناسب للفقراء المدقعين الذين يعانون من سوء الحالة الغذائية والمرض وانعدام المهارات وعدم توفر فرص العمل ، لأن القروض المتحصل عليها سيتم إنفاقها على توفير الحاجات الأساسية التي تضمن لهم العيش ، إذن فهذه الفئة من المجتمع ليست في حاجة إلى مزيد من الدين ، بل هي في حاجة إلى الطعام والمأوى والعلاج والتدريب على المهارات التي تمكنهم من تحسين دخولهم بصفة دائمة والذي لن يتم إلا بتوفير فرص العمل ، حيث ارتأت الكاتبة أن أحسن شيء يناسب هذه الفئة كخطوة أولى في سبيل إخراجهم من دوامة الفقر هو دعم الحكومات والمانحين والمساهمات الخيرية ؛ في حين يعتبر التمويل المتناهي الصغر بمثابة الخطوة الثانية والمتقدمة بالنسبة

---

[1] **باول دلير وديفيد فينر هير براش، فرص الاستثمار في التمويل الأصغر عرض شامل لأهم القضايا والاتجاهات العصرية البوابة العربة للتمويل الأصغر، على الرابط :**

2 https://www.findevgateway.org/ar **تاريخ الاطلاع: 03/06/2022**

• Marguerite Robinson The Microfinance Revolution: Sustainable Finance for the Poor by THE WORLD BANK.USA , 2001,

لهذه الفئة ، وهذا عند اكتسابها لمهارات العمل والقدرة على كسب الرزق بدون الحاجة إلى مساعدة الجهات الأخرى " .

ويجب الإشارة أن العديد من برامج التمويل المتناهي الصغر قد تحولت نحو تمويل النشاطات المنتجة فقط والمتمثلة في المشروعات الصغرى ، وعزوفها عن تمويل الفئات الفقيرة المعدمة بغرض توفير حاجاتها الأساسية ، وهنا يبرز الجدل القائم حول تحديد الجهات المسؤولية عن دعم وتوفير الحاجات الأساسية للفئات بيرة من تعليم وصحة وغذاء ؛ ومن جهة أخرى نجد أن العديد من الآراء الاقتصادية التي تعتبر بأن هذا النموذج الاقتصادي الذي يضم ملايين النشاطات الصغيرة والمصغرة التي يقوم بها الفقراء والمتشابهة في غالب الأحيان ، يعد غير مجديا بسبب عدم فعالية هذه الأنشطة التي تقدمها هذه المشاريع الصغيرة والمصغرة ، ويعود ذلك إلى مزاحمتها لبعضها البعض وبالتالي عدم قدرة أصحابها على تغطية تكاليف النشاط لسداد قروضها وهذا ما سينجم عنه اللجوء إلى الاقتراض مرة ثانية و بالتالي الدخول في حلقة من الدين المتراكم لا تساعدهم على تحسين وضعهم المعيشي .

لذا فقد ظهر العديد من الجدال حول القضايا المتعلقة بأهداف وتأثيرات التمويل المتناهي الصغر هل أخذ التمويل المتناهي الصغر اتجاها آخر غير خدمة الفقراء ؟، أو على الأقل الفئات الأشد فقرا سعيا وراء الربح ، وهل تجرد التمويل المتناهي الصغر من الكفاءة والشفافية والمعالم الواضحة التي تؤكد على اتجاه التمويل لمساعدة الفقراء ؟ وهذا ما يدفع المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر بالعمل على توضيح أهدافها و التزاماتها في خدمة الفقراء .

ورغم أن التمويل المتناهي الصغر يوجه نشاطاته نحو مئات الملايين من الناس إلا أنه يسجل تراجع في الخدمات المتنوعة التي يمكن تقديمها من قبل التمويل المتناهي الصغر و اقتصاره على تقديم القروض بصفة أساسية ، واستغنائه عن الخدمات المهمة الأخرى لصالح الفقراء مثل خدمات التوفير و

التأمين و خدمات التحويلات النقدية ، وعلى الرغم من صحة معظم هذه الانتقادات ، إلا أن هناك حاجة ضرورية للمزيد من العمل لتطور خدمات التمويل المتناهي الصغر ، لأنه لا يمكن إنكار دور التمويل المتناهي الصغر في تقديم الكثير من الفرص لتحسين الدخل ورفع مستوى العائلات .

كخلاصة يمكننا القول بأن وجود خدمات التمويل المتناهي الصغر لصالح الفقراء أفضل من انعدامها وذلك لأن دخل هذه الفئة من المجتمع غير أكيد وغير منتظم أيضا ، وحتى إذا سلمنا أن هذا النموذج التمويلي يعد غير مناسب لفئات المجتمع الفقيرة والمهشمة ، نكون قد بالغنا بعض الشيء كذلك لو اعتبرنا أن التمويل المتناهي الصغر هو الحل الحاسم والنهائي لمشكلة الفقر .

ثانيا – حدود التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في مجال مكافحة الفقر :

توجد هناك مفارقة بين الأعداد المتزايدة من الفقراء المسلمين المحرومين من الخدمات المالية ، والذين يفضلون المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة ، وفي المقابل ذلك نجد أن عدد عملاء المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر المتوافق مع الشريعة لا يتجاوزون المليون مقترض من إجمالي ما يزيد عن مائتي مليون مقترض نشط في مجال التمويل المتناهي الصغر في العالم ، فمثلا في بلد مثل بنغلاديش لا يتجاوز عدد العملاء مئة ألف مقترض نشط في أكبر مؤسسة أو بنك تمويل متناهي الصغر يقدم منتجات متوافقة مع الشريعة ، بينما وصل عدد المقترضين النشطين إلى أكثر من عشرين مليون من بنك غرامين ويراك وآشا انترناشيونال ، وهي جميعها تقدم المنتجات التقليدية ، وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن سبب عدم نجاح برامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء ونذكر منها :

1. **التركيز الرئيسي على عقد المرابحة** [1]: ما زال تركيز مؤسسات وبرامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي منصبا على صيغة المرابحة ، وهو ما يشبه الى حد كبير التمويل المتناهي الصغر التقليدي ، ونعلم أن عقد المرابحة هو عقد بيع يتضمن سعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح متفق عليه وهي أكثر عقود التمويل المتوافق مع الشريعة عرضا -

فتكلفة المرابحة تشتمل على ما هو أكثر من مجرد إعطاء المال للمقترض حتى يمكنه أن يذهب ويشتري مستلزمات مشروعه ، حيث يضاف إليها التكاليف الناجمة عن قيام الموظفين بمرافقة العملاء عند شراء البضائع أو المواد أو المعدات التي يعطيها القرض ، فضلا عن كل تكاليف معاملات الإقراض التقليدية .

وعلى الرغم من سعي مؤسسات التمويل المتناهي الصغر إلى خفض التكاليف ، حيث كلف بعضها المقترض أن يتعامل مباشرة مع بائع السلع التي يريد شراءها ، ثم يحضر فاتورة تتولى المؤسسة سدادها للبائع ، أما البعض الآخر

فقد استخدم ما يسمى الوكالة النقدية ، وهي عملية تتضمن صرف النقدية للضامن الذي يشتري السلع نيابة عن المقترض ، إلا أن كلا الإجراءين تعرض لانتقادات سلبية نظراً لتشابههما الشديد مع إجراءات الإقراض التقليدية ، مما يثير مخاوف المقترضين من مخالفة مثل هذا القروض للأحكام الشرعية .

لذا يبدو أن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي اختزلت صيغ التمويل الإسلامي الواسعة النطاق في عقد واحد ، هو عقد المرابحة ، ونظرا لما يتصف به عقد المرابحة من تعقيد كارتفاع التكاليف و ما يحوم حولها من شبهات شرعية ، ومنه فكلا السببين قد ساهم في ضعف انتشار المؤسسات التي

[1] محمد خالد ، بناء نموذج أعمال ناجح للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي مرجع سابق، ص 9

تقدم منتجات المرابحة مقارنة بالمؤسسات التي تقدم منتجات التمويل المتناهي الصغر التقليدي ، و هذا ما أفسح المجال لمنتقدي المنتجات المالية الإسلامية بأن أسعار ها توازي (أو تتخطي في بعض الأحيان) أسعار المنتجات التقليدية .

2. **الافتقار إلى الخبرة بأنظمة المشاركة في الربح والخسارة [1]:** لم تخضع أنظمة المشاركة في الربح والخسارة للتجريب إلا بشكل طفيف ، وبصفة عامة تعتقد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي أن أنظمة المشاركة في الربح والخسارة تستلزم تطبيق درجة عالية من الإفصاح ومن شفافية البيانات الذي يضمن العدالة في توزيع الأرباح والخسائر ، وعلى الرغم من الشريعة الإسلامية تشجع بقوة متطلبات الإفصاح والشفافية ، إلا أنها تتسبب في ارتفاع تكاليف تشغيل المشروعات ارتفاعا ملحوظاً ، لا سيما المشروعات الصغيرة والمصغرة التي لا تطبق في المعتاد أنظمة محاسبة رسمية ، و ربما يعتبر ذلك العامل الرئيسي لفشل صيغ المشاركة حتى الآن في إحراز أي نجاحات على مستوى التمويل المتناهي الصغر الإسلامي و سبباً لتحاشي المؤسسات استعمالها .

فعقود المشاركة في الربح والخسارة تستلزم تدخلاً أكبر من جانب مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في دراسة جدوى المشروعات ، وفي بعض الحالات تدخلاً لضمان تسويق المنتجات من أجل تحقيق الربحية ، فضلاً عن أن المؤسسات تحتاج إلى ما يضمن لها استرداد أموالها المستثمرة مضافاً إليها حصتها في الأرباح ، وربما تكون هذه المسائل قد صدت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي عن ترويج منتجات تطبيق أنظمة المشاركة في الربح والخسارة .

[1] **محمد خالد ، بناء نموذج أعمال ناجح للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي مرجع سابق، ص 9**

إذن فمؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي التي لديها الرغبة في تجربة منتجات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي تجد نفسها بين نظرتين ؛ الأولى تكمن في أن تنظر هذه المؤسسات إلى منتجات التمويل المتناهي الصغر من نفس منظور منتجات تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة ، فهذا ما يفرض أن يكون المشروع كبيرا بما يكفي لتتوفر فيه القدرة على مسك الدفاتر بشفافية تتيح التأكد من أرباحه لذا فإن مؤسسات التمويل تبادر باستبعاد المشروعات الصغرى بدلا من أن تبحث لها عن حلول (مثل تصميم نماذج أعمال تسمح لهذه المشروعات بالإفصاح عن أرباحها دون الحاجة لعمليات مسك دفاتر دقيقة) ؛ أما النظرة الثانية فهي أن تنظر المؤسسات إلى المنتجات الإسلامية من نفس منظور التمويل التقليدي وهذا ما يجعلها تكتفي بصرف القروض ثم تحصيلها من المقترض مضافا إليها هامش الربح ، وهذا ما يعد تقاعسا من طرف مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في دعم المشروعات دعما كافيا أو تحليل أوضاعها تحليلا وافيا ، فهذا ما يفسر اختيارها لصيغة المرابحة .

ثالثا- معوقات التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة الفقر "[1] :

أشارت إحدى الباحثات أنه و من خلال القيام بمراجعة للأدبيات والدراسات المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر يمكن تصنيف المعوقات التي تواجه التمويل المتناهي الصغر إلى ثلاثة مجموعات وهي : المعوقات المرتبطة النامية ، و المعوقات مرتبطة الإقراض ، المعوقات المرتبطة بطبيعة المشروعات المتناهية الصغر :

1. **المعوقات المرتبطة بالدول النامية** : لا يعد التمويل المتناهي الصغر دافعا مغريا للفقراء للبدء في مشروعات مدرة للدخل ، خاصة في المناطق الريفية التي تقل فيها خدمات النقل و الاتصالات والتخزين

[1] عالية عبد الحميد عارفي، إدارة القروض متناهية الصغر: الآليات والأهداف و التحديات، مرجع سابق، ص174-171

ومختلف البني التحتية المساعدة على ممارسة الفقراء لأنشطتهم ، ويتوقف احتياج الفقراء لهذه الخدمات حسب طبيعة النشاط فبينما يبدو أقل أهمية بالنسبة لبعض المشروعات الصغيرة غير الزراعية مثل : الحياكة ، تصليح الدراجات ... ، فإن هذا الاحتياج يعد ضرورة ملحة بالنسبة للمشروعات الصغيرة الزراعية التي تتطلب مكان لتخزين المنتوج وإمكانية تسويق المنتجات .

وإلى جانب المشكلات السابقة هناك مشكلات متعلقة بالأمية و انخفاض مستوى التعليم الذي يعد سمة مشتركة في أغلب الدول النامية ، هذا بالإضافة إلى عدم التمكن من متابعة واحتساب أقساط تسديد القرض الذي يرجع إلى عدم القدرة للتعامل مع الأرقام .

2. **المعوقات المرتبطة بشروط الإقراض** : يمكن حصر المعوقات المتعلقة بشروط الإقراض في عنصرين رئيسين هما : شرط يتعلق بتحديد الفئات المستهدفة من الإقراض ، وآخر يتعلق بأسعار الفائدة وأقساط تسديد القرض .

أ –**تحديد الفئات المستفيدة من القروض المتناهية الصغر** : تشير بعض الدراسات الميدانية التي حاولت تقييم مشروعات القروض المتناهية الصغر إلى أن من استفاد منها هي فئة الفقراء الأوفر حظا ، حيث أجريت ميدانية كان الهدف من ورائها تقييم أثر ثلاثة عشر من المشروعات المتناهية الصغر التي يدعمها البنك الدولي في من آسيا و إفريقيا وأمريكا اللاتينية من حيث تحسينها لدخول المقترضين ، وقد خرجت تلك الدراسة بنتيجة مفادها أن درجة الاستفادة من هذه المشروعات مرتبط بدرجة فقر المقترض ، حيث استفادت طبقة الفقراء الذين ينتمون إلى الشريحة العليا والوسطى بدرجة أكبر من شريحة الفقراء الأشد فقرا و أرجعت هذه النتائج إلى مجموعة من العوامل والمتمثلة في :

- كلما كان الأفراد أكثر ثراء كلما تنوعت الفرص الاستثمارية ، في حين تميل الفئة الأشد فقرا إلى الاستثمار بنسبة أقل

- الفقراء الأوفر حظا لديهم المقدرة على المخاطرة في استثمارات أكثر ربحية من دون المخاطرة بالحد الأدنى اللازم لبقائهم على قيد الحياة ؛
- الفقراء الأوفر حظا لديهم مقدرة على الوصول إلى السوق وجمع معلومات عنه؛ إذا لم يتم تحديد الكيفية التي سينفق فيها القرض فإن فئة الفقراء الأشد فقرا يميلون إلى استنفاذ القرض لأغراض استهلاكية عادة ما يخشى شديدة الفقر من الإقدام على أخذ قروض كبيرة حتى لا يضيعوا على أنفسهم فرصة الحصول على قرض آخر في حالة عدم تمكنهم من سداد القرض
- اتسام الأسواق الريفية بقدرة استيعابية منخفضة بحيث لا يتم استيعاب المنتجات إلى عدم قدرة فئة شديدي الفقر على الوصول إلى الأسواق في المناطق الحضرية لتسويق منتجاتهم .

ب **أسعار الفائدة وأقساط تسديد القروض** : تشير إحدى الدراسات إلى أن القروض المتناهية الصغر تبدو وكأنها عبء لا نهاية له بالنسبة لغالبية المقترضين ، ويعود ذلك لكونهم يدفعون فوائد 10-15 % وأحيانا قد تصل إلى 18 % ، كما وجد أن سعر الفائدة إذا حسب بأسلوب تراكمي 31 % هذا بالنسبة لبنك غرامين ، وقد تصل لمعدلات أعلى من ذلك في جهات أخرى . و يمكن تفسير ذلك بأن القسط الأول لتسديد القرض لا بد أن يتم دفعه بعد الأسبوع الأول من استلام القرض ، ولا يمكن توقع أن يحدث توليد للدخل إلا من خلال الاندماج (حوالي 75 %) من المقترضين إلى سداد القسط الأول من واقع ما تسلموه من قرض أو من مدخرات سابقة أو متحصلات من أعضاء الأسرة الآخرين من مصادر لا علاقة لها بالقروض المتناهية الصغر .

كما أشار نصف المقترضين الذين شملتهم الدراسة إلى أنهم واجهوا صعوبات في سداد القروض ، مما دفعهم في بعض الأحيان إلى المرابين للحصول على قيمة القسط ، وبالتالي فشلهم في الحصول على دخول

تخرجهم من المعوقات المرتبطة بطبيعة المشروعات المتناهية الصغر : يمكن تصنيف المعوقات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر إلى معوقات تمويلية ومعوقات غير مالية وأخرى تنظيمية وقانونية :

أ –**المعوقات التمويلية** تكمن في محدودية رأس المال الذي يمكن أن تحصل عليه المنشآت المتناهية الصغر بشكل لا يتناسب مع احتياجاتها المالية ، بالإضافة إلى الافتقار إلى القدرات المؤسسية التي تستطيع استغلال تلك الموارد بشكل فعال .

ب –**المعوقات غير مالية** تنقسم إلى قيد المدخلات والتي ترتبط بنقص العمالة الماهرة وصعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا و مختلف مدخلات العملية الإنتاجية ، إلى جانب معوقات التسويق التي تعود إلى محدودية قنوات وشبكات التوزيع ونقص المعلومات والمهارات التسويقية

ت –**المعوقات التنظيمية والقانونية** رغم مواجهة كافة الأعمال الخاصة لتلك المعوقات إلا أن المشروعات المتناهية الصغر على وجه الخصوص غير مؤهلة للتعامل مع تلك المعوقات الناشئة عن اللوائح التنظيمية المعقدة والمعاملات البيروقراطية التي تتسم بثقل الإجراءات الإدارية التي تقف أمام نمو المنشآت المتناهية الصغر .

المبحث الثالث: التمويل المتناهي الصغر كأداة فاعلة في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية.

يمكن أن يصبح التمويل المتناهي الصغر أداة فاعلة ضمن إستراتيجية فعالة لمكافحة ظاهرة الفقر ، فالخدمات المالية المقدمة للفقراء تمكنهم من زيادة دخلهم وتوسيع دائرة استهلاكهم وبالتالي تعظيم قاعدة ممتلكاتهم وتقليل درجة قابليتهم للصدمات الخارجية ؛ كما يمكن للتمويل المتناهي الصغر تحقيق أثر أكبر إذا وفر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من الخدمات المالية التي تلبي بصورة أفضل الاحتياجات المختلفة للفقراء ، بما في ذلك خدمات الإقراض و الادخار والتأمين وتحويلات الأموال .

- **المطلب الأول: قياس أثر التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر**
- **المطلب الثاني: دور التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر و تحقيق أهداف الألفية الإنمائية**
- **المطلب الثالث : حدود التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة الفقر**

المطلب الأول: قياس أثر التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر .

يمكن قياس أثر التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر من خلال الوقوف على العائد الاجتماعي الناجم عن الخدمات المالية المقدمة للفقراء ، مقارنة بالوسائل البديلة للتخفيف من حدة الفقر .

أولا- مفهومه: يختص هذا الأثر يفهم تأثير الخدمات المالية على حياة الفقراء ، وحتى الآن ركزت معظم عمليات تقييم الأثر على برامج الإقراض المتناهي الصغر بدلا من النظر إلى المجموعة المتنوعة والأوسع نطاقا . من الخدمات المالية ، ويبرز أثر التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر من خلال نمو الدخل وزيادة الأصول وتقليل أثر المخاطر التي يتعرض لها الفقراء ، كما تمتد مؤشرات الأثر إلى أبعد من مقاييس أداء المشروع مثل : (حجم الأصول ، عدد مناصب الشغل المستحدثة ، الإيرادات المحققة) لتتضمن الأبعاد المتعددة للفقر بما في ذلك الدخل الكلي والتحسن في الصحة والتعليم والتمكين من أسباب القوة (من ناحية زيادة الثقة في النفس والتحكم في موارد الأسرة) .

ثانيا محدداته: تتوقف مدى مساهمة التمويل المتناهي الصغر في الحد من المحددات تذكر منها :

1. **الانتشار الواسع** : يجب أن تصل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر إلى الزبائن الفقراء لكي تتمكن من تحقيق آثارها عليهم ، ومن الملاحظ أن معظم زبائن التمويل المتناهي الصغر يقعون في دائرة حول خط الفقر ، أما الفقراء للغاية فنادرا ما يصل التمويل المتناهي الصغر إليهم ، وعادة ما تكون برامج الرعاية الاجتماعية الأكثر
2. **خصائص المنتج** : إن خصائص المنتجات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر مثل شروط القرض وحجمه تلعب دورا مهما في تحقيق الآثار المرجوة ، فقروض رأس المال القصيرة الأجل ربما تكون جيدة للتجار الراغبين في شراء بضائع ، أما المنتجون الصغار الذين يحتاجون إلى شراء

معدات فهذه القروض غير مناسبة لهم ، حيث إن هؤلاء الزبائن ربما يحتاجون لخدمات أخرى مثل خدمات الادخار أو القروض طويلة الأجل.

3. **الوضعية المادية للزبائن** : تساهم الموارد الأساسية المتوفرة لدى الزبائن في تحديد مدى استفادة الزبائن الخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ، فأثر الخدمات المالية على الزبائن الذين لديهم موارد مادية أو مالية مسبقة ، يكون أعظم من الزبائن الذين تكون قاعدة مواردهم ضعيفة
4. **طول فترة الخدمة** : إن طول المدة التي يكون فيها الفرد زبونا للمؤسسة له علاقة طردية مع الأثر ، لذا فمؤسسات التمويل تسعى لتعظيم الأثر بتوفير مستمر
5. **المناخ الاقتصادي العام** : إن الوضع الاقتصادي العام والبيئة القانونية تلعب دورا مهما في الأثر ، فالظروف الاقتصادية الصعبة وضعف البنية الأساسية الاجتماعية والمادية) في التعليم ، والصحة ، و المواصلات (... ، وكذلك الفساد وانعدام الأمن تؤثر سلبيا على قدرة الزبائن على الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر

ثالثا -مستويات تأثير التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر : " يمكن النظر إلى الأثر الذي يساهم به التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر من خلال مستويين هما

1. **على مستوى الأسرة** :

- يؤدي التمويل المتناهي الصغر إلى زيادة دخل الأسرة لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعا لمصادر الدخل أو يحدث نموا للمشروع ؛
- إن توفير الخدمات المالية للفقراء تمكنهم من تعزيز ممتلكاتهم ، حيث يمكن استخدام الإقراض المتناهي الصغر للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء أو تحسين السكن أو شراء سلع استهلاكية
- تمكن الفقراء من استخدام القروض في الاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم

- يساهم التمويل المتناهي الصغر في إدارة المخاطر التي يتعرض لها الفقراء و يمكنهم من الاستفادة من الفرص المتاحة بشكل أفضل

2. على المستوى الفردي:

- يساهم منح خدمات التمويل المتناهي الصغر في تمكين النساء إقتصاديا و يكسبهم احترام الذات والثقة بالنفس والمشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشؤون المجتمع
- يميل زبائن التمويل المتناهي الصغر إلى أن تكون لديهم مستويات مدخرات أعلى من غيرهم من الفقراء ، وهذا عنصر مهم لتكوين الأصول
- ارتفاع إيرادات المشروع الصغير نتيجة لخدمات التمويل المتناهي الصغر
- خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلا إلا أنه يساهم في خلق وظائف شغل غير مباشرة داخل الأسرة الواحدة .

المطلب الثاني : دور التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر و تحقيق أهداف الألفية الإنمائية[1]

ترجع أهمية التمويل المتناهي الصغر إلى الدور الكبير الذي يلعبه في مكافحة ظاهرة الفقر عن طريق مساعدة الفئات الفقيرة والمعدمة في المجتمع على كسب قوتها بشكل منتظم ، الأمر الذي يضمن لها حياة كريمة تنفق وواجبات المسؤولية الجماعية ، وقد اتفقت حكومات الدول النامية على تبني سياسات واضحة لمواجهة الفقر و الحد أعداد الفقراء ، حيث بدأت الحملة العالمية للقضاء على الفقر في قمة التمويل المتناهي الصغر المنعقدة في واشنطن وذلك بحضور أكثر من 3000 شخصية تنتمي إلى 137 دولة

[1] **• Marguerite Robinson The Microfinance Revolution: Sustainable Finance for the Poor by THE WORLD BANK.USA , 2001,**

ومن أهم ما توصلت إليه القمة هو تحديد هدف إيصال خدمات التمويل المتناهي الصغر إلى أفقر 100 مليون فقير مع التركيز على النساء في تقديم هذه الخدمات المالية ، وبحلول عام 2002 المصادف لانعقاد قمة التمويل المتناهي الصغر في مدينة نيويورك ، أوضحت الأرقام المعروضة في القمة أنه تم تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر لأكثر من 54 مليون أسرة فقيرة حول العالم ، من ضمنها 26.8 أسرة من أشد الأسر فقرا في العالم لا يتعدى دخلهم اليومي 01 دولار ، وهذا ما يعد تقدما عما كان مسطرا له في سنة 1997 حيث تم حصر 7.6 مليون من الأسر الأشد فقرا ، ومن ثم أصبح الهدف الرئيسي للألفية الجديدة سواء بالنسبة للأمم المتحدة أو في مجال صناعة التمويل المتناهي الصغر هو تخفيض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015 .

حيث تم وضع الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بهدف تحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفقر وتحسين التغذية ، والتعليم ، والرعاية الصحية ، والمساواة بين الجنسين ، والمحافظة على البيئة ، إذن فالعمل في هذه المحالات تحديداً سوف يشكل جانباً كبيراً في استراتيجيات التنمية بغرض تحقيق أهداف الإنمائية للألفية الجديدة .

وبما أن المجتمع الدولي أبدى التزاما قويا بالأهداف الإنمائية للألفية ، ولمعرفة ما إذا كان التمويل المتناهي الصغر أو توفير الخدمات المالية للفقراء سيكون أداة فاعلة لتحقيق هذه الأهداف ، فقد قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء باعتماد مجموعة من الدراسات تهدف من خلالها معرفة مدى مساهمة الخدمات المالية في مكافحة وتحقيق أهداف الإنمائية للألفية.

وقد توصلت هذه الدراسات التي أعدتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، إلى مجموعة من الشواهد التي تبين من خلالها أن توفر الخدمات المالية المقدمة للأسر الفقيرة يمثل عاملاً بالغ الأهمية لما له من أثر قوي على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ، حيث لا يقتصر الأثر الذي يحدثه التمويل

المتناهي الصغر مجرد الحصول على قروض تجارية بل يتعدى ذلك ، فالفقراء لا يستفيدون من الخدمات المالية فقط لمجرد استثمارها في مشروعاتهم الصغرى ، ولكن يستفيدون منها أيضاً في الرعاية الصحية والتعليم ، والتعامل مع الحالات الطارئة كالوفاة والمرض ، والوفاء بالاحتياجات النقدية الكثيرة التي يواجهونها .

وعليه سنتطرق إلى تقييم أثر التمويل المتناهي الصغر في مجالات القضاء على الفقر ، والنهوض بتعليم الأطفال ، وتحسين نتائج الرعاية الصحية بالنسبة للمرأة والطفل ، وتمكين

أولا ـ دور التمويل المتناهي الصغر في القضاء على الفقر المدقع :

يسمح توفير خدمات التمويل المتناهي الصغر للفقراء بحماية مصادر الدخل لديهم وتنويعها وزيادتها مما يشكل السبيل الأساسي للتخلص من الفقر والجوع فالقدرة على اقتراض مبلغ بسيط من المال من أجل الاستفادة من فرصة عمل ، أو لدفع المصروفات الدراسية أو لسد عجز تقدي ، تشكل الخطوة الأولى في كسر حلقة الفقر . وبالمثل ستستخدم الأسر المعيشية الفقيرة حساباً ادخارياً آمنا ومناسباً من أجل ادخار نقود كافية لشراء الأصول مثل شراء مخزون لإحدى مؤسسات الأعمال الصغيرة ، أو لدفع تكاليف الرعاية الصحية ، أو لإرسال المزيد من الأطفال إلى المدرسة .

كما يساعد التمويل المتناهي الصغر أيضاً على حماية الأسر المعيشية الفقيرة من شدة التعرض إلى الأزمات التي تشكل إحدى سمات حياتهم اليومية ، حيث تساعد خدمات القروض والمدخرات ، والتأمين على التخفيف من حدة تقلبات الدخل والحفاظ على مستويات الاستهلاك حتى في أوقات الشدة ؛ كما أن توفر الخدمات المالية يخفف من وطأة الأزمات المفاجئة ومخاطر أنشطة الأعمال والانتكاسات الموسمية أو الكوارث مثل الفيضانات أو حدوث وفاة العائلة ، والتي من شأنها أن تدفع بالأسرة إلى هاوية الفاقة .

وقد سجلت العديد من الدراسات الكمية في دخول عملاء مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ، وفي ممتلكاتهم ، كما سجلت انخفاضاً في معدلات تعرضهم للأزمات وفيما يلي نتائج بعض هذه الدراسات [1]:

1. في إندونيسيا ومن خلال دراسة أجريت على المقترضين من بنك راكيات إندونيسيا ، وجد أنه استطاع عملاء البنك المستفيدون من قروض متناهية الصغر من زيادة دخولهم بنسبة 12.9 % مقارنة بزيادة 03 % بالنسبة للفقراء غير المستفيدين من خدمات التمويل المتناهي الصغر ، كما أن 90 % من أسر العملاء قد أصبحت خارج حيز الفقر .
2. تشير دراسة مفصلة أجريت بهدف تقييم أثر اللجنة البنغالية لتحقيق ارتقاء المناطق الريفية (BRAC) إلى أن الأعضاء الذين استمرت مشاركتهم في هذا البرنامج لأكثر من أربع سنوات استطاعوا زيادة النفقات الأسرية بنسبة 28 % وزيادة ممتلكاتهم بنسبة 112 % .
3. وفي دراسة شاملة معنية بقطاع التمويل المتناهي الصغر أجراها البنك الدولي في أوائل تسعينيات القرن الماضي على ثلاثة من أكبر البرامج في بنغلاديش وهي بنك غرامين ، واللجنة البنغالية لتحقيق ارتقاء ا الريفية ، وبرنامج 12 – RD ، وجد أن % من العملاء كانوا يتجاوزون خط الفقر المدقع كل عام بفضل قيامهم بالاقتراض ومشاركتهم في برامج التمويل المتناهي الصغر .
4. وفي دراسة مهمة أخرى أجراها بنك غرامين ، تم التوصل إلى شواهد إحصائية فيما يتعلق بالرفاهية الاقتصادية ، حيث ازدادت دخول أعضاء بنك جرامين بنسبة 43 % عن دخول الأفراد غير الأعضاء ، كما استطاع أعضاء غرامين الاعتماد بشكل أكبر على المدخرات وعلى أموالهم الخاصة من أجل مواجهة الأزمات بدلا من اللجوء إلى الاقتراض

[1] **• Marguerite Robinson The Microfinance Revolution: Sustainable Finance for the Poor by THE WORLD BANK.USA , 2001,**

5. . كما سجلت دراسة أجريت على عملاء برنامج " SHARE " بالهند أن ثلاثة أرباع العملاء الذين شاركوا في هذا البرنامج لفترات طويلة قد شهدوا ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات الرفاهية الاقتصادية (على أساس مصادر الدخل ، وامتلاك الأصول المنتجة ، وظروف السكن ، ونسبة الأسرية) ، وسجلت الدراسة أيضاً نصف العملاء تخلصوا من الفقر المدقع

ثانيا - دور التمويل المتناهي الصغر في النهوض بتعليم الأطفال :

يعد الاستثمار في تعليم الأبناء ، من بين أولى الأشياء التي يقوم بها الفقراء حول العالم عند حصولهم على دخل جديد من المشروعات الصغرى وتبين الدراسات أن أبناء عملاء برامج التمويل المتناهي الصغر يزيد احتمال دهاهم إلى المدرسة والبقاء فيها لمدة أطول ، كما تنخفض معدلات تسرب الطلاب بصورة أكبر في أسر عملاء برامج التمويل المتناهي الصغر .

ولمساندة هذه الأولية ، تقوم العديد من برامج التمويل المتناهي الصغر حالياً بإعداد أدوات ادخارية وائتمانية جديدة مخصصة للنفقات الدراسية ، وقد أجري القليل من الدراسات حول التمويل المتناهي الصغر وما له من تأثير على المدة التي يقضيها التلميذ في الدراسة :

1. في دراسة تتبعيه لإحدى المناطق التي تعمل بها اللجنة البنغالية لتحقيق ارتقاء المناطق الريفية (BRAC) وجد أن المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب عند الأطفال ما بين 11-14 عاماً في الأسر الأعضاء ارتفعت من 12 % الأطفال في بداية البرنامج في سنة 1992 إلى 24 % في سنة 1995 أما بالنسبة للأسر غير الأعضاء فقد قدرت نسبة الأطفال الذين استطاعوا اجتياز اختبارات القدرات التعليمية 14 % فقط في سنة 1995 .
2. أشارت دراسة أجريت سنة 1996 على قرية يعمل بها بنك غرامين إلى الارتفاع الكبير في نسب التعليم بين أبناء الأسر الأعضاء مقارنة بأبناء الأسر غير الأعضاء ، حيث حصلت جميع الفتيات تقريباً في

الأسر الأعضاء في بنك غرامين على قدر من التعليم مقارنة بما نسبته % 60 من الفتيات في الأسر غير الأعضاء ؛ كما ذهب الأولاد في الأسر الأعضاء إلى المدرسة مقارنة بما نسبته % 54 من الأولاد في الأسر غير الأعضاء ، وقد أثبت ذلك أيضاً في دراسة للبنك الدولي في عام 1998 حيث وجد أن المشاركين في البرامج الائتمانية أعلى بالمقارنة مع غير المشاركين ، معدلات تعليم الفتيات في الأسر الأعضاء في بنك جرامين أعلى كثيراً من الناحية الإحصائية

ثالثا - دور التمويل المتناهي الصغر في تحسين نتائج الرعاية الصحية بالنسبة للمرأة والطفل:

يشكل المرض على وجه العموم أشد أنواع الأزمات بالنسبة للأسر الفقيرة ، فحدوث حالات وفاة في العائلة ، أو الانقطاع عن العمل بسبب المرض ، و ما يصاحبه من نفقات الرعاية الصحية ، كل ذلك من شأنه أن يستظرف دخول ومدخرات الأسر الفقيرة ، ويؤدي في بعض الأحيان إلى الاستدانة وبيع الممتلكات بالنسبة إلى عملاء برامج التمويل المتناهي الصغر ، فإن المرض غالباً ما يكون السبب الرئيسي وراء إخفاقهم في سداد القروض وتبدو أسر عملاء برامج التمويل المتناهي الصغر أفضل حالاً من الأسر المماثلة من غير العملاء فيما يتعلق بالتغذية ، والممارسات الصحية ، ونتائج الرعاية الصحية وبشكل عام يفضي ازدياد مستوى الدخول واستقرارها وفضلاً عن الخدمات المالية تقدم بعض مؤسسات التمويل المتناهي الصغر أيضاً توعية صحية ، عادة ما تكون في صيغة رسائل قصيرة وبسيطة حول الرعاية الوقائية وتتعرض لأمور مثل التحصين باللقاحات ومياه الشرب والرعاية الصحية قبل الوضع وبعده ، كما تقدم بعض الثمانية بغرض توصيل المياه الصالحة للشرب ، و إنشاء قنوات الصرف الصحي وقد أقام عدد متزايد من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر شراكات مع الجهات المقدمة لخدمات التأمين من أجل تقديم خدمات التأمين الصحي لعملائها .

وتشير الشواهد بالفعل رغم قلتها إلى حدوث أثر إيجابي وقوي فيما يتعلق بالنتائج الصحية بالنسبة للسيدات والأطفال في الأسر المشاركة في برامج التمويل المتناهي الصغر تذكر منها :

1. ذكرت دراسة أعدها مشروع " تقييم أثر خدمات المشروعات الصغرى " التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن عملاء برنامج FOCCAS للتمويل المتناهي الصغر في أوغندا الذين تلقوا تعليمات حول الرعاية الصحية فيما يتعلق بالرضاعة الطبيعية والصحة الوقائية وتنظيم الأسرة ، قاموا بممارسات تتعلق بالرعاية الصحية أفضل بكثير مقارنة بغير العملاء ، كما يقوم % 95 من العملاء كذلك بممارسات صحية وغذائية محسنة فيما يتعلق بأبنائهم مقارنة بما نسبته % 72 من غير العملاء.
2. وقد توصلت دراسة تتبعيه شاملة أجريت على عملاء اللجنة البنغالية لتحقيق ارتقاء المناطق الريفية إلى أن عدد المصابين الأعضاء بسوء التغذية الحاد قد المخفض مقارنة بغير العملاء والأهم من ذلك أن نطاق المرض قد انخفض مع ازدياد مدة العضوية.

رابعا - دور التمويل المتناهي الصغر في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة :

استهدفت برامج التمويل المتناهي الصغر بشكل عام السيدات كي تصبحن ضمن عملائها ، ولقد أثبتن على القدرة في تحمل المسؤولية المالية ، والقيام بأداء أفضل فيما يتعلق بالسداد مقارنة بالرجال كما وجد أن السيدات تزداد احتمالية قيامهن باستثمار الزيادة في الدخل في منازلهن ورفاهية أسرهن مقارنة بالرجال ، وربما كان الأهم من ذلك أن الحصول على الخدمات المالية من شأنه تمكين المرأة من أسباب القوة لكي تصبح أكثر ثقة وأكثر حزماً ، ومن شأنه كذلك ازدياد احتمالية مشاركتها في قرارات الأسرة والمجتمع المحلي ، وكذا ازدياد قدرتها على مواجهة عدم المساواة المعتادة بين الجنسين ؛ بيد أن مثل هذا التمكين ليس بسيطاً بأي حال من الأحوال فالقضايا المتعلقة بين الجنسين تعد قضايا معقدة ، لذا فإن التصميم المناسب للبرامج يؤثر تأثيراً قوياً وإيجابياً على تمكين المرأة من أسباب القوة ، حيث ينتج عنه

امتلاك المرأة لعدد أكبر من الأصول ، واضطلاعها بدور أ أنشط في قرارات الأسرة ازدياد استثمارها في رفاهية الأسرة

حيث تشير بعض الدراسات أن برامج التمويل المتناهي الصغر في مناطق مختلفة ساهمت في ازدياد دور العملاء من السيدات في اتخاذ القرارات ،حيث توصل برنامج تمكين المرأة من أسباب القوة في نيبال إلى أن % 68 من عضواته كن تتخذن قرارات بشأن شراء الممتلكات وبيعها ، وترسلن بناتهن إلى المدرسة وتتناقشن حول زواج أبنائهن.

وقد وجد برنامج التعليم في العالم الذي يمزج بين التعليم والخدمات المالية ، أن السيدات أصبحن في وضع أقوى مكنهن من ضمان المساواة فيما يتعلق بقدرة الفتيات على الحصول على الطعام ، وسنوات الدراسة ، والرعاية الطبية ؛ ففي الفلبين أدت المشاركة في هذا البرنامج إلى زيادة نسبة السيدات اللاتي تعملن كمديرات مسؤولات في الصناديق العائلية من % 33 إلى % 51 ، أما بالنسبة إلى النساء غير العملاء فلم تزد نسبة النساء العاملات في هذا المنصب على . % 31

كخلاصة يمكن القول أن التمويل المتناهي الصغر في غالب الأحيان يساهم في مكافحة الفقر و تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، حيث أوضحت عمليات تقييم الأثر أن الخدمات المالية المقدمة للفقراء تعمل على تحسين حياة الأفراد عن طريق زيادة دخولهم وتحسين قدرتهم على دفع ثمن الخدمات الاجتماعية ، ومع ذلك وبالرغم من أهمية التمويل المتناهي الصغر في التقليل من الفقر إلا أنه يبقى غير كاف ، لذا يجب أن يكمل الدور الذي يلعبه التمويل المتناهي الصغر بالاستثمار في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية الأساسية خاصة لفئة شديدي الفقر

المطلب الثالث : حدود التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة الفقر و معوقاته .

أولا- حدود التمويل المتناهي الصغر التقليدي في مجال مكافحة الفقر :[1]

على الرغم من النمو والأداء الجيد الذي حققه التمويل المتناهي الصغر التقليدي ، إلا أنه لا يمكن تجاهل حدود قدرات هذا النوع من التمويل ، فالتمويل المتناهي الصغر التقليدي لا يعتبر بمثابة حل جذري لمشكلة الفقر ولا يمكن اعتباره طريقا نحو النمو والتطور ، فمن ناحية ، أشارت " مارجريت روينسون Marguerite Robinson " في كتابها " تطور التمويل المتناهي الصغر "The Microfinance Revolution قائلة : لا يعتبر التمويل المتناهي الصغر التجاري بمثابة الحل المناسب للفقراء المدقعين الذين يعانون من سوء الحالة الغذائية والمرض وانعدام المهارات وعدم توفر فرص العمل ، لأن القروض المتحصل عليها سيتم إنفاقها على توفير الحاجات الأساسية التي تضمن لهم العيش ، إذن فهذه الفئة من المجتمع ليست في حاجة إلى مزيد من الدين ، بل هي في حاجة إلى الطعام والمأوى والعلاج والتدريب على المهارات التي تمكنهم من تحسين دخولهم بصفة دائمة والذي لن يتم إلا بتوفير فرص العمل ، حيث ارتأت الكاتبة أن أحسن شيء يناسب هذه الفئة كخطوة أولى في سبيل إخراجهم من دوامة الفقر هو دعم الحكومات والمانحين والمساهمات الخيرية ؛ في حين يعتبر التمويل المتناهي الصغر بمثابة الخطوة الثانية والمتقدمة بالنسبة لهذه الفئة ، وهذا عند اكتسابها لمهارات العمل والقدرة على كسب الرزق بدون الحاجة إلى مساعدة الجهات الأخرى " .

[1] **باول دلير وديفيد فينر هير براش، فرص الاستثمار في التمويل الأصغر عرض شامل لأهم القضايا والاتجاهات العصرية البوابة العربية للتمويل الأصغر، على الرابط : /**
http://www.arabic.microfinancegateway.org

ويجب الإشارة أن العديد من برامج التمويل المتناهي الصغر قد تحولت نحو تمويل النشاطات المنتجة فقط والمتمثلة في المشروعات الصغرى ، وعزوفها عن تمويل الفئات الفقيرة المعدمة بغرض توفير حاجاتها الأساسية ، وهنا يبرز الجدل القائم حول تحديد الجهات المسؤولة عن دعم وتوفير الحاجات الأساسية للفئات بيرة من تعليم وصحة وغذاء ؛ ومن جهة أخرى نجد أن العديد من الآراء الاقتصادية التي تعتبر بأن هذا النموذج الاقتصادي الذي يضم ملايين النشاطات الصغيرة والمصغرة التي يقوم بها الفقراء والمتشابهة في غالب الأحيان ، يعد غير مجديا بسبب عدم فعالية هذه الأنشطة التي تقدمها هذه المشاريع الصغيرة والمصغرة ، ويعود ذلك إلى مزاحمتها لبعضها البعض وبالتالي عدم قدرة أصحابها على تغطية تكاليف النشاط لسداد قروضها وهذا ما سينجم عنه اللجوء إلى الاقتراض مرة ثانية و بالتالي الدخول في حلقة من الدين المتراكم لا تساعدهم على تحسين وضعهم المعيشي .

لذا فقد ظهر العديد من الجدال حول القضايا المتعلقة بأهداف وتأثيرات التمويل المتناهي الصغر هل أخذ التمويل المتناهي الصغر اتجاها آخر غير خدمة الفقراء ؟، أو على الأقل الفئات الأشد فقرا سعيا وراء الربح ، وهل تجرد التمويل المتناهي الصغر من الكفاءة والشفافية والمعالم الواضحة التي تؤكد على اتجاه التمويل لمساعدة الفقراء ؟ وهذا ما يدفع المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر بالعمل على توضيح أهدافها و التزاماتها في خدمة الفقراء .

ورغم أن التمويل المتناهي الصغر يوجه نشاطاته نحو مئات الملايين من الناس إلا أنه يسجل تراجع في الخدمات المتنوعة التي يمكن تقديمها من قبل التمويل المتناهي الصغر و اقتصاره على تقديم القروض بصفة أساسية ، واستغنائه عن الخدمات المهمة الأخرى لصالح الفقراء مثل خدمات التوفير و التأمين و خدمات التحويلات النقدية ، وعلى الرغم من صحة معظم هذه الانتقادات ، إلا أن هناك حاجة

ضرورية للمزيد من العمل لتطور خدمات التمويل المتناهي الصغر ، لأنه لا يمكن إنكار دور التمويل المتناهي الصغر في تقديم الكثير من الفرص لتحسين الدخل ورفع مستوى العائلات .

كخلاصة يمكننا القول بأن وجود خدمات التمويل المتناهي الصغر لصالح الفقراء أفضل من انعدامها وذلك لأن دخل هذه الفئة من المجتمع غير أكيد وغير منتظم أيضا ، وحتى إذا سلمنا أن هذا النموذج التمويلي يعد غير مناسب لفئات المجتمع الفقيرة والمهمشة ، نكون قد بالغنا بعض الشيء كذلك لو اعتبرنا أن التمويل المتناهي الصغر هو الحل الحاسم والنهائي لمشكلة الفقر .

ثانيا – حدود التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في مجال مكافحة الفقر :

توجد هناك مفارقة بين الأعداد المتزايدة من الفقراء المسلمين المحرومين من الخدمات المالية ، والذين يفضلون المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة ، وفي المقابل ذلك نجد أن عدد عملاء المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر المتوافق مع الشريعة لا يتجاوزون المليون مقترض من إجمالي ما يزيد عن مائتي مليون مقترض نشط في مجال التمويل المتناهي الصغر في العالم ، فمثلا في بلد مثل بنغلاديش لا يتجاوز عدد العملاء مئة ألف مقترض نشط في أكبر مؤسسة أو بنك تمويل متناهي الصغر يقدم منتجات متوافقة مع الشريعة ، بينما وصل عدد المقترضين النشطين إلى أكثر من عشرين مليون من بنك غرامين ويراك وآشا انترناشيونال ، وهي جميعها تقدم المنتجات التقليدية ، وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن سبب عدم نجاح برامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء ونذكر منها :

1. **التركيز الرئيسي على عقد المرابحة** [1]: ما زال تركيز مؤسسات وبرامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي منصبا على صيغة المرابحة ، وهو ما يشبه إلى حد كبير التمويل المتناهي الصغر التقليدي ، ونعلم أن عقد المرابحة هو عقد بيع يتضمن سعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح متفق عليه وهي أكثر عقود التمويل المتوافق مع الشريعة عرضا -

فتكلفة المرابحة تشتمل على ما هو أكثر من مجرد إعطاء المال للمقترض حتى يمكنه أن يذهب ويشتري مستلزمات مشروعه ، حيث يضاف إليها التكاليف الناجمة عن قيام الموظفين بمرافقة العملاء عند شراء البضائع أو المواد أو المعدات التي يعطيها القرض ، فضلا عن كل تكاليف معاملات الإقراض التقليدية .

وعلى الرغم من سعي مؤسسات التمويل المتناهي الصغر إلى خفض التكاليف ، حيث كلف بعضها المقترض أن يتعامل مباشرة مع بائع السلع التي يريد شراءها ، ثم يحضر فاتورة تتولى المؤسسة سدادها للبائع ، أما البعض الآخر

فقد استخدم ما يسمى الوكالة النقدية ، وهي عملية تتضمن صرف النقدية للضامن الذي يشتري السلع نيابة عن المقترض ، إلا أن كلا الإجراءين تعرض لانتقادات سلبية نظراً لتشابههما الشديد مع إجراءات الإقراض التقليدية ، مما يثير مخاوف المقترضين من مخالفة مثل هذا القروض للأحكام الشرعية .

لذا يبدو أن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي اختزلت صيغ التمويل الإسلامي الواسعة النطاق في عقد واحد ، هو عقد المرابحة ، ونظرا لما يتصف به عقد المرابحة من تعقيد كارتفاع التكاليف و ما يحوم حولها من شبهات شرعية ، ومنه فكلا السببين قد ساهم في ضعف انتشار المؤسسات التي

[1] **محمد خالد ، بناء نموذج أعمال ناجح للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي مرجع سابق، ص 9**

تقدم منتجات المرابحة مقارنة بالمؤسسات التي تقدم منتجات التمويل المتناهي الصغر التقليدي ، و هذا ما أفسح المجال لمنتقدي المنتجات المالية الإسلامية بأن أسعار ها توازي (أو تتخطي في بعض الأحيان) أسعار المنتجات التقليدية .

2. **الافتقار إلى الخبرة بأنظمة المشاركة في الربح والخسارة [1]:** لم تخضع أنظمة المشاركة في الربح والخسارة للتجريب إلا بشكل طفيف ، وبصفة عامة تعتقد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي أن أنظمة المشاركة في الربح والخسارة تستلزم تطبيق درجة عالية من الإفصاح ومن شفافية البيانات الذي يضمن العدالة في توزيع الأرباح والخسائر ، وعلى الرغم من الشريعة الإسلامية تشجع بقوة متطلبات الإفصاح والشفافية ، إلا أنها تتسبب في ارتفاع تكاليف تشغيل المشروعات ارتفاعا ملحوظاً ، لا سيما المشروعات الصغيرة والمصغرة التي لا تطبق في المعتاد أنظمة محاسبة رسمية ، و ربما يعتبر ذلك العامل الرئيسي لفشل صيغ المشاركة حتى الآن في إحراز أي نجاحات على مستوى التمويل المتناهي الصغر الإسلامي و سبباً لتحاشي المؤسسات استعمالها .

فعقود المشاركة في الربح والخسارة تستلزم تدخلاً أكبر من جانب مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في دراسة جدوى المشروعات ، وفي بعض الحالات تدخلاً لضمان تسويق المنتجات من أجل تحقيق الربحية ، فضلاً عن أن المؤسسات تحتاج إلى ما يضمن لها استرداد أموالها المستثمرة مضافاً إليها حصتها في الأرباح ، وربما تكون هذه المسائل قد صدت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي عن ترويج منتجات تطبيق أنظمة المشاركة في الربح والخسارة .

[1] **محمد خالد ، بناء نموذج أعمال ناجح للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي مرجع سابق، ص 9**

إذن فمؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي التي لديها الرغبة في تجربة منتجات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي تجد نفسها بين نظرتين ؛ الأولى تكمن في أن تنظر هذه المؤسسات إلى منتجات التمويل المتناهي الصغر من نفس منظور منتجات تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة ، فهذا ما يفرض أن يكون المشروع كبيرا بما يكفي لتتوفر فيه القدرة على مسك الدفاتر بشفافية تتيح التأكد من أرباحه لذا فإن مؤسسات التمويل تبادر باستبعاد المشروعات الصغرى بدلا من أن تبحث لها عن حلول مثل (تصميم نماذج أعمال تسمح لهذه المشروعات بالإفصاح عن أرباحها دون الحاجة لعمليات مسك دفاتر دقيقة) ؛ أما النظرة الثانية فهي أن تنظر المؤسسات إلى المنتجات الإسلامية من نفس منظور التمويل التقليدي وهذا ما يجعلها تكتفي بصرف القروض ثم تحصيلها من المقترض مضافا إليها هامش الربح ، وهذا ما يعد تقاعسا من طرف مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في دعم المشروعات دعما كافيا أو تحليل أوضاعها تحليلا وافيا ، فهذا ما يفسر اختيارها لصيغة المرابحة .

ثالثا- معوقات التمويل المتناهي الصغر في مجال مكافحة الفقر "[1] :

أشارت إحدى الباحثات أنه و من خلال القيام بمراجعة للأدبيات والدراسات المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر يمكن تصنيف المعوقات التي تواجه التمويل المتناهي الصغر إلى ثلاثة مجموعات وهي:

المعوقات المرتبطة النامية

المعوقات مرتبطة الإقراض

المعوقات المرتبطة بطبيعة المشروعات المتناهية الصغر :

[1] **عالية عبد الحميد عارفي، إدارة القروض متناهية الصغر: الآليات والأهداف و التحديات، مرجع سابق، ص174-171.**

1. **المعوقات المرتبطة بالدول النامية** : لا يعد التمويل المتناهي الصغر دافعا مغريا للفقراء للبدء في مشروعات مدرة للدخل ، خاصة في المناطق الريفية التي تقل فيها خدمات النقل و الاتصالات والتخزين ومختلف البني التحتية المساعدة على ممارسة الفقراء لأنشطتهم ، ويتوقف احتياج الفقراء لهذه الخدمات حسب طبيعة النشاط فبينما يبدو أقل أهمية بالنسبة لبعض المشروعات الصغيرة غير الزراعية مثل : الحياكة ، تصليح الدراجات ... ، فإن هذا الاحتياج يعد ضرورة ملحة بالنسبة للمشروعات الصغيرة الزراعية التي تتطلب مكان لتخزين المنتوج وإمكانية تسويق المنتجات .

وإلى جانب المشكلات السابقة هناك مشكلات متعلقة بالأمية و انخفاض مستوى التعليم الذي يعد سمة مشتركة في أغلب الدول النامية ، هذا بالإضافة إلى عدم التمكن من متابعة واحتساب أقساط تسديد القرض الذي يرجع إلى عدم القدرة للتعامل مع الأرقام .

2. **المعوقات المرتبطة بشروط الإقراض** : يمكن حصر المعوقات المتعلقة بشروط الإقراض في عنصرين رئيسين هما : شرط يتعلق بتحديد الفئات المستهدفة من الإقراض ، وآخر يتعلق بأسعار الفائدة وأقساط تسديد القرض .

ت **تحديد الفئات المستفيدة من القروض المتناهية الصغر** : تشير بعض الدراسات الميدانية التي حاولت تقييم مشروعات القروض المتناهية الصغر إلى أن من استفاد منها هي فئة الفقراء الأوفر حظا ، حيث أجريت ميدانية كان الهدف من ورائها تقييم أثر ثلاثة عشر من المشروعات المتناهية الصغر التي يدعمها البنك الدولي في من آسيا و إفريقيا وأمريكا اللاتينية من حيث تحسينها لدخول المقترضين ،

وقد خرجت تلك الدراسة بنتيجة مفادها أن درجة الاستفادة من هذه المشروعات مرتبط بدرجة فقر المقترض ، حيث استفادت طبقة الفقراء الذين ينتمون إلى الشريحة العليا والوسطى بدرجة أكبر من شريحة الفقراء الأشد فقرا ، و أرجعت هذه النتائج إلى مجموعة من العوامل والمتمثلة في :

- كلما كان الأفراد أكثر ثراء كلما تنوعت الفرص الاستثمارية، في حين تميل الفئة الأشد فقرا إلى الاستثمار بنسبة أقل
- الفقراء الأوفر حظا لديهم المقدرة على المخاطرة في استثمارات أكثر ربحية من دون المخاطرة بالحد الأدنى اللازم لبقائهم على قيد الحياة ؛
- الفقراء الأوفر حظا لديهم مقدرة على الوصول إلى السوق وجمع معلومات عنه ؛ إذا لم يتم تحديد الكيفية التي سينفق فيها القرض فإن فئة الفقراء الأشد فقرا يميلون إلى استنفاذ القرض لأغراض استهلاكية
- عادة ما يخشى شديدة الفقر من الإقدام على أخذ قروض كبيرة حتى لا يضيعوا على أنفسهم فرصة الحصول على قرض آخر في حالة عدم تمكنهم من سداد القرض ؛
- اتسام الأسواق الريفية بقدرة استيعابية منخفضة بحيث لا يتم استيعاب المنتجات إلى عدم قدرة فئة شديدي الفقر على الوصول إلى الأسواق في المناطق الحضرية لتسويق منتجاتهم .

ث **أسعار الفائدة وأقساط تسديد القروض** : تشير إحدى الدراسات إلى أن القروض المتناهية الصغر تبدو وكأنها عبء لا نهاية له بالنسبة لغالبية المقترضين ، ويعود ذلك لكونهم يدفعون فوائد 10-15 % وأحيانا قد تصل إلى 18 % ، كما وجد أن سعر الفائدة إذا حسب بأسلوب تراكمي 31 % هذا بالنسبة لبنك غرامين ، وقد تصل لمعدلات أعلى من ذلك في جهات أخرى . و يمكن تفسير ذلك بأن القسط الأول لتسديد القرض لا بد أن يتم دفعه بعد الأسبوع الأول من استلام القرض ، ولا يمكن توقع أن يحدث توليد للدخل إلا من خلال الاندماج (حوالي 75 %) من المقترضين إلى سداد القسط الأول من واقع ما تسلموه من قرض أو من مدخرات سابقة أو متحصلات من أعضاء الأسرة الآخرين من مصادر لا علاقة لها بالقروض المتناهية الصغر .

كما أشار نصف المقترضين الذين شملتهم الدراسة إلى أنهم واجهوا صعوبات في سداد القروض ، مما دفعهم في بعض الأحيان إلى المرابين للحصول على قيمة القسط ، وبالتالي فشلهم في الحصول على دخول تخرجهم من المعوقات المرتبطة بطبيعة المشروعات المتناهية الصغر : يمكن تصنيف المعوقات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر إلى معوقات تمويلية ومعوقات غير مالية وأخرى تنظيمية وقانونية :

ث -**المعوقات التمويلية** تكمن في محدودية رأس المال الذي يمكن أن تحصل عليه المنشآت المتناهية الصغر بشكل لا يتناسب مع احتياجاتها المالية ، بالإضافة إلى الافتقار إلى القدرات المؤسسية التي تستطيع استغلال تلك الموارد بشكل فعال .

ج -**المعوقات غير مالية** تنقسم إلى قيد المدخلات والتي ترتبط بنقص العمالة الماهرة وصعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا و مختلف مدخلات العملية الإنتاجية ، إلى جانب معوقات التسويق التي تعود إلى محدودية قنوات وشبكات التوزيع ونقص المعلومات والمهارات التسويقية .

ح -**المعوقات التنظيمية والقانونية** رغم مواجهة كافة الأعمال الخاصة لتلك المعوقات إلا أن المشروعات المتناهية الصغر على وجه الخصوص غير مؤهلة للتعامل مع تلك المعوقات الناشئة عن اللوائح التنظيمية المعقدة والمعاملات البيروقراطية التي تتسم بثقل الإجراءات الإدارية التي تقف أمام نمو المنشآت المتناهية الصغر .

خلاصة الفصل

لتمويل المتناهي الصغر يقصد به تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس الإقراض فقط الأفراد اللذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية وذلك من اجل معالجة الفقر والمساهمة في التنمية الاقتصادية ، حيث تناولنا في هذا الفصل الإطار الفكري والنظري للتمويل المتناهي الصغر وذلك من خلال التعرف على أهم المفاهيم للتمويل المتناهي الصغر وأهم خصائصه والمؤسسات المانحة لهذا النوع من التمويل ، وبعدها تعرضنا لأهم الأساليب والصيغ الخاصة بهذا التمويل ضمن الأطر الإسلامية وكذا العلاقة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي ، لنعرج بذلك لأهم انواع وصيغ التمويل الإسلامي ، لنعرج بذلك الى الدور الفعال الذي يلعبه التمويل المتناهي الصغر في تسهيل مكافحة الفقر والحد منه والنهوض بالتنمية الاقتصادية ، لنختتم الفصل بأهم حدود هذا التمويل في مجال مكافحة الفقر وكذا اهم العوائق التي تواجه التمويل متناهي الصغر

الفصل الثالث

بعض تجارب الدول في التمويل متناهي الصغر

تمهيد

هناك عدة بلدان قامت بتطبيق التمويل متناهي الصغر بهدف التقليل من الفقر والبطالة و سنتناول في هذا الفصل تجارب بعض البلدان

- **المبحث الأول تجربه بنك غرامين و دوره في انتشار التمويل متناهي الصغر**
- **المبحث الثاني تجربه مصر في مجال التمويل متناهي الصغر**
- **المبحث الثالث التجربة السودانية**

المبحث الأول : تجربة بنك غرامين - بنغلاديش ودوره في انتشار التمويل متناهي الصغر

كانت تجربة بنغلاديش تجربة رائدة في مجال التمويل متناهي الصغر وسبب انتشاره على الرغم من قدم هذه الفكرة إلا أنها اتبعت إستراتجية واضحة وهدف محدد.

المطلب الأول: فكرة إنشاء بنك غرامين وبلورتها

إن أول فكرة بلورت سياسة التمويل متناهي الصغر ومحاولة إدماجها في القطاع المصرفي كانت للدكتور محمد يونس الذي عاش في منطقة فقيرة وعايش فيها الفقراء، حيث بدأ الدكتور محمد يونس سنة 1976 بالبحث عن إمكانية الفقراء النشيطين اقتصاديا في الحياة الاقتصادية وإمكانية استفادتهم من التمويلات المقدمة من القطاع المصرفي.

ولقد توصل الدكتور إلى أنه إذا توفرت الموارد المالية للفقراء بأساليب وشروط مناسبة فإن ذلك يمكن أن يحقق نهضة تنموية كبيرة، وقد حقق المشروع بالفعل نجاحا في محافظة شيتاجونج chittagong في الفترة الممتدة من 1976 إلى1979، وفي ذلك العام امتد المشروع بمساعدة بنك بنغلاديش

إلى محافظة تانجيل tangail ، وفي الفترة الممتدة 1979 حتى 1983 امتد العمل بنجاح إلى محافظة دكا dhaka ورانجبور rangpur وباتواخالي pattakhali، ليتحول المشروع إلى بنك مستقل بإسم بنك غرامين Grameen Bank"[1].

ولقد تم الاجتماع سنة 1982 تم تحديد القرارات الستة عشر وأصبحت جزءا لا يتجزأ من البرنامج التي يقوم عليها بنك غرامين، وهي على النحو التالية[2]:

---

[1] **اموساوي محمد اليامي ، مرجع سبق**

[2] **. د محمد يونس، عالم بلا فقر : المشروعات الإجتماعية و مستقبل الرأسمالية، ترجمة ريم عبد الحليم ولحي حسين، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2009، القاهرة، ص ص -91.**

1. إتباع المبادئ الأربع الأساسية لينك غرامين بدقة طوال حياتنا في جميع مناحي الحياة وهي النظام والوحدة والشجاعة والعمل الجاد.

2. اننا سوف نحقق الرخاء لعائلاتنا.

3- أننا لن نعيش في منازل منهارة، بل سوف تجد ماسكتنا ونعمل على بناء مساكن جديدة بأقصى سرعة ممكنة.

4- سوف نزرع الخضروات على مدار العام لنأكل الكثير منها ونبيع الفائض عن حاجاتنا در خلال موسم الزراعة سوف نبذر أكبر كمية من البذور

5- خلال موسم الزراعة سوف نبذر اكبر كمية من البدور.

6- سوف نخطط لتحديد النسل لإبقاء عائلاتنا صغيرة الحجم، وسوف نعمل على خفض نفقاتنا ونراعي صحتنا.

7- سوف نحرص على تعليم أولادنا وتنشئتهم على أن يكسبوا من أجل الإنفاق على تعليمهم.

8- سوف نحافظ دائما على نظافة بيئتنا وأطفالنا.

9- سوف نبني المراحيض الصحية ونستخدمها.

10- سوف نغلي المياه قبل أن نشربها وسوف نستخدم حجر الشبة لتنقيتها، وسوف نستخدم المرشحات اللازمة للإزالة الزرنيخ.

11- لن نقبل أي مهور في حفلات زواج بناتنا، وسوف نتوقف عن الزواج المبكر .

12- لن نقوم بأي ظلم ضد أي شخص، ولن نقبل أن يقوم أي شخص بظلمنا.

13- سوف نقوم باستثمارات أكبر من أجل الحصول على دخول أعلى.

14- سوف نكون على استعداد دائم لمساعدة بعضنا البعض، وإذا تعثر أحدنا فسوف نهب جميعا لمساعدته.

15- إذا علمنا بخرق للنظام في أي من المراكز فسوف نذهب ونعيد النظام إليه.

16- سوف يكون لنا دور جماعي في أي نشاط اجتماعي

وخلال أول عامين للبنك كان القائمون على العمل عددا محدودا من المتطوعين، كما أن المستفيدين لم يتعدوا المائة، وبحلول عام 1987 كان بنك غرامين قد أفتتح 300 فرع في قرى بنغلاديش وساعد أكثر من 250 ألف مقترض من الفقراء، ووصل حجم القروض في بنك غرامين إلى ما يقارب من ملياري دولار (حسب تقرير بنك غرامين ديسمبر 1998) يتم إقراضها

حوالي 5 .2مليون من الفقراء، 96% منهم من النساء، وعدد الفروع داخل بنغلاديش 1137 فرعا تغطي 39045 قرية، كما تقل نسبة عدد السداد 2% من إجمالي عدد القروض[1]..

حيث كان بنك غرامين أول بنك يقدم قروض بدون ضمانات مالية، بغية تمكين الفقراء من الخروج من دائرة الفقر ليصبحوا منتجين ونافعين اقتصاديا وهكذا ستكون محاربة الفقر بواسطة التمويل متناهي الصغر. فلقد كانت الحكومة تساهم بنسبة 60% من رأس المال المدفوع لكن الدكتور محمد يونس يسعى جاهدا حتى أصبح الينك مستقل سنة 1983. رغم تخوف الحكومة من أن تفقد القدرة على الإشراف على البنك بصورة صحيحة ومن هنا كان مولد بنك الفقراء غرامين (بنك القرية).

المطلب الثاني: أسس وأهداف بنك غرامين ومميزاته

[1] **عبد المطلب عبد الحميد، بنك الفقراء، مرجع سبق ذكره، ص66**

إن البنك يقوم أسس وأهداف التي يقوم عليها تساهم بنسبة كبيرة لمحاربة الفقر وانتشال الفقراء، ويتميز بخصائص تميزه عن غيره من البنوك

1 - أسس بنك غرامين :

إن الأسس والمبادئ التي قام عليها بنك غرامين كلها تصب في كيفية تشغيل الفقراء ودفعهم نحو إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة وذلك من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية وهي الوصول إلى الفقراء والاستدامة المالية وتحقيق الرفاهية، ومن أبرز الأسس التي قام عليها البنك هي[1]

• إن الاقتراض هو حق من حقوق الإنسان وأنه متاح لكل من لا يملكون شيء،

* ويسعى البنك لتوفير خدمات مالية للفقراء وخاصة النساء.

*ولا توجد شروط قانونية على المقترض والمقر

• يسمح للمقترضين إعادة جدولة ديونهم.

* ويسعى البنك لتشجيع قيام مشاريع ذات فائدة اجتماعية و صحية وتعليمية.

* و يتم سداد القرض بطريقة ميسرة ويتم دفع القسط أسبوعيا بمبلغ زهيد جدا

*ويسعى البنك لتوفير خدماته للنساء أكثر من غيرهن حيث أن نسبة النساء المقترضات بلغت 96%.

*و يقدم البنك خدماته للفقراء في أماكن سكناهم ولا داعي لذهابهم إلى البنك.

*وتعود ملكية البيوت التي يبنيها للنساء الفقيرات من أول ساعة يتم فيها البناء ولا تكون رهينة البنك.

2- أهداف بنك غرامين:

[1] **عبد المطلب عبد الحميد، بنك الفقراء، مرجع سبق ذكره، ص 55**

إن الهدف الأساسي والرئيسي لبنك غرامين هو الوصول إلى أفقر الفقراء وانتشالهم من بقع الفقر ومن خلال ذلك تتلخص أهداف البنك فيما يلي[1]:

* تقديم التسهيلات المالية للفقراء.

• مكافحة استغلال أصحاب الأموال للفقراء.

* خلق فرص عمل لسكان الريف عن طريق العمل لأنفسهم.

• مساعدة النساء في الانخراط في العمل وتعليمهن تنظيم أعمالهن.

* يرتكز البنك على إقراض الفئات الفقيرة في الريف الذين يملكون أقل من هكتار من الأرض

* يتم منح القروض إلى خمسة أشخاص يختارون بعضهم البعض ويعيشون في نفس القرية وتجمعهم الثقة والانسجام.

3- مميزات بنك غرامين:

إن عمل بنك غرامين يختلف عن البنوك التقليدية والتجارية من خلال المميزات التي تميزه عن غيره من البنوك وهو كما يلي:

أ- **مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية:** صحيح أن بنك غرامين هو مشروع اقتصادي يبحث عن الربح لكن هدفه الأساسي استهداف الفئات الفقيرة ولمهمشة والمستبعدة من التمويل المصرفي.

إن البنك يحرص على التنمية الاجتماعية من خلال الفئة المستهدفة فالبنك متجرد لخدمة الفقراء، فعملاء البنك الفقراء يمتلكون 94% من أسهم البنك وهم كذلك أعضاء في مجلس إدارته فهم يمثلون 9

[1] **اصلاح حسن، مرجع سبق تكره، ص 141.102**

من أصل 13 عضوا أي نسبة 69%، كما أنهم يتحصلون على نصيبهم في الأرباح التي يحققها البنك عن استثماراته كل حسب مساهمته، كما يشاركون بقوة في صنع القرار داخل البنك، كما اعتمد البنك نظام التنمية الاجتماعية يصب في مصلحة عملاء البنك وهي عبارة عن مجموعة من القرارات اتخذت في ورشة العمل القومية التي عقدها البنك في سنة 1984 وأصطلح على تسميتها القرارات الستة عشر وهي بمثابة دستور التنمية الاجتماعية داخل البنك[1].

ب- استهداف الفقراء : وهذا مقام عليه البنك من أجل خلق فرص عمل للفقراء النشيطين اقتصاديا والخروج بهم من حلقة الفقر بدل من الإحسان إليهم.

ت- **النساء كفاعل أساسي:** إن نسبة النساء 94% من عملاء البنك، وذلك نظرا للنشاطات البسيطة التي يقمنا بها في منازلهن وذلك خارج القطاع الرسمي، وذلك لأن النساء تسعى التحسين معيشة أسرتها على حساب صحتها وهن الأكثر حماسة في المؤسسات الصغيرة البسيطة التي يبدعنا فيها.

ت – دعم الإبداع والتجديد والمبادرة: إذ أن بنك غرامين يحفز ويدعم كل ما هو جديد يخدم البنك وعملائه بحيث يوفر المناخ الملائم لأي فكرة أو مبادرة.

ج- بنك غرامين مؤسسة قائمة على الشورى : تعتبر المجموعة هي الأصغر وحدة بنائية في بنك غرامين، وكل مجموعة تتكون من خمسة أفراد، والوحدة التالية هي المركز ويتكون من 6 إلى 8 مجموعات وهاتان الوحدتان هما وحدات للأعضاء أو المقترضين فقط، والوحدة التالية هي الفرع. بعد ذلك يأتي الفرع الذي يتكون من 60 مركزا، ويعمل في فرع البنك عدد 9 موظفين منهم 6 ميدانيين ومدير فرع ومساعد له ومرسال ويشرف كل موظف ميداني على عدد 10 مراكز ، بواقع مركزين في كل يوم من أيام العمل الميداني من خلال ما يعرف باجتماعات المراكز والتي تعقد فيما يعرف بدار المراكز، ومن ثم فإن

اموساوي ميز اليامين، مرجع سبق تكره، ص149

المركز هو نقطة التقاء بين ألموظفي البنك والمقترضين، ومن هنا نتبع أهمية المركز كوحدة بنائية، على الرغم من أن المجموعة هي الوحدة واللبنة الأساسية في بناء تنظيم الأعضاء المقترضين، بينما الفرع هو الوحدة البنائية الأساسية في تنظيم الموظفين لأنها وحدة التعامل المباشر مع العملاء. والوحدة التالية لذلك هي مكتب المنطقة ويعمل بمكتب المنطقة 6 موظفين ويشرف على سير العمل في 10 فروع. الوحدة التالية هي مكتب القطاع ويعمل به 35 موظفا ويشرف على متوسط 9 مناطق. والوحدة التالية والأخيرة هي المكتب الرئيسي ويشرف المكتب حاليا على 22 قطاعا.[1]

من خلال البناء التنظيمي لبنك غرامين تجده يعمل كخلية نحل وعلى شكل هرمي يعزز إمكانية التواصل بين البنك والفقراء المقترضين وهذا ما يجعله أكثر شفافية ومصداقية.

تتم تحسين نوعية حياة الأفراد من خلال أربعة مداخل وهي:

*المدخل الإسكاني: إن السكن هو استقرار للفرد ليعيش حياة طبيعية، وإن أغلب سكان بنغلاديش يعيشون في الأكواخ، وهذا دفع بالبنك لتقديم قروض سكن وذلك من خلال ثلاث مستويات [2]:

– **المستوى الأول:** ويؤهل العضو للحصول على مبلغ يتراوح بين 650–750 تكا لإصلاح المسكن بعد عامين من العضوية.

- **المستوى الثاني:** فيؤهل العضو للحصول على قرض قيمته 10 آلاف تكا، ويحصل ضمنه على أربعة أعمدة ومرحاض صحي، وذلك بعد ثلاث سنوات من العضوية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، بنك الفقراء، مرجع سبق نكرد، ص751-74

[2] اعجني سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 84

– المستوى الثالث: والأخير يتراوح فيه القرض بين 13 إلى 25 ألف تكا شاملا مرحاضا صحيا وأي عدد من الأعمدة، وذلك بعد 5 سنوات من العضوية، وتسدد قروض الإسكان أقساط أسبوعية في مدة أقصاها 10 سنوات وان كانت تتجاوز في الغالب 7 سنوات.

– المدخل الصحي؛ حيث قام بنك غرامين بوضع برنامج صحي وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة الصحية للفقراء.

– المدخل التعليمي: وهو أهم مدخل لتحقيق التنمية لأن التعليم يبني مجتمعات متطورة وناجحة، ويتم من خلال صندوق رفاهية الأطفال يهتم بتعليم الطفل وتوفير المناخ الملائم للدراسة.

– برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث: ولقد جاء هذا البرنامج من جراء الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها بنغلاديش، من مجاعة وفيضانات حيث يتضمن البرنامج ما يلي[1]:

* تأمين الاحتياجات الأساسية من خلال قرض للمخزون الغذائي بقيمة تتراوح بين 300 – 500 تكا تسدد في أقساط أسبوعية.

* قروض لاستعادة رؤوس الأموال تصل إلى 2000 تكا للعضو مع تجميد المصاريف على القروض غير المسددة، ويجدد العضو قيمة القسط الذي يستطيع سداده على ألا يقل عن 10 تكا في الأسبوع.

* إعادة دمج أولئك الأعضاء من خلال ورشة عمل لمدة عشرة أيام للتذكير بنظم وقواعد البنك مع إعادة تكوين المجموعات، كما يتضمن البرنامج أيضا قروضا لاستعادة الأراضي الزراعية وأخرى لاستعادة الثروة الحيوانية وكذلك قروض الآلات الري والزراعة.

[1] **مجدي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 87**

3- التنمية الاجتماعية:

ترتكز أنظمة ولوائح بنك غرامين على المسؤولية الجماعية لأعضاء المجموعة في سداد القرض وهذا ما ينمي العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وكذلك العلاقة بين البنك وعملائه من خلال الثقة المتبادلة.

المبحث الثاني: تجربة مصر في مجال التمويل متناهي الصغر

تعتبر مصر أول الدول التي سعت في مجال تطوير التمويل متناهي الصغر، من خلال المؤسسات والصناديق التي تمثل الدور الفعلي لها في هذا المجال. واعتمادها على إستراتيجية قومية تسعي نحو تحقيق أكبر عدد من المقترضين النشيطين اقتصاديا و المستبعدين عن النظام المالي.

المطلب الأول: نبذة عن التمويل متناهي الصغر في مصر

مصر لديها أكبر عدد من المقترضين النشطاء ، وأضخم محفظة قروض مستحقة، وكانت بداية انتشاره من خلال الإقراض بين الأقارب والجيران والأصدقاء على شكل جمعيات كل فرد يضع مبلغ معين وكل شهر على سبيل المثال تجمع وتوزع بطريقة دورية بين المشتركين.

حيث يعتبر إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وفق القرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991، نقطة البداية في البرنامج المصري لتشجيع المؤسسات الصغيرة بشكل رسمي، وحتى منتصف عام 1998، قام الصندوق بتمويل أكثر من 86 ألف مشروع صغير، بقيمة تقدر بحوالي (450 مليون دولار أمريكي منها 45 ألف مشروع صغير جدا يعرف باسم "مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات المنزلية". وقد بلغت نسبة المشروعات الأخيرة حوالي 53% من إجمالي المؤسسات التي قام الصندوق بتمويلها، بمبلغ يقارب 18 مليون دولار سنة 1999[1].

[1] **عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات 353، الطبعة الثالثة، مصر، 2010 ص61-62**

إن معظم مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر (ماعدا برنامج تنمية المجتمعات المحلية التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية تتبع أفضل أساليب العمل، فلديها حوافظ قروض ممتازة وأنظمة ممتازة لإدارة حوافظ القروض مع متعاملين مليئين وأوفياء (حسب ما يتضح من معدلات السداد المرتفعة وارتفاع معدلات الاحتفاظ بالمتعاملين) وممارسة إدارة مالية ومحاسبة.

يمكن أن تكون أفضل وأكثر شفافية مما في البنوك المصرية العامة، نتيجة لذلك حققت عدة مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر قابلية استمرارها تماما وأصبحت مؤسسات أخرى قريبة من تحقيق ذلك الهدف.

وتعرف مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر بالمشروعات متناهي الصغر بأنه ذلك المشروع الذي يكون قد مضى عاما على الأقل على تأسيسه ويستخدم أقل من 10 عمال ويبلغ معدل دوران رأس المال في حدود (15000) جنيه، وتقوم تلك المؤسسات بتوفير التمويل للمؤسسات متناهية الصغر بغض النظر عما إذا كانت ذات شكل قانوني وبغض النظر عما اذا كانت تندرج ضمن القطاع الرسمي أو غير الرسمي[1].

المطلب الثاني: أهمية الأطراف الفاعلة في قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر

إن قطاع التمويل متناهي الصغر بحكم البيئة التي يعيش فيها ولهذا فإن نجاح هذا القطاع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية لابد من توفير الجو الملائم من خلال مايلي[2]:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص186
[2] عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص54-56

ولكي يحقق التمويل متناهي الصغر الأهداف المرجوة منه يجب أن يكون هذا القطاع قادرا على التحول إلى مؤسسات مالية متلقية للودائع مرخصة تخضع للرقابة الاحترازية والقواعد التنظيمية التي تسمح بتطوره.

*ويجب ألا تحصل مؤسسة التمويل متناهي الصغر على الترخيص لتلقي الودائع ما لم تكن المؤسسة قادرة على إدارة عملياتها بربحية تغطي التكاليف بما في ذلك التكاليف المالية والإدارية المترتبة على تجميع الودائع التي تسعى إلى الحصول عليها.

*لا يجب أن تفرض قواعد الرقابة الاحترازية على مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي تقوم بتقديم القروض فقط لعملائها وتكون ممولة من رؤوس أموالها الذاتية أو من خلال قروض من بنوك محلية تخضع للقواعد التنظيمية و الاحترازية.

❖ قد لا تكون القواعد التنظيمية الاحترازية ضرورية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر التي تأخذ ضمانات نقدية فقط (مدخرات إجبارية) خصوصا في حالة عدم قيام المؤسسة بإقراضها.

* يجب رفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال إلى مستوى يضمن الحيلولة دون زيادة سريعة عدد المؤسسات المالية الجديدة بحيث يصعب معه ممارسة السلطات الرقابية مهمة الرقابة والإشراف يشكل وفعال.

*ويجب أن تكون المستندات الخاصة بالحصول على القروض ومتطلبات الإبلاغ وإعداد التقارير مبسطة بالنسبة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر مقارنة بتلك الخاصة بالبنوك التجارية التقليدية

*ولاشك أن للحكومات دورا مهما في رسم سياسات التمويل متناهي الصغر والمساهمة في بناء الأطر التنظيمية والهياكل القانونية لمؤسسات الإقراض في الوطن العربي، انطلاقا من قناعتها بأن التمويل متناهي الصغر هو أحد الوسائل الفاعلة للحد من الفقر.

- ❖ يجب على البنوك المركزية أن تشجع التمويل متناهي الصغر وألا تعيق تطور القطاع بوضع قواعد تنظيمية احترازية على مؤسسات لا تتطلب هذا النوع من الرقابة.
- ❖ يجب على البنوك المركزية دعم أي مبادرة أو جهود لإيجاد بيئة تشريعية تنظم قطاع التمويل متناهي الصغر بما يكفل إمكانية تحول مؤسسات التمويل متناهي الصغر غير المصرفية إلى مؤسسات مالية مصرفية متلقية للودائع.
- ❖ إمكانية الاستفادة من المؤسسات القائمة ذات البنية الأساسية الكبيرة مثل البنوك التجارية والبنوك التي تملكها الدولة بما فيها بنوك التوفير البريدي، والتي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في توفير وتنوع الخدمات المالية للفئات المستهدفة
- ❖ ولكي يحقق قطاع التمويل متناهي الصغر أهدافه، يجب أن يكون هذا القطاع قادرا في النهاية على الدخول في ساحة مؤسسات الوساطة المالية المرخصة، الخاضعة للإشراف الاحترازي ، كما يجب وضع اللوائح التنظيمية التي تسمح بهذا التطور.
- ❖ موضوع تقاضي أسعار فائدة عالية بالنسبة للتمويل متناهي الصغر حساس لذا يجب توخي الحذر والحيطة حيال الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى إدراج موضوع أسعار الفائدة على الائتمان الأصغر في المناقشات العامة، ففي العديد من البلدان قد يكون من الصعوبة الحصول على قبول عام وصريح على سعر فائدة مرتفع بدرجة كافية يسمح بوجود نشاط تمويل متناهي الصغر قابل للاستدامة. لذا فمن الضروري العمل على تنسيق الجهود لرفع درجة مستوى الوعي لدى صناع القرار ذوي العلاقة في هذا الجانب الحشد الموافقة و التأييد اللازمين.

❖ وبحسب ظروف كل بلد فإن على البنوك المركزية أو أي جهات رقابية أخرى التدخل في عملية الرقابة والإشراف على مؤسسات التمويل متناهي الصغر عندما تبدأ تلك المؤسسات في تلقي الودائع من الجمهور.

إن بإمكان البنك المركزي أن يلعب دورا مباشرا أو غير مباشر في دعم قطاع التمويل متناهي الصغر وذلك يختلف بحسب الظروف وأوضاع هذا القطاع في كل دولة، ولكن على الأرجح فإن إيجاد بنية تشريعية تسمح بتحول مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى مؤسسات مصرفية متلقية للودائع والترخيص لها يقع على عاتق البنك المركزي بشكل مباشر وكذا المواضيع المتعلقة بالرقابة والإشراف على هذا النوع من المؤسسات المصرفية انطلاقا من دوره الرقابي والإشراف على البنوك التجارية بمختلف أنواعها[1].

أولا دور النظام البنكي في التمويل متناهي الصغر[2] :

من بين البنوك الأربعين العاملة في مصر حاليا، توجد 06 بنوك فقط تنشط في قطاع التمويل متناهي الصغر، أربعة منها تنشط بشكل مباشر فيما يقوم اثنان منها بالعمل من خلال شركات خدمات التمويل متناهي الصغر، وهذه البنوك هي: البنك الوطني للتنمية: كانت بداية عمله في سنة 1989 من خلال برامج القروض الصغرى التي بدأت في مصر بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي أصبح يعرف ببنك أبو ضبي الإسلامي – مصر،

بنك القاهرة الذي زاول نشاطه سنة 2001 وهو بنك حكومي، وضع استرتيجية لمد خدماته للمؤسسات متناهية الصغر بالاعتماد على شبكته الواسعة، وبنك مصر وهو كذلك يقدم خدمات التمويل متناهي

[1] عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 54
[2] قول أمين، مرجع منق تكرد، ص ص 145-146

الصغر منذ سنة 2004. البنك الدولي التجاري وهو يعمل عن طريق شركة ريفي وهي كاول شركة تقدم التمويل متناهي الصغر، بنك الإسكندرية وهو يعمل في مجال التمويل متناهي الصغر منذ 2007، البنك المصري الخليجي وهو يقدم التمويل متناهي الصغر من خلال شركة تنمية التي أنشئت سنة 2009. وفي ظل وجود أكثر من 63 بنك تجاري في مصر إلا أن نسبة البنوك التي تعمل في مجال التمويل متناهي الصغر 6 بنوك فقط وهذه نسبة ضئيلة.

ثانيا صناديق التنمية الاجتماعية:

تم إنشاء صندوق التنمية الاجتماعية في أوائل التسعينات وقد أصبح مع صدور قانون المؤسسات الصغيرة والذي تمت الموافقة عليه في البرلمان في 2004 الجهاز المسؤول عن المؤسسات الصغيرة.

ويعتبر تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة من أبرز مهام صندوق التنمية الاجتماعية، حيث يقوم بإيصال التمويل اللازم إلى الفئات المستهدفة من خلال جهات وسيطة تنفيذية حكومية وغير حكومية كالبنوك التجارية والمتخصصة التي تتلقى التمويل وتقوم بتوزيعه على الجهات المنفذة (الجمعيات التعاونية وجمعيات رجال الأعمال وغيرها من الجهات الأهلية) وذلك وفق أهداف وضوابط صناديق التنمية الاجتماعية، أو قد يكون ذلك من خلال الجهة المنفذة نفسها أو من خلال مؤسسات و هيئات تعليمية متخصصة. ويستند صندوق التنمية الاجتماعية عادة إلى الجمعيات الأهلية والتنموية كجهات منفذة قادرة على الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المستفيدين وذلك من واقع انتشارها الجغرافي وفي مناطق بعيدة[1].

[1] **امصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى ، الأردن، 2014، ص 598**

ثالثا المنظمات غير الحكومية كمؤسسات للتمويل متناهي الصغر في مصر:

يقتصر نشاط المنظمات غير الحكومية على الإقراض أو القروض التي يقدمها للمؤسسات متناهية الصغر، وغالبا ما تتبع هذه المنظمات أسلوب الإقراض الفردي دون الإقراض الجماعي والذي يقوم به عدد قليل جدا من هذه المنظمات[1].

حيث أن هذه المنظمات في مصر لا تسعى إلى تحقيق الربح وتعتمد على المنح والهبات التمويل المؤسسات الصغيرة بهدف الحد من الفقر.

المطلب الثالث: الإستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر في مصر

إن إعلان عام 2005 العام الدولي للتمويل متناهي الصغر يؤكد على أهمية هذا القطاع التحقيق أهداف الألفية التنموية، وتعتبر مصر من بين أهم الدول العربية الساعية في هذا المجال نحو تحسين مستوى معيشة مواطنيها وللوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

1- إطار عمل الإستراتيجية

تقوم الإستراتيجية على أساس مبدأين رئيسيين يتمثل فيما يلي[2]:

* **المبدأ الأول:** في أن أفضل أسلوب لخدمة الفقراء النشيطين اقتصاديا والمؤسسات متناهية الصغر هو إتاحة فرصة الحصول على مدى واسع من الخدمات بأفضل سعر ممكن، مع الاختيار من بين مختلف الخدمات المالية وتعدد مقدمي الخدمة، بالإضافة إلى إتاحة المعلومات الحقيقة واللازمة

[1] عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، ص 192
[2] عبد المطلب عبد الحميد، بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر ، ص161-162

ولذلك تقف الإستراتيجية المقترحة إلى جانب الفقراء أي بدلا من التمييز ضدهم لصالح مجموعة مستهدفة واستبعاد مجموعات أخرى، فإن ما يتاح من خدمات ومنتجات في السوق يصيح أكثر جذابا للفقير عنه لغير الفقير

- **المبدأ الثاني** : يتمثل في إن تحقيق المبدأ الأول يتم حين تكون هناك سوق حرة للتمويل متناهي الصغر بها العديد من مقدمي الخدمات المنافسين والقادرين على تنمية وتقديم الخدمات التي تقضي باحتياج العميل، ولذا يجب على القطاع الخاص أن يلعب دورا رئيسيا وأن تقوم الحكومة برعاية بيئة محفزة تعمل على تشجيع مشاركة القطاع الخاص.

وإن الإستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر نظرتها الوصول إلى المسح الأفقي من خلال الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء والمسح العمودي نحو الوصول إلى أفقر الفقراء، والهدف من هذه الإستراتيجية تطوير صناعة التمويل متناهي الصغر خلال خمسة الأعوام القادمة. بتوفير خدمات مالية للفقراء ومحاولة دمج التمويل متناهي الصغر في القطاع المصرفي، ومن ثم فيتمثل التوجه للإستراتيجية في تعبئة رأس المال التجاري وهذا يستوجب قطاع مالي أوسع نطاق وشمولية.

2- مستويات التدخل على المستوى الجزئي والمتوسط والكلي:

تتم مستويات التدخل للإستراتيجية القومية على ثلاث مستويات:

أولا: الإستراتيجية على المستوى الجزئي:

تهدف إلى خلق سوق منافسة بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر والعطاء عروض متنوعة من الخدمات للفقراء ، ولهذا فهناك توصيات خاصة بهذا المستوى وهي:

أ- تشجيع مزيد من مشاركة البنوك في القطاع: يجب إنشاء وحدة داخل المعهد المصرفي المصري لتوفير برامج بناء قدرات شاملة للعاملين في التمويل متناهي الصغر تقدم إلى البنوك.

ب- دراسة إمكانية الشراكة مع الهيئة القومية للبريد: تمتلك الهيئة القومية للبريد 3600 فرعا تنتشر في كافة أنحاء الجمهورية، لذا وجب استغلال الإدارات الموجودة في البريد نحو تقديم قروض متناهية الصغر عن طريق البنوك، حيث جرت مناقشات مع الهيئة القومية للبريد

للاتفاق على أسلوب تقوم بموجبه الهيئة بتوزيع ما يقدم لها من تمويل من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية

ت- تشجيع تنمية مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي تدار بأسلوب محترف وتتسم بالاستدامة المالية[1]: وذلك من خلال العمل على المحاور الثلاثة التالية:

- ❖ وتشجيع الالتزام بمعايير التقارير والأداء.
- ❖ زيادة قدرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مجال تكنولوجية المعلومات.
- ❖ دعم وتنمية وتطوير المنتج

ا- تشجيع استخدام ضمانات إقراض بديلة: إن الصندوق الاجتماعي للتنمية يشمل أنواع بديلة من الضمانات مثل: الملكية غير الرسمية، والعقارات والمنقولات والأوراق التجارية وغيرها .

ثانيا: الإستراتيجية على المستوى المتوسط:

يهدف إلى إقامة بنية أساسية فعالة تزود المؤسسات المالية بما يلزمها من موارد بشرية ومالية ورأس مال ومعلومات حتى تستطيع أن تقدم خدماتها بكفاءة وفعالية، والتوصيات

الخاصة بهذا المستوى هي:

أ- توسيع نطاق إتاحة معلومات السوق: إن إعداد مسح للسوق وخرائط فقر وتحليلات للنوع الاجتماعي وهذا ما يسهل لمؤسسات التمويل متناهي الصغر نحو إحصاء وتحديد احتياجات الفقراء

[1] اصلاح حمن، مرجع سبق نكرد، ص 261

النشيطين اقتصاديا وهذا يمكن أن يقوم به الصندوق الاجتماعي للتنمية أو شبكة مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

ب- زيادة المتاح من المعلومات الائتمانية إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر : من الضروري إقامة فرع لتشجيع التاريخ الائتماني للعملاء وذلك فيما يتعلق بتسديد قروض حالية أو مسابقة وفي حالة وجود أي التزامات مالية أخرى. ويتطلب ذلك التزام كافة مقدمي التمويل متناهي الصغر (البنوك والجمعيات الأهلية) بتقديم معلومات حديثة بصفة مستمرة عن العملاء ويجب أن يقوم به البنك المركزي المصري بالتنسيق مع البنوك، ووزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية ذات الصلة.

ت- دعم الكفاءة الوظيفية لآليات التمويل المؤسسات التمويل متناهي الصغر: تمكينها من الحصول على تمويل من المصادر المحلية لتقوم باستخدامها لمنح قروض. وعادة ما توجد هذه الموارد في البنوك وفي شركات التأمين والحكومة والجهات شبه الحكومية وفي الجهات المانحة المحلية[1].

وعليه فمن الضروري أن يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع الجهات المانحة، بدعم بناء قدرات مؤسسات مستقلة لتقييم أداء مؤسسات التمويل متناهي الصغر، ووضع معايير تمويل واضحة وموحدة، وبالتالي يجب على البنك المركزي المصري تسيير الإجراءات لتقديم البنوك الائتمان بالجملة إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

ث- دعم إنشاء بيئة خدمية لأنشطة مؤسسات التمويل متناهي الصغر : يتم إنشاء بيئة خدمية من خلال المعونة الفنية المقدمة إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر من قبل منظمات القطاع الخاص، ويجب إعداد قائمة لهذه المنظمات تقوم بها جهة ممثلة أو الصندوق الاجتماعي للتنمية بدعم من مؤسسات متخصصة مثل المعهد المصرفي المصري أو شبكات دولية مثل المجلس الاستشاري لمساعدة

[1] صلاح حسن، مرجع سبق نكرد، ص 261

الفقراء، البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة أو شبكات إقليمية مثل شبكة سنابل، وشبكات وجمعيات محلية مثل الجمعية المصرية للمشروعات الصغيرة والمتناهي الصغر.

ج- دعم شبكة قومية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر[1]: تضم جميع مؤسسات التمويل متناهي الصغر على المستوى القومي، وقد بدأ الفعل تكوين مثل هذه الشبكة بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ح- البدء في الاستعانة بمنظمات التصنيف الدولي التمويل متناهي الصغر: يجب تصنيف مؤسسات التمويل متناهي الصغر من قبل منظمات دولية أو من القطاع الخاص وذلك من أجل تحديد مدى استحقاق مؤسسات التمويل من الحصول على قروض.

ثالثا: الإستراتيجية على المستوى الكلي:

يهدف إلى وضع الأطر والتشريعات القانونية تخص القطاع المصرفي تعمل على تشجيع مؤسسات التمويل متناهي الصغر والتوصيات الخاصة بهذا المستوى هي:

أ-ضمان تنسيق أكبر بين الأطراف المعنية لصناعة التمويل متناهي الصغر: يحتاج التنسيق كل من وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية ووزارة التعاون الدولي والبنك المركزي المصري والإعلام إلى معرفة المزيد عن العناصر المكونة لنشاط التمويل متناهي الصغر وسبل دعمه.

ب- إعداد أطر عمل قانونية وسياسية من شأنها زيادة نطاق الوصول إلى العملاء وتخفيض العوائق لدخول السوق: وبالرغم من نجاح الجمعيات الأهلية في مجال التمويل متناهي الصغر، إلا أنها لازالت مقيدة بالعديد من بنود قانون الجمعيات الأهلية رقم 84 لعام 2002 الذي يعامل كافة الجمعيات الأهلية على حد سواء بغض النظر أكانت تقدم إقراض متناهي الصغر أم لا، وبالتالي يجب على الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، السماح المؤسسات التمويل متناهي الصغر

[1] نفس المرجع السابق، ص262.

بتبني نظم مالية مناسبة والحصول على رأس مال بشكل يناسب عملياتها، وكذلك السماح بإستثمار مدخرات الهيئة القومية للبريد من خلال العمل كموزع للتمويل.

ت- تنفيذ حملات زيادة وعي الجماهير بالتمويل متناهي الصغر: إن توعية الجماهير سواء كانوا متخذي القرار ومن العملاء على أهمية التمويل متناهي الصغر وكذلك تكريمهم على المستوى القومي من خلال تبني أفضل الممارسات.

من الملاحظ أن قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر من خلال الإستراتيجية المتبعة أنه يواجه صعوبات إلا أنه هناك محفزات تدعمه وذلك من خلال النقاط التالية[1]:

- ❖ الإرادة السياسية التي ترى في التمويل متناهي الصغر حلا يساعد على تحجيم البطالة الحقيقية، والبطالة المقنعة، والعمالة الزائدة المعينة في القطاع الحكومي وتقليل مساحة الفقر.
- ❖ الاهتمام المستمر للجهات المانحة بدعم تنمية صناعة التمويل متناهي الصغر في مصر.
- ❖ الخبرة المتراكمة لدى الممارسين (البنوك والجمعيات الأهلية والصندوق الاجتماعي للتنمية) خلال الخمسة عشرة عاما الماضية، والتي أثبتت أن التمويل متناهي الصغر صناعة قابلة التطبيق بأسلوب تجاري.
- ❖ وجود قاعدة من الخدمات الفنية المتخصصة ونظم متابعة القروض مما يمكن البناء عليها وتنميتها
- ❖ الجهود المبذولة مؤخرا من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية من أجل إنشاء شبكة شاملة تجمع بين مؤسسات التمويل

[1] **اعيد المطلب عبد الحميد، يك الفقراء والتمويل متناهي الصغر ، ص ص 165 - 164 .**

المبحث الثالث: التجربة السودانية

لقد قام بنك السودان المركزي بوضع سياسات تمويلية بهدف تقليل نسبة الفقر، والتي من بينها التمويل الأصغر الذي يمارس من قبل مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية والمصارف ، ولقد قامت السودان باستخدامه منذ 1990.

أولا وحدة التمويل الأصغر:

من أجل أن يحقق التمويل الأصغر الأهداف المرجوة منه، أستند لبنك السودان المركزي الدور الأكبر في تنفيذ المشروع، حيث قام بتأسيس وحدة للتمويل الأصغر في مارس 2007 لتنفيذ الإستراتيجية والإشراف على المشروع. وللوحدة عدة مهام وضحها البنك، تتمثل فيما يلي • تتولى المهام التنظيمية والرقابية المؤسسات التمويل الأصغر، كما تتولى إجازة طلبات المؤسسات الجديدة، ومراجعة

الأعمال القديمة منها للتأكد من مدى التزامهم بالضوابط والإجراءات؛

- خلق بيئة مشجعة لتوحيد كل الجهود المبذولة في القطاع، والتنسيق لاستصدار قوانين تحمي وتشجع المنتجين الصغار، و تزيل التكاليف العالية الإدارة عملياتهم، وفي نفس الوقت تخلق وتحافظ على نفس البيئة المشجعة لمقدمي خدمة التمويل الأصغر من مصارف ومؤسسات مالية لتشمل تخفيضا في ضرائب أرباح الأعمال ومراجعة قوانين الاستثمار والتأمين الاجتماعي؛
- بناء وتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالدعم المؤسسي، الفني، والمالي؛| • تمكين الأنشطة وموارد القطاع بالانفتاح على الريفية والمناطق المتأثرة بالحرب والاهتمام بشريحة النساء والمعاقين والمبدعين

ثانيا تجربة بنك الأسرة السوداني الرائد في مجال التمويل الأصغر

يعد بنك الأسرة السوداني أول مؤسسة مالية تقدم خدمات التمويل الأصغر بالسودان، تأسس سنة 2007، واستهل نشاطه الفعلي سنة 2008. وهو نتاج لشراكة أو مساهمة بين القطاعين العام والخاص (اتحاد أصحاب العمل وبعض منظمات المجتمع المدني). كما يهتم حصرا بتقديم خدمات التمويل الإسلامي المصغر بغية دعم الفئات الهشة والفقيرة والحد من ظاهرة الفقر في السودان،. رأس مال البنك المصرح به بواحد مليار جنيه سوداني، أما رأس المال المكتب فيه فهو 200 مليون جنيه سوداني

1.2. أهداف البنك:

تتمثل أهداف البنك فيما يلي

- توفير التمويلات والخدمات المصرفية للفقراء الناشطين اقتصاد باء
- جمع واستقطاب الموارد المحلية والخارجية قصد إعادة تدويرها للفقراء والفئات الهشة
- العمل على استحداث مشاريع ومناصب عمل للفقراء
- تحويل القطاعات غير الرسمية وغير المنظمة إلى قطاعات منظمة تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة؛ و المشاركة في الحد من ظاهرة الفقر
- العمل على دعم ، تطوير، نمو، وتوسع الأعمال الصغيرة

و المشاركة في الحد من ظاهرة الفقر؛ و العمل على دعم وتطوير، نمو، وتوسع الأعمال الصغيرة ؛

و زيادة الوعي الادخاري والمصرفي لدى الفئات الهشة في المجتمع

2.2. مجالات عمل البنك:

يسهر بنك الأسرة على :

تقديم خدمات التمويل الإسلامي المصغر يقدم البنك خدمات التمويل الإسلامي المصغر والمرتبطة عادة بصيغ التمويل المختلفة، كالتحويلات، التأمينات التكافلية ، والادخار. وبالرغم من كون مرتكز نشاط البنك هو التمويل إلا أن باقي الخدمات تعتبر في الحقيقة جانب تكميلي له دوره المحوري في أداء خدمات التمويل المصغر، ولا سيما عملية تحفيز الادخار بالنظر لكونها تساهم في سداد الأقساط وتخلق الروح الادخارية لدى الزبائن. وتشير إحصائيات سنة 2013، أن حجم التمويل المقدم من طرف البنك بلغ حدود 148 مليون جنيه سوداني مقارنة مع عام 2010 أين قدر حجم التمويل ب 102 مليون جنيه سوداني، أي أن نسبة الزيادة قدرت ب 45

% تقريبا، أما بالنسبة لعدد العملاء المشمولين بالتمويل، فقد ارتفع عددهم إلى 150 ألف مستفيد مقارنة مع سنة 2010، أين بلغ عدد المستفيدين 24370 شخص.

توفير المرونة عند طلب الضمانات البنكية:

من ميزات البنك أنه لا يشترط تقلع الضمانات البنكية التقليدية والمعهودة، وهذا لسبب واحد وبسيط يتمثل في عدم اكتساب عملائه للملاءة المالية اللازمة لكوهم من الفئات الضعيفة محدودة الدخل، وتتمثل أهم الضمانات التي يطلبها البنك في (الأجر، ضمان المجموعة، رهن السلع المنقولات محل التمويل، ضمان الشيوخ في المناطق الريفية، الحلي الذهبية).

خلاصة

إن النمو الاقتصادي هو إحدى عناصر التنمية الاقتصادية يصاحبه تغيير جوهري للمجتمع وكفاءة ترشيد الموارد الإنتاجية والبشرية للخروج به من حالة الفقر ، وهذا ما اعتمدته تجربة بنك غرامين من خلال إقامة بنك القرية هدفه انتشال الفقراء والخروج بهم من دائرة الفقر والمشاركة في تحقيق التنمية . وقد سعى البنك إلى دمج التمويل متناهي الصغر في الأنظمة المالية الرسمية وخلق الشراكة بين البنوك التجارية يفعل هذا التمويل في الوصول إلى الأهداف المرجوة على الرغم من العراقيل التي واجهها . وكانت تجربة مصر من خلال الإستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر من أجل تحسين مستوى معيشة مواطنيها وللوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة .

وكان إطار عمل هذه الإستراتيجية من خلال مبدأين وهو إتاحة فرصة الحصول على مدى واسع من الخدمات بأفضل سعر ممكن وخلق سوق حرة للتمويل متناهي الصغر . وكانت بداية الاهتمام بالتمويل الإسلامي المصغر في السودان في مطلع سبعينات القرن الماضي وتعزز ذلك من خلال السياسات والاستراتيجيات التي وضعها بنك السودان المركزي للارتقاء بقطاع التمويل الأصغر بالسودان كما تن إنشاء فروع متخصصة في التمويل الإسلامي المصغر لتمويل مشاريع الفقراء النشطين اقتصاديا والخريجين من خلال مجموعة متنوعة من الصيغ المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتم أخذ تجربة بنغلاديش كأول التجارب الرائدة وتجربة مصر والسودان لدولتان عربية ومن الدول النامية ، وذلك لإسقاطها على التمويل متناهي الصغر في الجزائر وما مدى نجاحه في تحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما سنوضحه في الفصل الموالي .

الفصل الرابع

واقع التمويل المصغر في الجزائر من خلال تجربة الوكالة الوطنية للقرض المصغر

الفصل الرابع: واقع التمويل المصغر في الجزائر من خلال تجربة الوكالة الوطنية للقرض المصغر

تمهيد

يعد التمويل متناهي الصغر من الأدوات التي أثبتت نجاعتها في استحداث أنشطة اقتصادية تحد من الفقر وتحسن ظروف معيشة الطبقات الهشة من المجتمع، ولهذا تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في الجرائر وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية،

- **المبحث الأول : نشأة وتنظيم الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر**
  - **المطلب الأول :نشأة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر**
  - **المطلب الثاني :تنظيم والخدمات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر**
  - **المطلب الثالث : الحوافز والامتيازات المقدمة للمشاريع المحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر**
- **المبحث الثاني : حصيلة مساهمة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر**
  - **المطلب الأول :تطور الخدمات المستفيدة للوكالة حسب الجنس**
  - **المطلب الثاني :تطور الخدمات المستفيدة للوكالة حسب قطاع النشاط**
  - **المبحث الثالث : أهم تحديات التمويل متناهي الصغر في الجزائر**

1. نشأة وتنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أحدثت الوكالة سنة 2004، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال إحداث أنشطة اقتصادية بما فيها الأنشطة المنزلية، عن طريق شراء العتاد البسيط والمواد الأولية اللازمة للنشاط.

أ. نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

اعتمدت الجزائر التمويل المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام 1999[1]، بعد خمس سنوات فقط استوجب إنشاء هيئة لمنح القروض المصغرة وهي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية، وعليه فقد أبدت الحكومة استعدادها وعزمها على مكافحة الفقر، غير أن الندوة الدولية التي انعقدت في شهر ديسمبر عام 2002تحت عنوان "التجربة الجزائرية في القرض المصغر" أكدت على العديد من العراقيل" أبرزها ما يلي:

- عدم ضمان إجراءات المرافقة ودعم المقاولين في مرحلة نضج المشاريع ومتابعة الأنشطة الممولة
- تعدد المتدخلين المكلفين بتنفيذ الجهاز

وعلى ضوء توصيات هذه الندوة، إضافة إلى تلك المنبثقة عن المؤتمر الدولي حول الفقر الذي انعقد عام 2002 تم إنشاء جهاز القرض المصغر

[1] **تاريخ الاطلاع 22 01 2022، من منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض الملصقر** ANGEM - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر/

وقد أحدثت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في عام 2004 حيث تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش، وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها وتلبية المتطلبات التالية :

- منح القروض بطريقة لامركزية؛
- تخفيف شروط التأهيل؛
- تكييف الإجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة ؛
- سهولة آليات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من أجل تفعيل الدعم ومساهمة الفئات المحرومة؛
- استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية؛
- القدرة على تلبية الطلب القوي وخاصة من ربات البيوت، الأسر المنتجة من الحرفيين وصغار المزارعين ومربي المواشي ؛[1] (ANGEM - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2022)

ب. **الإطار القانوني والتشريعي لإنشاء الوكالة**

عقب التوصيات المنبثقة عن الملتقى الدولي خلال ديسمبر عام 2002 حول " التجربة الجزائرية في القرض المصغر " تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ANGEM بموجب:

- المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القروض المصغرة،

[1] [1] **تاريخ الاطلاع 22 01 2022، من منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض الملصقر** ANGEM - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر/

- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
- المرسوم التنفيذي رقم 11-134 من 22 مارس 2011 والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 من 22 جانفي الذي يحدد شروط ومستوى الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القروض المصغرة؛ .
- المرسوم التنفيذي رقم[1] 04-16 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء و تحديد هيكل صندوق الضمان المشترك | القروض المصغرة
- **ج. الإطار التنظيمي للوكالة**

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي منظمة ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة، من أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي و الذي يتمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات و خليتين) إضافة إلى 49 وكالة ولاية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة 548 خلية | مرافقة على مستوى كل دائرة

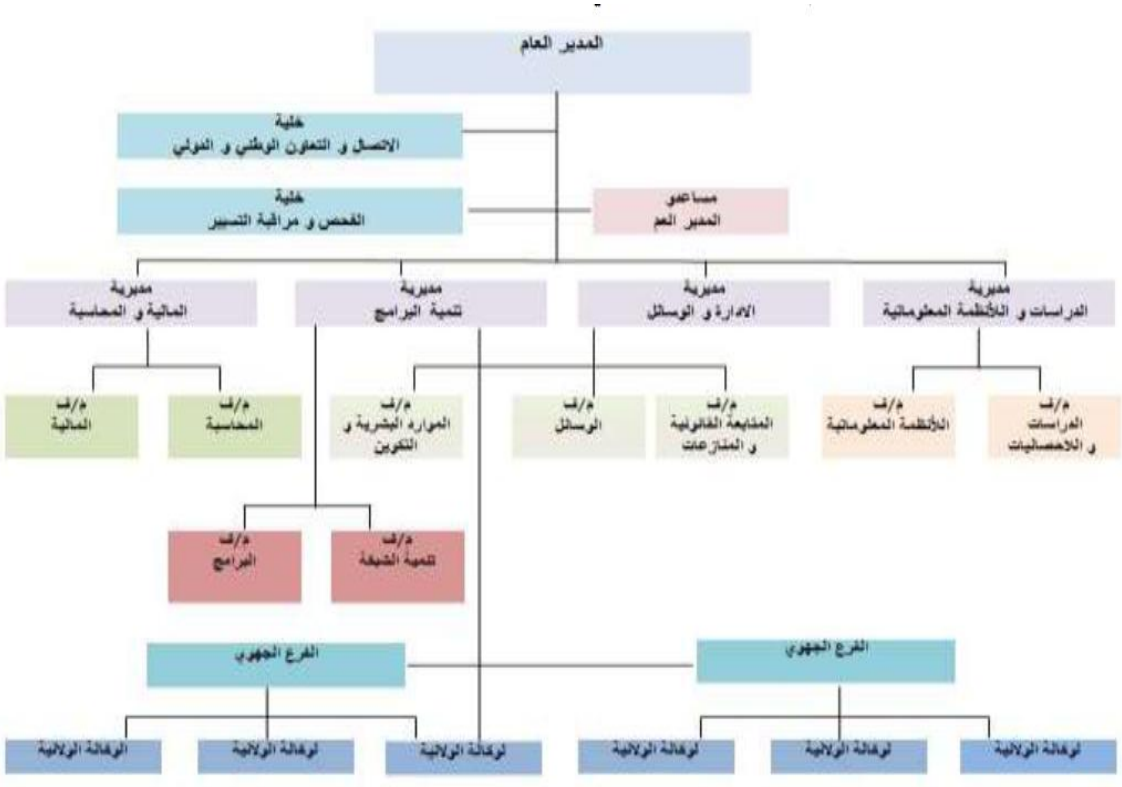
الوكالات الولائية: تضم 49 وكالة ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن، مدعمة ب: 548 خلية مرافقة على مستوى الدائرة

- **الوكالات الجهوية:** تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الوكالات الولائية والمتمثل في الفرع الجهوي، لتشرف هذه الهيئة الصغيرة على حوالي خمس (05) تنسيقات، وهي تقوم بدور التنسيق التعزيز ومتابعة الأنشطة، حيث هناك شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على محمل التنسيقات الولائية؛ :

[1] [1] **تاريخ الاطلاع 22 01 2022، من منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض الملصقر** ANGEM - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر/

- **صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة**[1]: يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ :
- **المجلس التوجيهي:** هو هيئة تضم 17عضو منحدرين من مختلف المؤسسات والأجهزة والجمعيات، ويتمثل دوره في إبداء الآراء حول مختلف المسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يتم إبداء الأفكار على مستوى المحس التوجيهي بطريقة مستقلة واعتراضية، ويعين أعضاء المجلس التوجيهي بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد

الشكل 2 الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في:

تاريخ الاطلاع 22-01-2022 [2](ANGEM -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

[1] دور بنك السودان المركزي وبعض المؤسسات التمويلية المتخصصة في تخفيف الفقر في السودان من خلال برنامج التمويل الاصغر : مؤسسة التنمية الاجتماعية الخرطوم (محليتي الخرطوم والخرطوم بحري) انموذجا] رسالة ماجستير / [ابتسام عبد الرحمن مجذوب؛ اشراف : هاشم احمد العبيد -الخرطوم : جامعة الخرطوم، معهد الدراسات و البحوث الانمائية، 2010.

[2] [2] تاريخ الاطلاع 22 01 2022، من منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض الملصقر ANGEM -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر/

1. خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأصحاب المشاريع

توفر الوكالة صيغتين للتمويل، فضلا عن مجموعة من الخدمات الأخرى غير المالية :

أ. **الخدمات المالية** :يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة مساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة الصيغة الأولى: فرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول) :هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100000 دج ، وهي

تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لايملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا، وقد تصل قيمتها إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفية لا تتعدى 36 شهرا

الصيغة الثانية : التمويل الثلاثي (وكالة ـ بنك ـ مقاول):

هي قروض ممنوحة من قبل البنك و الوكالة بعنوان إنشاء نشاط ، تكلفة المشروع قد تصل إلى 000 000 1دج، التمويل يقدم كالتالي :

- قرض بنكي بنسبة 70 ٪
- سلفية الوكالة بدون فوائد ٪
- ٪1 مساهمة شخصية .

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر[1] بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي، للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا)، و من

[1] **على سليم دينار، (2012)، تقرير مؤسسة الجزيرة التمويل الأصغر، السودان ، الجزيرة. مصطفي طويطي، و ليدية وزاني، (جون 2017)، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر : دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر**

400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة الإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011،

الجدول 1 نمطي التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قيمة المشروع صنف المقاول

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفية الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250 0000	كل الأصناف (شراء مواد أولية) علي مستوي ولات الجنوب	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	-

2. **الحوافز والامتيازات المقدمة للمشاريع المحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** تستفيد المشاريع الاستثمارية المحدثة في إطار هذه الوكالة من الحوافز التالية : ([1] ANGEM - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

أولا: مرحلة الإنجاز: تتمثل حوافز هذه المرحلة في ما يلي:

[1] [1] **تاريخ الاطلاع 22 01 2022، من منشورات** ANGEM - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر/

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند إنشاء أو شراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع
- الخضوع للمعدل المخفض5% للحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية العقارية ،

ثانيا: مرحلة الاستغلال: تستفيد فيها المشاريع من الحوافز التالية:

- الإعفاء من الضربة العقارية على البنايات وملحقاتها لمدة (03) سنوات؛
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة لمدة (03) سنوات؛
- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني لمدة (03) سنوات؛

لقد تعززت هذه الحوافز بامتيازات جديدة جاء بما قانون المالية التكميلي لسنة 2011 شملت:

- استفادت المشاريع الاستثمارية المتحدثة بعد انتهاء فترة الإعفاء المذكورة سابقا من تخفيض في الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرح الشركات، والضريبة على النشاط المهني خلال الثلاث السنوات الأولى من الإخضاع الضريبي بنسبة 70% للسنة الأولى، 50 % للسنة الثانية، و25 % للسنة الثالثة؛
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة العقارية على البنايات المستعملة في الأنشطة من (03) سنوات إلى (06) سنوات بالنسبة للمناطق المراد ترقيتها؛ . تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على النشاط المهني من

(03) إلى (06) سنوات في المناطق المراد ترقيتها، وتمدد مرة ثانية في الحالتين بسنتين إضافيتين في حالة التزام المستثمر بتوظيف (03) عمال على الأقل لمدة غير محدودة؛

- تمديد فترة الإعفاء من الضرائب السابقة من (03) إلى (10) سنوات بموجب قانون المالية لسنة 2014 بالنسبة للمناطق المستفيدة من إعانة "الصندوق الخاص لتنمية الجنوب"؛
- الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة (03) سنوات بداية من تاريخ الاستغلال، تمدد إلى (03) سنوات في المناطق المراد ترقيتها، وتمدد في الحالتين بسنتين عند تعهد المستثمر بتوظيف ثلاث مستخدمين علي الأقل لفترة غير محدودة،

3. حصيلة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

لعبت الوكالة دور أساسي في تحفيز التشغيل الذاتي وتطوير المهن الصغيرة، و بالتالي دعم القدرات الشابة من خلال تذليل . حصيلة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لعبت الوكالة دور أساسي في تحفيز التشغيل الذاتي وتطوير المهن الصغيرة، و بالتالي دعم القدرات الشابة من خلال تذليل العوائق المالية عن طريق تمكين العديد من أصحاب المهارات والمبادرات من الحصول على إعانات مالية بصيغ مختلفة

أولا: تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية للوكالة

عرفت حصيلة المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية التطورات التالية:

أ –**تطور المشاريع المستفيدة الخدمات المالية حسب جنس المستفيد**

نستعرض في هذا الجدول توزيع طلب القروض الممنوحة على المستوى الوطني حسب جنس المستفيد

الجدول 2: تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب جنس المستفيد الى غاية 30 سبتمبر 2021 طبيعة الجنس

المصدر : الوكالة الوطنية للقرض المصغر[1](Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie | ANGEM) الاطلاع22/01/2022

طبيعة الجنس	العدد	النسبة %
نساء	**603 561**	**63.54**
رجال	**346383**	**36.46**
المجموع	**949944**	**100**

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن النساء هن أكبر حصة وطنيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 54، 63% بينما الرجال ب 36،46%

وتفسير ذلك أن النساء هن الأكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة الصناعة

ب – تطور المشاريع المستفيدة الخدمات المالية حسب الشريحة العمرية :

توزعت القروض حسب الشرائح العمرية كما يلي:

الجدول3 : تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب الشريحة العمرية إلى غاية 30 سبتمبر 2021

[1] [1] **تاريخ الاطلاع 22 01 2022، من منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض الملصقر** ANGEM - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر/

الشريحة العمرية	العدد	النسبة %
18 – 29 سنة	338830	35،67
30– 39 سنة	296977	31 ،26
40– 49 سنة	175938	18.52
50– 59 سنة	99270	10.45
فما فوق 60 سنة	38929	4.10
المجموع	949944	100

المصدر : الوكالة الوطنية للقرض المصغر

Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie | ANGEM تاريخ الاطلاع22/01/2022

نلاحظ من خلال المعطيات أعلاه، أن نسبة35،67 % من مجموع المتحصلين على القروض يتراوح سنهم مابين 18–29 سنة وأن نسبة 26، 31% قاموا بإنشاء مشاريعهم وكانت تتراوح أعمارهم ما بين 30–39 سنة ، ويعود ذلك إلى ما تحتويه هذه الفئتين من نشاط وحيوية وروح المقاولة، في حين بلغت نسبة المتحصلين على القروض بعد سن الأربعين33.07%.

ت – تطور المشاريع المستفيدة الخدمات المالية حسب المستوى التعليمي:

فيما يتعلق بمستوى التعليمي، فقد كانت الحصيلة كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول4 : تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب المستوى التعليمي الى غاية 30 سبتمبر 2021

مستوى التعليم	العدد	النسبة %
دون المستوى	145896	15.37
متعلم	14103	1.48
ابتدائي	141019	14.84
متوسط	474534	4995
ثانوي	135899	14.31
جامعي	38493	4.05
المجموع	949944	100

الجدول5 تطوير المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب قطاع النشاط الي غاية

المصدر : الوكالة الوطنية للقرض المصغر Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie | ANGEM تاريخ الاطلاع22/01/2022

يوضح الجدول والشكل أعلاه أن المستوى التعليمي لغالبية المتحصلين على القروض منخفض، بحيث أن نسبة49،95% منهم لديهم مستوى متوسط، يليهم أصحاب المشاريع من ذوي التعليم الثانوي بنسبة14،31% أما الجامعيين يشكلون نسبة 4،05%

من مجموع المستفيدين من القروض، و باقي النسبة تتوزع بين الذين مستواهم التعليمي ابتدائي ودون مستوى بنسبة ضئيلة متفاوتة .

ثانيا : تطور المشاريع المستفيدة الخدمات المالية حسب قطاع النشاط

لقد توزعت المشروعات المستفيدة إعانات الوكالة على القطاعات الاقتصادية كما يلي: الجدول رقم 05: تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب قطاع النشاط إلى غاية 30 سبتمبر 2021 نمط التمويل

الجدول 6 تطوير حصيلة المشاريع المستفيدة الخدمات المالية للوكالة حسب نمط التمويل 30 سبتمبر **2021**

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الفلاحة	**128431**	**13.52**
الصناعة الصغيرة	**376935**	**39.68**
الخدمات البناء والإشغال العمومية	**83392**	**8.78**
الخدمات	**187997**	**19.79**
الصناعة التقليدية	**167008**	**17.18**
الصيد البحري التجارة	**5221**	**0.55**
الصيد البحري	**960**	**0.10**
المجموع	**949944**	**100**

المصدر : الوكالة الوطنية للقرض المصغر Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie | ANGEMتاريخ الاطلاع 22/01/22

من خلال الجدول رقم 5 توزيع طلب القروض حسب قطاع النشاط يلاحظ أن قطاع الصناعة الصغيرة يستحوذ على أكبر حصة من القروض، **(39.68%)** حوالي 376935قرض، وهذا راجع إلى إستراتيجية الوكالة التي تهدف إلى إنشاء مؤسسات صغيرة دائمة، وهي بدورها تفتح مناصب عمل دائمة ومنه امتصاص جزء من البطالة، وخاصة أن هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رأس مال كبير لإنشائها، أما قطاع الخدمات فاستحوذ على ، ويليه الصناعات التقليدية 19.79 % ثم قطاع فلاحة في المرتبة الرابعة17.18 ثم قطاع الأشغال العمومية

8.78 % و أخيرا قطاع التجارة ب0.55% يليه قطاع الصيد البحري با 0.10% وبمجموع 960قرض

إستراتيجية الوكالة تهدف إلى إنشاء مؤسسات مصغرة تمتاز بالاستمرارية في النشاط وقادرة بدورها على توفير مناصب شغل دائمة، وبالتالي المساهمة في امتصاص البطالة أو جزء منها، وتمويل المؤسسات الصغيرة لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة لإنشائها، واحتياجاتها التمويلية تتوافق في حجمها مع قيمة القروض المقدمة من طرف الوكالة، وهذا يفسر ضعف القروض المقدمة لباقي القطاعات إذ تتطلب رؤوس أموال كبيرة للاستثمار فيها

ثالثا: تطور حصيلة المشاريع المستفيدة الخدمات المالية للوكالة حسب نمط التمويل

عرفت حصيلة المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بحسب نمط التمويل الوضعية التالية :

الجدول7 : تطور حصيلة المشاريع المستفيدة الخدمات المالية للوكالة حسب نمط التمويل إلى 30 سبتمبر 2021

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
عدد السلف بدون فوائد لشراء مواد أولية	856 589	90.17
عدد السلف بدون فوائد الإنشاء مشروع	93 355	9.83
المجموع	949 944	100

المصدر : الوكالة الوطنية للقرض المصغر Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie | ANGEM **تاريخ الاطلاع**22/01/2022

من خلال البيانات المتضمنة في الجدول أعلاه نلاحظ أن القروض الممنوحة بدون فوائد لشراء المواد الأولية تمثل نسبة 90.17% من إجمالي عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة، بينما القروض الممنوحة لإنشاء المشروع لا تتعدى9.83%

من إجمالي عدد القروض الممنوحة وذلك منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30 سبتمبر 2021، وهذا يعود إلى أن المستفيدين أكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد أولية كالنسيج والخياطة للقيام بنشاطات (صناعة صغيرة وتقليدية)، وهذا ما يفسر تركز نشاطات في القطاعات السالفة الذكر .

رابعا: تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات غير المالية للوكالة

تمثلت حصيلة الخدمات غير المالية التي استفادت منها المشاريع الممولة من قبل الوكالة في الوضعية التالية:

الجدول 8: **تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات غير المالية الممنوحة إلى غاية 30 سبتمبر 2021 الأنشطة المنجزة**

المصدر : الوكالة الوطنية للقرض المصغر Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie | ANGEM تاريخ الاطلاع22/01/2022

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
عدد المستفيدين التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	120482
التكوين في مجال التعليم المالي العام التكوين	111480
التكوين حسب برا مج GET AHEAD	1786
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير النشاط	4324
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	238072
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	99458
صالونات عرض/ بيع	30412
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	367942

من خلال المعطيات يتضح لنا أن الوكالة تعمل على تقديم خدمات غير مالية من مرافقة وتكوين وغيرها، حيث يمثل العدد الإجمالي من المستفيدين المرافقة والدعم والتصحيح والمساعدة على إنشاء الأنشطة 367 942 مستفيد،

أولا أهم تحديات التمويل المصغر في الجزائر

من خلال التطرق إلى تحرية الجزائر في التمويل المصغر من خلال نشاط الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ، يتبين أن هذه التجربة تواجه العديد من التحديات سواء فيما يتعلق بالإطار التنظيمي أو الأجهزة المشرفة على التمويل وحتى الفئات المستهدفة من التمويل.

أ. التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي

تتمثل أبرز التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي للتمويل المصغر في الجزائر في : (مغني، **15 -16 نوفمبر 2011)، صفحة 41**[1]

- عدم توفر نظام مالي خاص بمنح القرض المصغر، والنظام الموجود مرتبط ببنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع؛
- ارتباط التمويل لمصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، في ظل عدم إعطاء هذه الأخيرة الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا

التركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى المعتادة عليها ، كما عانت الأجهزة المكلفة بالتمويل المصغر من عدم مرونة

الاجرءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع؛

- غياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض؟
- التعقيد والغموض في النصوص التشريعية والتنظيمية ، فيما يتعلق بالجانب التطبيقي؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية ، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع بطيئا ؛
- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات الإحصائية؛

ب. **التحديات والمعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على التمويل المصغر**

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بجهاز تسيير القروض المصغرة في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ويتم

[1] **خضير ياسين الغانمي. (2014). ظاهرة الارهاب الدولي.. العوامل الدافعه وكيفيه معالجتها .*مجلة أهل البيت عليهم السلام*-300 ,(16)*1* , 341.**

وضع التنسيقات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأت تظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفت هذه الأخير

حيث بات العديد من والاختلالات والتأخيرات في عملية التكفا الن بشر في علا الجهاز التحديات والمعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على التمويل المصغر يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بجهاز تسيير القروض المصغرة في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ويتم وضع التنسيقات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأت تظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من والاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من التمويل المصغر[1]

التحديات والمعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة

تتمثل هذه التحديات في: [2]

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض؟ . ترجيح النشاط التجاري ولخدماتي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج الذي يوفر مناصب شغل
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت50.6% من مجموع القروض المقدمة؛

[1]ابتسام عبد الرحمان محذوب احمد، (2010)، دور بنات السودان المركزي وبعض المؤسسات التمويلية المتخصصة في تخفيف الفقر في السودان من حلال برامج التمويل الأصغر، معهد الدراسات والبحوث الانمائية في الخرطوم، السودان

[2]لفقراء لمساعدة الاستشارية للمجموعة نقاش مذكرة الأصغر، التمويل على الفائدة أسعار سقوف أثر ،(العاصمة واشنطن:الفقرا لمساعدة الاستشارية

- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور ، فتوعية الأنشطة التي يمكن تحويلها ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع

وفضلا عن هذه التحدت هناك تحدت أخرى تقف عائقا أمام نمو قطاع التمويل المصغر عموما منها[1] :

- عدم تحقيق معدلات أعلي من الانتشار أو الوصول إلى الفئات الأقل حظا؛
- عدم وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى مصادر التمويل المستدامة؛
- عدم اندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي؛
- عدم ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر، خاصة فيما يتعلق التدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية
- عدم استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل المصغر
- خروج مؤسسات التمويل المصغر عن مهمتها الاجتماعية

4. إستراتيجية تطوير سوق التمويل المصغر بالجزائر

انطلاقا من التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل المصغر ، واستقراءا لتطوراتها التاريخية ، يمكن أن ندرج بعض المقترحات والحلول من اجل النهوض بقطاع التمويل المصغر في الجزائر و إعطائه المكانة اللائقة له وذالك من خلال :

- وضع إطار تشريعي يسمح بفتح سوق التمويل المصغر أمام مؤسسات التمويل المصغر التابعة للقطاع الخاص ، وجذب المستثمرين والجهات المانحة لمنح التمويل لهذه الأخيرة؛

[1] **على سليم دينار، (2012)، تقرير مؤسسة الجزيرة التمويل الأصغر، السودان ، الجزيرة. مصطفي طويطي، و ليدية وزاني، (جون 2017)، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر : دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر**

- تطوير نشاط الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر عبر منحها الاستقلالية المالية وفتح المجال أمامها لتتمكن من جذب التمويلات من الجهات المانحة ، و إمكانية تسطير توجهها الاجتماعي والاقتصادي؛
- إنشاء مؤسسات تمويل المصغر القائمة قائمة على الزكاة بالنظر للدور الفعال الذي يمكن مؤسسات التمويل الإسلامي
- تطوير نشاط الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر عبر منحها الاستقلالية المالية وفتح المجال أمامها لتتمكن من جذب التمويلات من الجهات المانحة ، و إمكانية تسطير توجهها الاجتماعي والاقتصادي؛
- إنشاء مؤسسات تمويل المصغر القائمة قائمة على الزكاة بالنظر للدور الفعال الذي يمكن مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر أن تلعبه في تحفيز الطلب على منتجات الفردية والعائلية ، و توفير التمويلات اللازمة لها؛
- دعم عملية تسويق منتجات المشاريع الفردية والعائلية الممولة من طرف مؤسسات التمويل المصغر ، عبر مجموعة من الإجراءات والمبادرات بهدف تشجيعها وتحفيزها، ولعل أهم إجراء هو الإعفاء الضريبي على منتجاتها ، مما يدعمها ويساهم في رفع معدلات اقتناءها من طرف المستهلكين ، ويضفي عليها طابع تنافسي بالإضافة إلى تشجيع المظاهرات والمعارض التي تجع الحرفيين لتعريف بمنتجاتهم والترويج لها ، ويشترط في الإجراءات التي تهدف لدعم العمليات التسويقية أن تمس الحرفيين والمشاريع الفردية والعائلية؛
- فتح المجال لإنشاء مؤسسات متخصصة في تصدير منتجات المشاريع الفردية والعائلية ، عبر دعمها بالإعفاء الجمركي وتقليص الإجراءات الإدارية اللازمة من اجل عملية التصدير ، بغية الإسراع فيها ، بالإضافة إلى فتح المجال أمام هذا النوع من المؤسسات باستيراد المواد الأولية اللازمة لنشاط المشاريع الفردية والعائلية ؛

خلاصة الفصل

ترشيد الموارد الإنتاجية والبشرية للخروج به من حالة الفقر ، وهذا ما اعتمدته تجربة بنك غرامين من خلال إقامة بنك القرية هدفه انتشال الفقراء والخروج بهم من دائرة الفقر والمشاركة في تحقيق التنمية . وقد سعى البنك إلى دمج التمويل متناهي الصغر في الأنظمة المالية الرسمية وخلق الشراكة بين البنوك التجارية يفعل هذا التمويل في الوصول إلى الأهداف المرجوة على الرغم من العراقيل التي واجهها . وكانت تجربة مصر من الإستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر من أجل تحسين مستوى معيشة مواطنيها وللوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة . وكان إطار عمل هذه الإستراتيجية من خلال مبدأين وهو إتاحة فرصة الحصول على مدى واسع من الخدمات بأفضل سعر ممكن وخلق سوق حرة للتمويل متناهي الصغر . وكانت بداية الاهتمام بالتمويل الإسلامي المصغر في السودان في مطلع سبعينات القرن الماضي وتعزز ذلك من خلال السياسات واستراتيجيات التي وضعها بنك السودان المركزي للارتقاء بقطاع التمويل الأصغر بالسودان ك تم إنشاء فروع متخصصة في التمويل الإسلامي المصغر لتمويل مشاريع الفقراء النشطين اقتصاديا والخريجين من خلال مجموعة متنوعة من الصيغ المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية

وتم أخذ تجربة بنغلاديش كأول التجارب الرائدة وتجربة مصر والسودان كا دولتان عربية ومن الدول النامية ، وذلك لإسقاطها على التمويل متناهي الصغر في الجزائر وما مدى نجاحه في تحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما سنوضحه في الفصل الموالي.

الخاتمة

توجهت أنظار العالم إلى صيغة التمويل المصغر كآلية فعالة لمكافحة الفقر وإحداث التنمية والتخفيف من البطالة وذلك من خلال نجاح عدة تجارب عالمية كتجربة بنك الفقراء (غراميين بنك) ببنغلاديش. حيث أولت مختلف الدول اهتماما بالغا بهذه التجربة ومحاولة استنساخها والأخذ بها وتعميمها.

وقد عرفت الجزائر كغيرها من دول العالم اهتماما متزايدا بصيغة التمويل المصغر وذلك من خلال استحداثها مجموعة من الآليات والهيئات والتشريعات المنظمة لعمل التمويل المصغر. ومن بين الهيئات المستحدثة بحد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. فبرغم من نجاح تجربة الوكالة في تخفيض من نسبة البطالة ورفع معدلات التشغيل والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر بالجزائر، إلا أن هذه التجربة لازالت تعاني من العديد من المعوقات متعلقة بالإطار التنظيمي والتشريعي والجهاز المشرف على الوكالة والجهة المستهدفة من التمويل.

وللوصول بهذه التجربة إلى مصاف التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، لابد من وضع إستراتيجية لتنظيم سوق التمويل المصغر بالجزائر من خلال إعداد الإطار التنظيمي والتشريعي الملائم لتطوير هذا السوق وفتح المجال أمام المبادرات الخاصة والقطاع الخاص للاستثمار في هذا السوق من اجل تنمية روح المنافسة والابتكار في منتجات التمويل المصغر ، بالإضافة إلى ضرورة مرافقة الدولة من خلال الإشراف والتوجيه، بغية تحقيق الأهداف المنوطة بالتمويل المصغر

المراجع

1. رحيم، حسين. 2003. التنمية و العولمة : إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن و استئصال الفقر و ضمان الرفاه الاجتماعي .*مجلة الاقتصاد و المناجمنت*،مج. 2003، ع. 2، ص ص. 224-235.
2. ظلال فائق موحان الزبيدي, & عزيز كاظم نايف. (2015). مهارات التنمية البشرية اللازمة لطلبة قسم التاريخ في كلية التربية للعلوم الانسانية-جامعة كربلاء من وجهة نظرهم. *مجلة أهل البيت عليهم السلام*, *1*(18), 45-99

3. احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1 ، بيروت ، 2007 ، ص 210.

4. فارس، عبد الرزاق فارس. (2001). *الفقر والتوزيع الدخل في الوطن العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية.**2001، ص3**

5. عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2004، ص 144

6. سالم توفيق النجفي و أحمد فتحي عبد المجيد ، السياسات الإقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1 ،2008 ، ص 40

7. **ديباناريان، أخصائية رئيسية في التنمية الاجتماعية بشبكة البنك الدولي لتخفيض أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية.**

8. - معجم مصطلحات القرآن الكريم ، مجمع اللغة العربية، دار المعارف ، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 220.

9. **أحمد إبراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص 217**

10. **عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2001.**

11. نحو مجتمع المعرفة، مكافحة الفقر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 20.

12. **عبد الرحمن سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل**

13. **محمد أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث**

14. **عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**

15. **د محمد يونس، عالم بلا فقر : المشروعات الإجتماعية و مستقبل الرأسمالية، ترجمة ريم عبد الحليم ولحي حسين، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2009، القاهرة، ص ص -91.**

16. **[1]مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى ، الأردن، 2014، ص 598**

17.

المذكرات والرسائل الجامعية

بشير معطوب ، إشكالية الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التعمير ، جامعة الجزائر، 2005، دي 3.

أوراق ورشة عمل، التمويل الأصغر: وسيلة لمكافحة الفقر، من تنظيم وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل بالتعاون مع بنك السودان المركزي، جمهورية السودان، 30/12/2008

جوديث براند سما و رفيقة شولي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتبة شؤون الشرق الأوسط وشمال

المراجع

المراجع الأجنبية

J.pierre cline et autres, Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2ème édition, paris, Economica, 2003, p3.

Sébastien boyé et autres. le guide de la micro finances éditions d'organisation paris

Souleymane soulamas micro finance: pauvreté et développement agence universitaire de la francophonies

éd des archives contemporaines: 2005. France pll

المقلات المنشورة في المجلات العامية المحكمة

ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص 2006، ص 38-39.

المواقع الالكترونية

World Bank Group - International Development, Poverty, & Sustainability، **تم الاطلاع بتاريخ: 20/08/2012**

Tawtheegonline / منتدى التوثيق

القوانين والمراسيم

التقارير والدرسات

قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	الشرح
.1	PPP	حسب تعادل القوى الشرائية
.2	HIPC	مبادرة خفض أعباء ديون الدول الفقيرة
.3	PRSP	أوراق استراتيجيات الحد من الفقر
.4	IDH	مؤشر التنمية البشرية
.5	IEV	مؤشر الأمل في الحياة
.6	INI	مؤشر نسبة المعرفة
.7	INV	مؤشر مستوى المعيشة
.8	IPH	مؤشر الفقر البشري
.9	IFC	مؤسسة التمويل الدولية
.10	MF	التمويل المتناهي الصغر
.11	MFIs	مؤسسات التمويل المتناهي الصغر
.12	CGAP	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
.13	OCDE	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوربية
.14	ILO	منظمة العمل الدولية
.15	UNCDF	صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال
.16	USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
.17	ONG	المنظمات غير حكومية
.18	GTZ	الوكالة الألمانية للتعاون الفني
.19	BRAC	اللجنة البنغالية لتحقيق ارتقاء المناطق الريفية
.20	EMN	الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر
.21	BM	البنك الدولي
.22	PNUD	برنامج الامم المتحدة الإنمائي

فهرس الجداول

الجدول 1 نمطي التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قيمة المشروع صنف المقاول 131.

الجدول 2: تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب جنس المستفيد الى غاية 30 سبتمبر 2021 طبيعة الجنس134

الجدول3 : تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب الشريحة العمرية إلى غاية 30 سبتمبر 2021 134.

الجدول4 : تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب المستوى التعليمي الى غاية 30 سبتمبر2021 135.

الجدول5 تطوير المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب قطاع النشاط الي غاية 136

الجدول 6 تطوير حصيلة المشاريع المستفيدة الخدمات المالية للوكالة حسب نمط التمويل 30 سبتمبر2021 137.

الجدول7 : تطور حصيلة المشاريع المستفيدة الخدمات المالية للوكالة حسب نمط التمويل إلى 30 سبتمبر 2021 138.

الجدول 8: تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات غير المالية الممنوحة إلى غاية 30 سبتمبر 2021 الأنشطة المنجزة 139.

فهرس الاشكال

الشكل 1 أهم مؤشرات قياس الفقر في إطار التنمية البشرية	29
الشكل2 الحلقة المفرغة للفقر	31

الموضوع	الصفحة
شكر	–
إهداء	–
فهرس المحتويات	–
مقدمة	أ
الفصل الأول الأسس النظرية لظاهرة الفقر	
تمهيد	9
المبحث الأول: مفهوم الفقر أنواعه ومسبباته	
المطلب الأول: مفهوم الفقر	
المطلب الثاني:أنواع الفقر	14
المطلب الثالث: مسببات الفقر	16
المبحث الثاني: أساليب قياس ظاهرة الفقر وأهم مؤشراتها	19
المطلب الأول: أساليب قياس الفقر	19
المطلب الثاني: أهم مؤشرات ظاهرة الفقر	22
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة الفقر	29
المبحث الثالث: إستراتجية الحد من الفقر	33
المطلب الأول: إستراتجية الحد من الفقر على المدى القصير	34
المطلب الثاني: إستراتجية الحد من الفقر على المدى الطويل	35
المطلب الثالث: إستراتجية البنك الدولي لتخفيض عدد الفقراء	36
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني دور التمويل متناهي الصغر في الحد من الفقر	
تمهيد	42
المبحث الأول: التمويل متناهي الصغر التقليدي	43
المطلب الأول: مفهوم التمويل متناهي الصغر التقليدي	43
المطلب الثاني: خصائص التمويل متناهي الصغر ومؤسساته المانحة له	47

المطلب الثالث: خدمات التمويل متناهي الصغر والآليات المتبعة	51
المبحث الثاني: أساليب وصيغ التمويل متناهي الصغر الإسلامي	56
المطلب الأول: العلاقة بين التمويل متناهي الصغر التقليدي والإسلامي	56
المطلب الثاني: صيغ التمويل متناهي الصغر الإسلامي	57
المطلب الثالث: ممكنات التمويل متناهي الصغر الإسلامي	61
المبحث الثالث:التمويل متناهي الصغر كأداة فعالة في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية	74
المطلب الأول: قياس أثر التمويل متناهي الصغر في الحد من الفقر	74
المطلب الثاني: دور التمويل متناهي الصغر في الحد من الفقر وتحقيق الألفية الإنمائية	77
المطلب الثالث: حدود التمويل متناهي الصغر في مجال مكافحة الفقر ومعوقاته	84
خلاصة	93
الفصل الثالث تجربة بعض البلدان في مجال التمويل متناهي الصغر	
تمهيد:	96
المبحث الأول: تجربة بنك غلاديشو دورها في مكافحة الفقر	97
المطلب الأول: فكرة إنشاء بنك غرامييبنوبلورتها	97
المطلب الثاني: أسس واهداف بنك غرامينو مميزانته	100
المطلب الثالث: تجربة بنك غرامينفي مكافحة ظاهرة الفقر	102
المبحث الثاني: تجربة مصر في مجال التمويل متناهي الصغر	106
المطلب الأول: نبذة عن التمويل متناهي الصغر في مصر	106
المطلب الثاني: أهمية الأطراف الفاعلة في التمويل متناهي الصغر في مصر	107
المطلب الثالث : الإستراتجية القومية لتمويل متناهي الصغر في مصر	**112**
المبحث الثالث : التجربة السودانية	118
المطلب الأول : وحدة التمويل الأصغر	118
المطلب الثاني :المطلب الأول: تجربة بنك الأسرة السوداني الرائد في مجال لتمويل المصغر	119
خلاصة	**123**

المطلب الثالث : أهداف ومجالات بنك الأسرة السوداني	119
الفصل الرابع واقع التمويل متناهي الصغر في الجزائر من خلال تجربة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر	
المبحث الأول :نشأة وتنظيم الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بالجزائر	126
المطلب الأول :نشأة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بالجزائر	127
المطلب الثاني :تنظيم الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بالجزائر	129
المطلب الثالث : خدمات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بالجزائر	132
المبحث الثاني :تطور الخدمات المستفيدة في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر	136
المطلب الأول :تطور الخدمات المستفيدة للوكالة حسب الجنس	136
المطلب الثاني :تطور الخدمات المستفيدة للوكالة حسب قطاع النشاط	139
المطلب الثالث تطور الخدمات المستفيدة للوكالة حسب نمط التمويل	141
المبحث الثالث : أهم تحديات التمويل متناهي الصغر في الجزائر	143
المطلب الأول: التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي	143
المطلب الثاني: التحديات والمعوقات المتعلقة با الجهاز المشرف على التمويل المصغر	144
المطلب الثالث :إستراتجية تطوير سوق التمويل متناهي الصغر في الجزائر	146
خلاصة	147
الخاتمة	148

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أهم أساليب التمويل الحديثة التي اعتمدتها الكثير من الدول خاصة النامية منها بهدف تمويل الأفراد ذوي الدخل المتدني والمنتشرين بشكل أكبر في دول العالم النامي، اذ أسست الما أصبح يسمى اليوم التمويل المتناهي الصغر الذي يلعب دورا هاما في تمويل مشاريع وتوفير الموارد للفئات الهشة، مما جعله أداة قوية للتطوير الاقتصادي، وعلى غرار باقي الدول فإن الجزائر انتهجت نفس السبيل بخلق العديد من البرامج التي تكرس هذا الأسلوب، منها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و صندوق الزكاة والتي تقدم الدعم المالي لأصحاب المشاريع من ذوي الدخل الضعيف او البطالين عموما، و ذلك بهدف تخفيض نسب الفقر و البطالة أساسا و خلق فرص عمل مستدامة و مدرة للدخل سنحاول إلقاء الضوء على هذا النمط من التمويل عبر تبيان ماهيته و دوره في محاربة الفقر.

Abstract:

This study aims to shed light on one of the most important modern financing methods adopted by many countries, especially developing ones, with the goal of financing low-income individuals who are more widespread in the developing countries. In addition, providing resources to vulnerable groups, which made it a powerful tool for economic development. Same as other countries, Algerian government has taken the same path by creating many programs that dedicate this method. Including the National Agency for the Management of Microcredit and the Zakat Fund, which provides financial support to entrepreneurs with low incomes or generally unemployed. With the main aim of reducing poverty and unemployment rates and creating permanent income-generating job opportunities, we will try to shed light on this type of financing by explaining its nature and its role in fighting poverty.

الكلمات المفتاحية:

التمويل المصغر، القرض المصغر، المشاريع الصغيرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM